



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

صور الخروج على القاعدة في كتاب " أمالي ابن الشجري "
دراسة تأويلية نحوية

إعداد الطالب
أحمد سليمان البطوش

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات
العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه
ففي الألفية قسمة
اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، ٢٠١٣م

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر و التقدير
ج	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
١	المقدمة
٦	التمهيد
	الفصل الأول: العلاقات الإسنادية
٣٢	1.1 تمهيد
٣٣	2.1 الابتداء بالنكرة بلا مسوِّغ
٣٦	3.1 وقوع المبتدأ ضمير اتصال بعد (لولا)
٣٩	4.1 حذف العائد الإسنادي من جملة الصلة
٤٣	5.1 العدول عن رفع الخبر إلى النصب
٤٧	6.1 التصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا)
٤٨	7.1 عدم احتياج المبتدأ للخبر لوجود ما يسدّ مسدّه
٥١	8.1 الخبر الموطئ، عدم الاكتفاء به والحاجة لصفته
٥٢	9.1 الإخبار عن المبتدأ بالتعجب
٥٣	10.1 تقدّم الخبر الجملة على المبتدأ
٥٤	11.1 حذف العائد من جملة الخبر
٥٨	12.1 ورود اسم لا المشبهة بليس معرفة
٦٠	13.1 حذف اسم لیت
٦١	14.1 جعل خبر إن اسمها
٦٣	15.1 الإخبار عما أصله مبتدأ بجملة الطلب

الصفحة	المحتوى
٦٤	16.1 لغة المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل
	الفصل الثاني: مكملات العلاقات الإسنادية
٧٠	1.2 تمهيد
٧١	2.2 المفاعيل
٧١	1.2.2 المفعول به: تأخيره مع عود الضمير المتصل بالفاعل إليه
٧٣	2.2.2 المفعول فيه
٧٤	1.2.2.2 ورود ظرفي المكان (خلفَ وأمامَ) مرفوعين
٧٦	2.2.2.2 قطع ظرف المكان (وراء) عن الإضافة
٧٧	3.2.2.2 دخول الجارّ على ظرف المكان (سواء)
٧٩	4.2.2.2 ورود الظرف (متى) مكان الظرف (وسَط)
٨٠	5.2.2.2 تجرُّد الظرف (لدى) من الجارّ (من)
٨١	6.2.2.2 تحلية الظرف (غُدْوَة) بـ (أل) وإضافته
٨٣	7.2.2.2 إضافة ظرف الزمان إلى جملة الابتداء
٨٤	3.2.2 المفعول المطلق
٨٥	1.3.2.2 ورود المفعول المطلق في قوالب تركيبية
	ثابتة
٨٨	2.3.2.2 إحلال المفعول المطلق محلّ الفعل
٩١	3.2 المحمول على المفعول به
٩١	1.3.2 النداء
٩٢	1.1.3.2 حذف المنادى
٩٤	2.1.3.2 الجمع بين أداة النداء والمنادى في تركيب (يا
	اللهم)
٩٦	3.1.3.2 تنوين المنادى العلم بالضمّ
٩٧	2.3.2 النَّصْب بنزع الخافض
١٠٦	4.2 المشبه بالمفعول به (الحال)

الصفحة	المحتوى
١٠٦	1.4.2 ورود (الحال) معرفة
١٠٩	2.4.2 ورود الحال جامدة غير مشتقة
١١٠	3.4.2 الحال السّادة مسدّ الخبر
الفصل الثالث: الإعراب بالتبعية	
١١٤	1.3 تمهيد
١١٥	2.3 النعت أو الصفة
١١٦	1.2.3 عدم أتباع الصفة موصوفها في الإعراب
١٢٠	2.2.3 إسقاط علامة الإعراب من آخر الصفة
١٢١	3.2.3 إقامة الصفة مقام الموصوف بعد حذفه
١٢٣	4.2.3 تقدّم الصفة على موصوفها في السّياق
١٢٦	5.2.3 ورود تركيب الصفة أسلوباً طلبياً
١٢٧	6.2.3 حذف العائد من جملة الصفة
١٢٩	3.3 عطف النسق
١٣١	1.3.3 تقديم الاسم المعطوف على متبوعه
١٣٣	2.3.3 عطف الفعل على الاسم
١٣٥	3.3.3 عطف الاسم على الفعل
١٣٧	4.3.3 عطف الفعل بالرفع على متبوعه المجزوم
١٣٨	5.3.3 العطف بالرفع على المتبوع المنصوب
١٤٠	6.3.3 العطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف

إليه

الفصل الرابع: حروف المعاني

١٤٤	1.4 تمهيد
١٤٦	2.4 تناوب حروف الجرّ فيما بينها
١٤٦	1.2.4 ورود (إلى) مكان (في) للدلالة على معنى الظرفيّة
١٤٨	2.2.4 ورود (الباء) مكان (على) للدلالة على الاستعلاء
١٤٩	3.2.4 ورود (على) مكان (الباء) للدلالة على الإلصاق

الصفحة	المحتوى
١٥٠	4.2.4 ورود (في) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية
١٥٢	5.2.4 ورود (عن) مكان (من) للدلالة على ابتداء الغاية
١٥٤	6.2.4 ورود (اللام) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية
١٥٦	7.2.4 ورود (من) مكان (اللام) للدلالة على العلة
١٥٨	3.4 من مواضع ورود الجارّ مكان الظرف
١٥٨	1.3.4 ورود (إلى) مكان (مع)
١٥٩	2.3.4 ورود في مكان مع
١٦١	3.3.4 ورود (عن) مكان (بعد)
١٦٢	4.4 مسائل متفرقة في الحروف عامّة
١٦٣	1.4.4 بقاء عمل الجارّ بعد إسقاطه
١٦٥	2.4.4 دخول حرف الجرّ على الفعل
١٦٨	3.4.4 عمل (لام الأمر) في الفعل محذوفة
١٦٩	4.4.4 عمل (أنّ) في الفعل محذوفة
١٧١	5.4.4 حذف الفاء من جواب الشرط
١٧٢	6.4.4 حذف الفاء من جواب أمّا
١٧٤	7.4.4 عدم الجزم بلم
١٧٦	8.4.4 الجزم بـ(لو)
١٧٨	9.4.4 الإجابة عن الخبر الموجب بـ (الفاء)
١٧٩	10.4.4 عدم الفصل بين أن والفعل بفواصل
١٨١	الخاتمة
١٨٣	المراجع

المخلص:

صور الخروج على القاعدة في كتاب "أمالى ابن الشَّجَرِيّ"،

دراسة تأويلية نحوية

أحمد سليمان البطوش

جامعة مؤتة: ٢٠١٣م

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن صور الخروج على القاعدة، في (أمالى ابن الشَّجَرِيّ)، وقد جاءت بتمهيد، يتناول قيمة هذا الكتاب بين كتب الأمالي الأخرى، والفرق بينه وبينها، وأربعة فصول: تحدّث الفصل الأوّل منها عن صور الخروج على القاعدة في التراكيب الإسنادية، المتعلقة بالمبتدأ والخبر، وما كان أصله المبتدأ والخبر، وبعض الشواهد التي تمثّل الإسناد في الجملة الفعلية، ومن أمثلة ذلك: الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، ووقوع المبتدأ ضمير اتصال بعد (لولا)، وعدم الاكتفاء بالخبر الموطئ والحاجة إلى صفته، وورود اسم (لا) المشبهة بـ (ليس) معرفة، وعدم المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل، وغيرها من المسائل.

أمّا الفصل الثاني فجاء لبيان صور الخروج على القاعدة في تراكيب مكملات العلاقات الإسنادية، وهي: (المفعول به والمفعول فيه والمفعول المطلق)، وما ألحق بها كـ (المنادى والمنصوب بنزع الخافض)، وما جاء مشبهاً بها أيضاً كـ (الحال) وحدها، ومن أمثلة ذلك: تأخير المفعول به مع عود الضمير المتصل بالفاعل إليه، وإضافة ظرف الزمان إلى جملة الابتداء، وإحلال المفعول المطلق محلّ الفعل، والجمع في النداء بين أداة النداء والمنادى في تركيب (يا اللهم)، وورود الحال جامدة غير مشتقة، وغيرها.

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث صور الخروج على القاعدة في (التوابع)، بابيّ الصّفة وعطف النسق، ومن المسائل عليها: عدم اتباع الصفة موصوفها في الإعراب، وتقديم الاسم المعطوف على تابعه، وغيرها.

وأما الفصل الرابع فقد خصّص للوقوف على صور الخروج على القاعدة في تراكيب حروف المعاني، إذ قسّمت إلى ثلاثة أقسام رئيسة، قسم التناوب على المعاني النحويّة بين حروف الجرّ نفسها، وقسم التناوب بين حروف الجرّ وبعض الظّروف، وقسم للحديث في مسائل متفرّقة في حروف المعاني عامة، ومن أمثلة ذلك: ورود (إلى) مكان (في) للدلالة على الظرفية، (وفي) مكان (مع) للدلالة على المصاحبة، وعدم الجزم بـ (لم)، وغير ذلك.

وقد توصلت الدراسة في النهاية إلى جملة من النتائج التي اهتدى إليها الباحث، وقد وُضِع بعضها في آخر هذا العمل.

Abstract
Forms of Breaking the Rules in the Book of "Amali Ibn Al-shajari"
A syntactical exploratory study
Ahmed Suleiman Albtoush
Mutah University, 2013

This study aimed to ascertain forms of breaking the rules in the book of "Amali Ibn Alshajari". The study consisted of an introduction and four chapters. The introduction showed the value and difference of the book among other "Amali" books, and multiple other issues that explain the concept of breaking the rules.

Chapter one discussed breaking the rules in the attributive compound structures that have to do with the subject of a nominal sentence and predicate, structures that originally were subject of a nominal sentence and predicates. The chapter also included some examples showing attribution in the verbal sentence such as inception a sentence with indefinite noun without a reason, a subject word is a suffixed pronoun following "lawla", adding adjective to be definite, and not matching between numbers and verbs and other issues.

Chapter two discussed forms of breaking the rules in structures of the attributive compound such as (direct object, accusative of time and place, and unrestricted object) and attached structures of (vocative , deletion and conjunctive) and similar structures of accusative of state. The following are some examples on the mentioned above: postponement the direct object with the suffixed pronoun referring to it, adding the adverb of time to the nominal sentence, the unrestricted object replacing the subject, attaching the vocative and the particle in a structure such as allahumma, and using the accusative of the state which can't be derived and other structures.

Chapter three discussed breaking the rules in the structures of appositives (adjectives and syndicate) and some applications such as when the adjective does not take the same parsing as the noun it describes and placing the syndicate noun before its syndicated noun and other structures.

Chapter four discussed forms of breaking the rules in structures of particles which influence the sense. These particles were divided into three main divisions: a section of alternation of syntactical meanings between prepositions, a section of alternation between prepositions and some adverbs, and a section talking about different issues in particles which influence the sense in general such as using "ila" instead of "fee" to indicate adverbial

condition of place and time, replacing "fee" with m'aa to indicate accompaniment and not using "lam" for jussive and other issues.

At the end, the study has reached to many results which the researchers came up with and mentioned in the conclusion chapter of the study.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على النبي العربيّ الأميّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

لقد شغلت فكرة وضع القواعد وصياغة الأحكام النحويّة واللّغويّة عامة أذهان العلماء منذ القدم، خاصّةً حين أخذوا يبتعدون بالتدرّج في مصنّفاتهم النحويّة عن بعض ملامح الوصفيّة التي كانت تتّصف بها المؤلّفات النحويّة الأولى، ويتوجّهون صوب التعلّيميّة في التّعيد والصّيغة، قصدًا إلى ضبط اللّسان وإحكام الكتابة، وحفاظًا على النصّ القرآني من التّحريف أو التّزييف.

وهذه الميزة نجدها واضحة في كثير من المؤلّفات النحويّة المتأخّرة، التي نهضت على إسهامات مدرستي البصرة والكوفة في إرساء القواعد والأحكام اللغويّة، ولكي نكون أكثر دقّة، في تلك المصنّفات التي جاءت بعد الخليل وسيبويه وابن جنّي، ومن كان يدور في دائرة تفكيرهم، وينهج نهجهم في البحث والمعرفة.

ولربّما يعدّ ابن الشّجريّ في كتابه الأمالي امتدادًا لأفكار هؤلاء الثلاثة الذين جاء ذكرهم، فالإحدى ما يمثّل في هذا الكتاب جانبًا غير قليل من الوصفيّة في وقوفه على التّراكيب النحويّة المختلفة الواردة فيه؛ إذ لا نجد عنده المعيارية المتشدّدة التي نجدها، على سبيل المثال، عند غيره من أصحاب المتون والشّروح والمختصرات، ومن سلك طريقهم، وإن كان قد أسّس في تأويله ونقليه وجوه الإعراب في كتابه للمدرسة التعلّيميّة التّطبيقية في تراثنا، وليس أدلّ على ذلك من أنّه كان يتجنّب في الغالب أن يصدر حكم: (الرديء أو القبيح)، أو ما شابه ذلك من الأحكام على تركيب نحويّ ما، يخالف القاعدة المشهورة عن العلماء، كما أنّه لا يجد حرجًا في الاستئناس على القاعدة النحويّة أو اللّغويّة بالعودة إلى أشعار المولّدين والأخذ منها، كما كان يفعل في بعض شعر المتنبيّ والشّريف الرّضي وغيرهما.

ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع هذه الدراسة في أمالي ابن الشّجريّ قيمة هذا الكتاب بين كتب الأمالي في مادّته وموضوعه؛ فهو بلا شكّ يتميّز عنها في حجم المادّة النحويّة التي يتضمّنّها، وفي أسلوب معالجته إيّاها، ذلك الأسلوب الذي يبرز لنا ابن الشّجريّ عالمًا ومفكرًا في آن واحد، فضلًا عن أنّ هذه

الفكرة، فكرة الخروج على القاعدة من الأمور التي لفتت نظري إلى بعض مزايا القاعدة النحويّة، وإلى طريقة تفكير النّحاة في صياغتها منذ زمن، وكيف أنّهم كانوا يحرصون كلّ الحرص على أن تكون قواعدهم معيارية ثابتة وضيقة مقتضبة في آن واحد، كلّ ذلك ساعدني في أن أشرع بوضع هذه الدّراسة.

كما شجّعني على المضيّ بها، بحثًا عن ملامح الخروج على القاعدة وصورها ما كان يقدّمه لي أستاذي المشرف، الدّكتور يحيى عابنة، من نصح وإرشاد بين الفترة والأخرى أثناء إعدادي فصولها وملحقاتها، حتى خرجت في هذه الصّورة التي أرتضيها.

وقد اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفيّ الذي يعمد إلى دراسة الظّاهرة اللّغويّة ووصفها بناء على واقعها، واعتمادًا على أدواتها التي تستقرّ فيها، دون اللّجوء في تفسيرها إلى أفكار المنطق والفلسفة، واستنتاجات الفكر والعقل المسبقة، لذا كان من الطّبيعيّ أنّ تأتي أحكامها دائمًا مستندة إلى تراكيب اللّغة التي بين أيدينا، محاولين الرّبط بينها للخروج بنتائج جديدة، تسير واقع اللّغة، وتستمدّ من روحها.

وقد اعتمدتُ أيضًا إلى جانب أمالي ابن الشّجريّ على كتب كثيرة، أفدت منها في تمثّل القاعدة النّحويّة وتوجيهها، والعودة إلى بعض الآراء النّحويّة فيها، وفي تخريج الشّواهد التي اشتملت عليها الدّراسة؛ لإيضاح رؤيتها التي تقوم على فكرة أنّ تراكيب اللّغة تخرج في بعض الأحيان على القاعدة النّحويّة التي وضعها العلماء.

ومن أبرز تلك الكتب كتاب سيبويه، وكتب ابن جنّي: الخصائص والمنصف والمحتسب وغيرها، وكتب ابن هشام، على رأسها مغني اللّبيب، وكتب الشّروح المختلفة، وكتب القراءات ومعاني القرآن وغيرها.

وقد قسّمت إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمه. وهي على النّحو الآتي:

التمهيد: وقد استُهلّ بعنوان يوضّح قيمة كتاب أمالي ابن الشّجريّ بين كتب الأمالي والفرق بينه وبينها، ونقصد بكتب الأمالي تلك الأمالي المعروفة، والأكثر شهرة بين الدّارسين، وهي من أقدمها إلى أحدثها: مجالسُ ثعلب أو أماليه، وأمالي اليزيديّ، والزّجاجيّ، وأبي عليّ القالي، والمرزوقيّ، والمرتضى، والسّهيلي، وابن الحاجب.

فقد تحدّثنا عن أمالي ابن الشّجريّ من حيث اسم المؤلّف وأسلوبه في وضع هذه الأمالي، وأقوال العلماء فيها، وما كتبه من الانتقاد عليها، ثمّ انتقلنا للمقارنة بينها وبين الأمالي التي مرّ بنا ذكرها، ثمّ توقّفنا على مؤلّفات ابن الشّجريّ سريعاً، مبينين ما وصلنا منها، وما قد فقد ولم يعثر عليه، وعلى مفهوم الخروج على القاعدة، والفرق بينه وبين الخطأ أو اللّحن، ثمّ تطرقنا أيضاً إلى بيان بعض صور الخروج على القاعدة النّحويّة في بعض الشّواهد المتفرّقة، التي لا تعود في الواقع إلى باب بعينه، كما أنّها لا تشكّل مادّة كافية، يمكن أن يقوم عليها فصل مستقلّ في الدّراسة. وهذه المسائل هي: حذف جملة الصّلة من الموصول، ورفع جواب الشرط الذي حقه الجزم، والتّوقف عن جزم جواب الطّلب، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف.

أمّا الفصل الأوّل فيتناول الحديث عن العلاقات الإسناديّة، وفيه تحدّثنا عن طائفة من المسائل التركيبيّة التي يربط بينها مبدأ الإسناد في الجملة العربيّة، فقد جاء بعضها مرتبباً بالمبتدأ، وبعضها الآخر مرتبباً بالخبر، ومسائل ممّا كان أصلها المبتدأ والخبر، ومسألة تفسّر ظاهرة المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، ونذكر هذه المسائل كالآتي: الابتداء بالنّكرة بلا مسوغ، ووقوع المبتدأ ضمير اتّصال بعد (لولا)، وحذف العائد الإسناديّ من جملة الصّلة، والعدول عن رفع الخبر إلى النّصب، والتّصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا)، وعدم احتياج المبتدأ للخبر لوجود ما يسدّ مسدّه، والخبر الموطّئ عدم الاكتفاء به والحاجة لصفته، والإخبار عن المبتدأ بالتّعجب، وتقدّم الخبر الجملة على المبتدأ، وحذف العائد من جملة الخبر، وورود اسم (لا) المشبّهة بـ (ليس) معرفة، وحذف اسم (ليت)، وجعل خبر (إنّ) اسمها، والإخبار عمّا أصله مبتدأ بجملة الطّلب، ولغة المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل.

وجاء الفصل الثّاني في: مكملات العلاقات الإسناديّة، وقد قسمناه إلى ثلاثة عناوين رئيسة، عنوان المفاعيل، وتحدّثنا فيه عن ثلاثة مفاعيل، بيّنا فيها صوراً من الخروج على القاعدة، وهي على النّحو الآتي: المفعول به، وجاء فيه مسألة واحده، هي: تأخيرها مع عود الضّمير المتّصل بالفاعل إليه، والمفعول فيه، وهو ما يقصد به

ظرفا المكان والزمان، وقد قُسم إلى المسائل الآتية: ورود ظرفي المكان: (خلف وأمام) مرفوعين، وقطع ظرف المكان (وراء) عن الإضافة، ودخول الجار على ظرف المكان (سواء)، وورود الظرف (متى) مكان الظرف (وسط)، وتجرّد الظرف (لدى) من الجار (من)، وتحلية الظرف (غدوة) بـ (أل) وإضافته، وإضافة ظرف الزمان إلى جملة الابتداء، والمفعول المطلق، وقد دُرس في جانبين اثنين، يتضمنان بعض القضايا الفرعية داخلهما، وهما: ورود المفعول المطلق في قوالب تركيبية ثابتة، وإحلاله محلّ الفعل، والمحمول على المفعول به، وفيه عنوانان فقط، هما: النداء، وقد جاء في ثلاث مسائل هي: حذف المنادى، والجمع بين أداة النداء والمنادى في تركيب (يا اللهم)، وتكوين المنادى العلم بالضمّ، والنصب على نصب الخافض، وقد دُرس تحت عنوان واحد، بينما فيه زيادة على صور الخروج على القاعدة أهم آراء العلماء حوله من حيث القياس والسمع وغيرهما، والمشبّه بالمفعول به، وهي الحال، وفيها عنوان واحد، قُسم إلى عدّة مسائل، هي: ورود الحال معرفة، وورودها جامدة غير مشتقة، وورودها سادة مسدّ الخبر.

وفي الفصل الثالث: الإعراب بالتبعية، وتمثّلنا صور الخروج على القاعدة فيه في عنوانين رئيسيين هما: الصفة وعطف النسق، وقد اشتملت الصفة على المسائل الآتية: عدم اتّباعها موصوفها في الإعراب، وإسقاط علامة الإعراب من آخرها، وإقامتها مقام موصوفها بعد حذفه، وتقدّمها على موصوفها، وورود تركيب الاستفهام محلّها، وحذف العائد من جملتها، أمّا عطف النسق فجاء متضمّنا المسائل التركيبية الآتية: تقديم الاسم المعطوف على متبوعه، وعطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، وعطف الفعل بالرفع على متبوعه المجزوم، والعطف بالرفع على المتبوع المنصوب، والعطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف إليه.

أمّا الفصل الرابع والأخير فكان لحروف المعاني، وقد تلمّسنا فيه الخروج على القاعدة في ثلاثة عناوين رئيسية، هي: تناوب حروف الجرّ فيما بينها، وتوقفنا في بدايته على اختلاف العلماء في مفهوم التناوب بين الحروف، وبيان أهمّ الآراء في ذلك، وقُسم إلى الموضوعات الآتية: ورود حرف الجرّ (إلى) مكان (في) للدلالة على الظرفية، والباء مكان (على) للدلالة على الاستعلاء، و(على) مكان (الباء) للدلالة

على الإلصاق، و(في) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية، و(عن) مكان (من) للدلالة على ابتداء الغاية، و(اللام) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية، و(من) مكان (اللام) للدلالة على العلة.

أما العنوان الثاني فكان للحديث عن ورود حرف الجرّ مكان الظرف، وفيه المسائل الآتية: ورود (إلى) مكان (مع)، وورود (في) مكان (مع)، وورود (عن) مكان (بعد).

وجاء العنوان الأخير في هذا الفصل للوقوف على عدد من المسائل المتفرقة التي تعود إلى باب حروف المعاني بعامّة، وتوقفنا فيها على المسائل الآتية: بقاء عمل الجارّ بعد إسقاطه، ودخول حرف الجرّ على الفعل، وعمل لام الأمر في الفعل محذوفة، وعمل (أنّ) في الفعل محذوفة أيضاً، وحذف الفاء من جواب الشرط، وحذفها من جواب أمّا، وعدم الجزم بـ (لم)، والجزم بـ (لو)، والإجابة عن الخبر الموجب بـ (الفاء)، وعدم الفصل بين (أنّ) والفعل بناصب، وهي أنّ التي يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

وقد تضمّنت الخاتمة بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد كان بعضها متعلّقاً بكتاب الأمالي نفسه، وأخرى بأسلوب ابن الشجريّ في تصنيفه، وأخرى تتعلّق بأسلوب النحاة في وضع القواعد والتأصيل لها، ورابعة بذكر صورتين بارزتين من صور الخروج على القاعدة.

التمهيد

قيمة كتاب (أمالى ابن الشَّجَرِيّ) بين كتب الأمالى، والفرق بينه وبينها

لقد تعدّدت الكتب التي تحمل في عناوينها لفظ (الأمالى) تعدّدًا واضحًا، إذ وصل بها حاجي خليفة إلى (٦٧) كتابًا، ما بين أمالٍ قد توسّع بها أصحابها، وأخرى قد اكتفوا فيها ببعض الأفكار والملاحظات، ليحسنَ معها أن نطلق عليها اسم (كُتُبَات) (١).

وأشيرُ بدايةً إلى أن مفهوم مصطلح (الإملاء)، كما هو وارد في معاجم اللّغة وكتب المصطلحات، يبوح بالدلالة على طلب كتابة ما يُقال في المجلس من الشيخ أو العالم (٢)، وقد أوضح هذه الفكرة حاجي خليفة بقوله: "الأمالى: جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة فيصير كتابًا، ويسمونه (الإملاء والأمالى)، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم، فاندurst لذهاب العلم والعلماء، وإلى الله المصير، وعلماء الشافعية يُسمون مثله التعلّيق" (٣).

ويرد استعمال (الإملاء) أيضًا، وكلاهما لغتان جيّدتان عن العرب، والأمالى جمعٌ مفرد (الإملاء)، وقد جاء في المصباح المنير (٤): (أملتُ الكتاب إملاءً، ألقيته

(١) انظر: خليفة، حاجي الملا كاتب الحلبيّ، (ت ٥١٠٦٨)، (١٤٠٢-١٩٨٢م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ج ١: ١٦١-١٦٤.

(٢) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن عليّ، (ت ٥٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة ————— مصر، مادة (ملل)، ج ٦: ١٥٥، وخليفة، حاجي، كشف الظنون، ج ١: ١٦١، ومصطفى، إبراهيم وآخرين، (١٣٩٢هـ ————— ١٩٧٢)، المعجم الوسيط، مَجْمَع اللّغة العربيّة الإدارة العامّة للمعجمات وإحياء التّراث، المكتبة الإسلاميّة، استانبول ————— تركيا، ط ٢، مادة (ملا)، ج ٢: ٨٨٧.

(٣) خليفة، كشف الظنون، ج ١: ١٦١-١٦٤.

(٤) الفيوميّ، أحمد بن محمد بن عليّ المقرّي، (ت ٥٧٧هـ)، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعيّ، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشّناوي، دار المعارف، القاهرة ————— مصر، ط ٢، ج ٢: ٥٨٠.

عليه، وأملّيته عليه إملاءً، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس. وجاء القرآن الكريم بهما: ﴿وَلِيُمَلِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(١)، وقلوبه:

﴿فَهِيَ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(٢)، باللغتين معاً، وبالمعنى نفسه.

وإذا أخذ بعين الاعتبار فكرة الربط بين مفهوم كلمة (الأمالي) لغةً، ومفهومها اصطلاحاً في ما استخدمه بعض العلماء عناوين لمؤلفاتهم، فسيكون الأمر سهلاً في ربطه مرةً أخرى بمؤلفات كثيرة، لم تقترن بهذا اللفظ، لفظ (الأمالي)، حين نفهم الواقع الذي كان يحتضن حركة التأليف العلمي في تراثنا العربي، غير ناسين مصادرَ أخرى أيضاً، كان قد عكف أصحابها على وضعها بأنفسهم دون اللجوء إلى إملائها على تلاميذهم في المجالس.

والناظر في كتب الأمالي المختلفة يستطيع الخروج برأي مؤداه أن مادة هذه الكتب لا تتعدى في معظمها أن تكون تأملاتٍ متمهّلةً، وخواطرٍ متشعبةً في اللغة والأدب، كان ميدان تطبيقها آي القرآن الكريم، وأحاديث الرسول (ﷺ)، ومقطوعات الشعر العربي وشواهدة؛ لذا قد لا أكون مخطئاً إذا قلت: إن ربط اسم الأمالي بما فيها من مادةٍ متنوّعةٍ من هذه الجهة هو الدافع وراء اختيار أصحاب الأمالي، أو من جاء بعدهم من تلاميذهم هذا المصطلح، مصطلح (الأمالي) بعينه.

وننتقل بعد هذا التقديم الموجز لكلمة (الأمالي) إلى الحديث عن كتاب (أمالي ابن الشجري) تحديداً، وأشهر كتب الأمالي الأخرى، التي يكثر الكلام حولها في حقل الدراسات اللغوية والأدبية بين علمائنا، مع عقد مقارنة سريعة بين أمالي ابن الشجري موضوع الدراسة وبين تلك الأمالي، يتبين خلالها ما لهذا الكتاب من قيمة حاضرة، ودورٍ رائد في رفد مكتبتنا العربية بدراسة لغوية منوّعة، لاقت استحسان علمائنا القدامى في الدراسات اللغوية عندهم.

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) الفرقان: ٥.

وأشهرُ كتب الأُمالي في تراثنا العربيّ، كما يراها فخر صالح قداره
وقد ذكرتها هنا مرتبّةً وَفَقَ تاريخ وفاة مؤلّفِها _____ هي (١):

١. أُمالي ثَعَلَبَ أو مجالسه، كما يسمّيها بعضهم^(٢)، (ت ٥٢٩١).
٢. أُمالي اليَزِيدِيّ، (ت ٥٣١٠).
٣. أُمالي الزَجَّاجِيّ، (ت ٥٣٤٠).
٤. أُمالي القاليّ، (ت ٥٣٥٦).
٥. أُمالي المرزُوقيّ، (ت ٥٤٢١).
٦. أُمالي المرْتَضَى، (ت ٥٥٤٢).
٧. أُمالي ابن الشَّجَرِيّ، (ت ٥٥٨١).
٨. أُمالي السُّهَيْلِيّ، (ت ٥٥٨١).
٩. أُمالي ابن الحاجب^(٣)، (ت ٥٦٤٦).

(١) وهي عند محمود محمّد الطَّنَاحِيّ ذاتها إلا بعض الاختلاف؛ حيث أخرج منها "أُمالي المرزُوقي وأُمالي السُّهَيْلِيّ"، وأدخل مكانهما "أُمالي الشَّهاب الخَفَّاجِيّ"، (ت ٥١٠٦٩)، انظر: ابن الشَّجَرِيّ، هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ، (ت ٥٥٤٢)، (١٤٢٧هـ) _____
(٢٠٠٦م)، أُمالي ابن الشَّجَرِيّ، مقدّمة التَّحْقِيق، تحقيق: محمود محمّد الطَّنَاحِيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة _____ مصر، ط٢، ج١: ١٨٧-١٨٨.

(٢) بيان ذلك لاحقاً، في الكلام على هذا الكتاب، في الهامش تحديداً.

(٣) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (ت ٥٦٤٦)، (١٤٠٩هـ) _____ (١٩٨٩م)، أُمالي ابن الحاجب، مقدّمة التَّحْقِيق، دراسة وتحقيق: فخر صالح قداره، دار عمّار، عمّان _____ بيروت، دار الجبل، بيروت _____ لبنان، ج١: ٣٧-٣٨.

أمالى ابن الشَّجَرِيّ^(١)

يُنسب هذا الكتاب إلى الشَّريف ضياء الدِّين أبي السَّعادات، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بـ (ابن الشَّجَرِيّ)، المولود ببغداد في شهر رمضان، سنة خمسين وأربعمائة، المتوفى بها في شهر رمضان، سنة اثنتين وأربعين وخمسائة. الذي يدين بالمذهب الشَّيعيِّ العلويِّ، ولم يُؤثر عنه أن ألف أو كتب شيئاً عن عقيدة القوم أو أصول مذهبهم مع أنه من أكابر علماء الإمامية، كما عدّه مؤرخو الشيعة^(٢).

وقد نسب ابن الشَّجَرِيّ نفسه إلى البصريين صراحةً في سرده لحجَّهم في فعلية (أفعل التعجب) بقوله: (لأصحابنا)، وقوله: (من أدلة مذهبنا)^(٣).

ونكتفي هنا بهذه الإطالة السريعة على حياته، محاولين جعل القسم الأكبر من المادة النظرية في التمهيد للحديث عن أماليه. والداعي وراء ترك التفصيل في حياته وظروفها؛ هو الفكرة التطبيقية التي تقوم عليها الدراسة من جانب، وكذلك وفرة المادة المتحدثة عن حياته في المصادر والمراجع المختلفة قديماً وحديثاً من جانب آخر، ومن بينها ما أفاض به الطنَّاحي في مقدِّمة تحقيقه لكتابه الأمالي؛ مما يجعل

(١) انظر في ترجمته: الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله، (ت ٥٦٢٦هـ)، (١٩٩٣م)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ج ٦: ٢٧٧٥، والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت ٥٧٤٨هـ)، (١٤٣٢هـ) _____ (٢٠١١م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، دمشق _____ سوريا، بيروت _____ لبنان، ط ٢، ج ٢٠: ١٩٤، وابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي، (ت ٥٧٧٤هـ)، (١٤٠٥هـ) _____ (١٩٨٥م)، البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو سليم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت _____ لبنان، ط ١، ج ١٢: ٢٣٦، والسيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٥٩١١هـ)، (١٣٩٩هـ _____ ١٩٧٩م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ج ٢: ٣٢٤.

(٢) انظر: الأمين، السيد محسن، (ت ١٣٧١هـ)، (١٤٠٣هـ _____ ١٩٨٣م)، أعيان الشيعة، ج ١٠: ٢٦٢.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، المجلس: التاسع والخمسون، ج ٢: ٣٨٦-٣٩٧.

أمر ذكرها ضرباً من التكرار الذي لا يقدم فائدة، والذي قد ينحو بالدراسة عن مسارها.

أمّا (كتابُ الأمالي) فهو أشهر كتب ابن الشجريّ على الإطلاق، كما أنه يفوق كتب الأمالي الأخرى حجماً ومادّة؛ فقد بلغت مجالسه أربعةً وثمانين مجلساً، استغرقت من الصّفات قدرًا كبيراً، وعُرِضَ فيها لمسائلَ من النحو، والصّرف، واللّغة، والأدب، والبلاغة، والعروض، والتّاريخ، والأخبار

وقد أُودِعَ فيه علمٌ كثيرٌ، أفاد منه المتأخرون مصرّحين بالأخذ عنه وغير مصرّحين، على أنّ تأثيره في مصنّفات من جاء بعده يبدو واضحاً فيما عالجه من مسائل الإعراب والحدوف^(١)، ثمّ في هذا الحشد الهائل من شواهد القرآن الكريم والشعر، ويصرّح مُحققُ الأمالي في هذا الخصوص بقوله: "وقد تتبعت ابن الشجريّ في مصنّفات النّحاة المتأخّرين باستقراء، أرجو ألاّ يكون فائتي معه شيء، ثمّ أفضي تخريج شواهد من كتب العربيّة إلى تأثر خفيّ من أصحاب الكتب لم يصرّحوا به"^(٢). ثمّ يذكر بعد ذلك مجموعة كبيرة من العلماء الذين يرى أنّهم تأثروا به في مصنّفاتهم^(٣).

وتنفرد أمالي ابن الشجريّ بظاهرة لم تعرف في الأمالي الأخرى، وهي ظاهرة التّاريخ للمجالس، غير أنّ هذه الظّاهرة لم تطرّد في كلّ المجالس، إذ ترك المؤلّف بعض مجالسه دون تأريخ^(٤).

وباطّلاعي على هذا الكتاب، أثناء جمعي المادّة التي تقوم عليها الدّراسة، أستطيع أن أضع بين يديّ القارئ بعض الأفكار العامّة، التي تُبيّن منهج ابن الشجريّ في وضع هذه الأمالي، ومنها أنّه كان يستفتح مجلسه بذكر آية من القرآن الكريم، أو شاهد من الشعر، يوضّح من خلالهما قاعدة نحوية أو صرفية يبسط الحديث فيها،

(١) اصطلاح ابن الشجريّ نفسه، يلجأ إليه كثيراً في هذا الكتاب، وهو جمع تكسير مفرده: الحذف

(٢) ابن الشجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٥٦.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٥٦-١٧٩.

(٤) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٨٩.

ناهيك عن أنه كان يستطرد خلال هذا كله إلى مباحث أخرى، تلامس ضرورياً من اللغة والأدب والبلاغة.

ويذكر الطّناحي أنّ مسائل الكتاب ذات ثلاث شعب: مسائل يُلقِيها ابن الشّجريّ من ذات نفسه، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته، وثالثة يردُّ بها على المسائل التي ترد عليه من البلدان كالموصل وغيرها. ويتابع قوله طارحاً رأياً آخر: "ومع طول الأمالي وتشعب الأقوال فيها، يبدو ابن الشّجريّ متنبّهاً لبعض الموضوعات التي عاجها من قبل، وهذا يدلُّ على أنه احتشد للأمالي احتشاداً، فليست آراؤه يملئها على الطلبة، ثم يفرغ منها، فمن ذلك أنه حينما تكلم على (أما) في المجلس الثامن والسبعين، قال: (وقد ذكرتها في موضعين). ومن ذلك أيضاً قوله في المجلس الثامن والخمسين: (قد تكرر قولنا إنّ الكسر هو الأصل في النقاء الساكنين)، وقال في المجلس التاسع والستين: (وقد بسطت الكلام على (مع) في الجزء الثاني من هذه الأمالي" (١).

ويبدو بوضوح للمُنعم النظر في أمالي ابن الشّجريّ ظاهرة التكرار، فقد تكلم عن بعض المسائل في أكثر من مجلس، فمن ذلك: مجيء الحال من المضاف إليه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف الضمير العائد من الصلة ومن الصفة، وإعادة الضمير إلى مصدر مقدر، دلّ عليه السياق (٢).

ويُلفت هذا التكرار نظر الطّناحيّ إلى وقوع ابن الشّجريّ في شيء من الاختلاف لم ينتبه له، فمن ذلك أنه وجّه قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٣) على أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، ثم عاد في موضع آخر فوجّهه على حذف المفعول (٤).

والحقيقة أنه ليس غريباً أن يقع ابن الشّجريّ في مثل هذا الأمر مادام أنّ الزّمن قد طال به في تصنيف أماليه، كما هو بادٍ من خلال تأريخه لمجالسه؛ فقد بعد

(١) ابن الشّجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٩١.

(٢) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٩٢.

(٣) الضحى: ٣.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٩٢.

به الزمّن أثناء الكتابة بين هاتيك المجالس، وهو ما قد يضعف الرّابط بين أجزاء كتابه، فيقع فيها التّكرار حيناً، أو الاختلاف حيناً آخر.

ولا تفوتني الإشارة إلى أنّ حاتم الضّامن كان يرى أنّ ابن الشّجريّ كانت تنقصه الدقّة في تصنيفه كتابه الأمالي، فقد تعقّب ابن هشام في عدّة مواضع من كتابه المغني مغلّطاً إيّاه، ومُنْتَبِئاً عليه عدم التّحرّي في نقل آراء سيبويه، والكسائيّ، وأبي عليّ الفارسيّ^(١).

أسلوب ابن الشّجريّ في الأمالي

ويغلب على أسلوبه البساطة والوضوح والسهولة في شرح القواعد، حتى إنّه يماثل في الشرح والتبسيط طريقة المعلّمين وأسلوبهم، وقد لاحظ هذه الميزة عنده الطّناحيّ أثناء تحقيقه كتابه، ويضيف عليها في السياق نفسه: "...فإذا جاء إلى موضع أدب، رأيت الفحولة والجزالة، فمن ذلك قوله في بيت المتنبي^(٢):

أَيُّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ
لَمْ تَرُعْنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ

قال: وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسّروه، فأنبّه على معنى أو إعراب أغفلوه، وهذا البيت لبعده من التكلّف وخلوّه من التعسّف، وسرعة انصبابه إلى السّمع وتولّجه في القلب، أهملوا تأمّله فخفيّ عنهم ما فيه"^(٣).

والفارق بين الأسلوبين عنده في الكتاب قد لا يبدو غريباً؛ فقضايا النّحو واللّغة غالباً ما تملي على الكاتب أن يكون في عرّضه إيّاه أكثر وضوحاً وبساطة، فهو يتحرّى أقصر الطّرق في ذلك، إلا إذا أراد أن ينزلق وراء الغموض والتّعقيد،

(١) انظر: ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ، (ت ٥٥٤٢)، (٥١٤٠٥-١٩٨٤م)، ما لم ينشر من الأمالي الشّجريّة، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت _____ لبنان، ط ١، ص: ٧.

(٢) البرقوقيّ، عبد الرّحمن بن عبد الرّحمن بن سيّد، (ت ١٣٦٣هـ)، (د.ت)، شرح ديوان المتنبيّ، تحقيق وتقديم: عمر فاروق الطّبّاع، دار الأرقم للطّباعة والنّشر، بيروت- لبنان، ج ١: ٣٢٨.

(٣) ابن الشّجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ١٩٣.

أما الأدب فمجاله أن يكون الكاتب فيه أكثر رحابة وحرية، وأبعد في التّمييق
والزّخرفة، والتّفنن في ضروب اللّغة.

زيادةً على أنّه كان يورد في المسألة الواحدة شواهد كثيرة، يهدف من ورائها
إلى إثبات ما يدافع عنه أو يقف موقف الممانع إيّاه، بالدليل والحجّة التي تزيل ما
يمكن أن يستقرّ في نفس القارئ من شكّ تجاه ما يورده.

أقوال العلماء في كتاب الأمالي

يبدو أنّ أمالي ابن الشَّجَرِيِّ كانت تحتلُّ منزلةً خاصَّةً عند العلماء الذين عاصروها، أو أولئك الذين وصلت إليهم فعابنوها، وليس هذا غريباً؛ إذ إنّ هذه الأمالي تملك من المقومات ما يجعلها تنبؤاً هذه المكانة المرموقة؛ فهي، كما سبق أن تحدّثت، أضخمُ كتب الأمالي حجماً، زيادةً على ما تضمُّ بين ثناياها من حديثٍ منوعٍ في علوم شتّى، إلى جانب علوم النحو والصرف واللغة، وأبرزُ تلك العلوم: علومُ البلاغة، والأدب، والعروض، والقوافي والتاريخ، والأخبار، والجغرافيا، والبلدان. إلا أنّ تناولها لهذه المجالات لم يكن تناولاً مُنظَّماً، بل كان يأتي هكذا وفق التّداعي والاستطراد، ممّا أضفى عليه إلى حدٍّ ما صفة الموسوعيّة.

ويقول أبو البركات تلميذُ ابن الشَّجَرِيِّ في هذا الكتاب: "وأملَى كتابَ الأمالي، وهو كتابٌ نفيس، كثير الفائدة، يشتمل على فنونٍ من علوم الأدب"^(١).
ويضيف ياقوت: "وصنَّف الأمالي، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها"^(٢) وقريباً من هذا صرَّح المترجمون المتأخرون له. ومن المُحدِّثين يرى مصطفى صادق الرافعي أنّ خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدِّمين هو إمام العربيّة في عصره أبو السَّعادات ابن الشَّجَرِيِّ^(٣).

الانتقاد على كتاب الأمالي

ومن أشهر ما جاء في هذا الجانب ما نشبَ بين ابن الشَّجَرِيِّ وابن الخشاب النَّحويّ من خلافٍ مُلخَّصه أن طلب ابن الخشاب من ابن الشَّجَرِيِّ أن يُسمعَ الأمالي عليه، فامتنع من ذلك، فكان أن وقف ابن الخشاب على بعض المواضع من الأمالي ينتقدها عليه، فردّ عليه ابن الشَّجَرِيِّ في تلك المواضع، ثمّ انتقل ليغلطه فيها أيضاً

(١) الأنباري، أبو البركات عبد الرَّحْمَن بن مَحْمَد، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤٠٥هـ) —————
١٩٨٥م)، نُزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، مكتبة المنار،
الزَّرقاء ————— الأردن، ط٣، ص: ٣٠٠.

(٢) الحَموي، معجم الأدباء، ج ٦: ٢٧٧٥.

(٣) انظر: الرافعي، مصطفى صادق، (ت ١٣٥٦هـ)، (١٣٩٤هـ) ————— ١٩٧٤م)، تاريخ
آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت ————— لبنان، ط٤، ج ١: ٢١٨.

في كتاب صغير أسماه (الانتصار)^(١). وقد كان ردّ ابن الشَّجَرِيّ عليه في الأُمالي قاسياً، ونذكر مثلاً عليه ما أورده حَوْلَ بيت ابن مِيّادَةَ :

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ _____
سبيل فأما الصَّبر عنها فلا _____
مَعْمُور _____ صبراً _____

"واعترض بيت ابن مِيّادَةَ _____ وقد كنت ذكرته فيما تقدّم من الأُمالي _____ جُوَيْهَلُ، فزعم أن قافيته مرفوعة، وإنما صغرته بقولي: جُوَيْهَلُ؛ لأنّه سُويِّبٌ استولى الجهل عليه، فعدا طوره، وجاوز حدّه، مع حقارة علمه ورداءة فهمه، وهذا البيت من مقطوعة منصوبة القوافي"^(٢).

بين أُمالي ابن الشَّجَرِيّ وكتب الأُمالي الأُخرى

سبق أن أشرتُ في غير موضع إلى أن أُمالي ابن الشَّجَرِيّ أضخُمُ كتب الأُمالي على الإطلاق، وإذا قابلناها من هذا الجانب بـ (أُمالي ثعلب)، التي تُعدُّ من حيث الزَّمَن أقدمَ كتب الأُمالي التي اقترنت بهذا الإسم^(٣)، فإننا سنلحظ بوضوح الفارق بينهما في المادّة، فأُمالي ثعلب لا تتجاوز في مادّتها عشرَ مُحتوى أُمالي ابن الشَّجَرِيّ، فهي لا تعدو أن تكون كُتُباً صغيراً بالنسبة لها.

وقد وصف عبد السَّلام هارون النسخة الورقيّة، التي اعتمد عليها في تحقيق أُمالي ثعلب، وهي نسخة دار الكتب المصريّة، بقوله: "وهي تقع في (١٣٤) ورقةً في حجم (٢٠×١٤) من أعشار المتر، وهي مقسّمة إلى ثلاثة عشرَ جزءاً...."^(٤) وقد

(١) انظر: القفطيّ، جمال الدّين أبو الحسن عليّ بن يوسف، (ت ٥٦٤٦هـ)، (٥١٤٠٦) _____
١٩٨٦م)، إنباه الرّواية على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثّقافية، بيروت _____ لبنان، ط١، ج٣: ٣٥٦.

(٢) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، المجلس: الثامن والسبعون، ج٣: ١٣٣.

(٣) تُسمّى أُمالي ثعلب أيضاً: (مجالس ثعلب) و(مجالسات ثعلب)، كما ذكر ابن النّديم وياقوت والسيوطيّ، انظر في ذلك: ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، (ت ٥٢٩١هـ)، (١٩٦٠م)، مجالس ثعلب، مقدّمة التّحقيق، شرح وتحقيق: عبد السَّلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة _____ مصر، ط٢، ج١: ٢٣.

(٤) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، مقدّمة التّحقيق، ج١: ٢٦.

اشتملت على ضروب شتى من علوم العربيّة، وضمّت في تضاعيفها كثيراً من المسائل النحويّة على مذهب الكوفيّين^(١)، ويرى عبد السّلام هارون أيضاً أنّ هذه المجالس من أهمّ الوثائق العلميّة في بيان مذهب أهل الكوفة، وأنّ ثعلباً كان يستعرض في أثناء المجالس بعض آراء أهل البصرة، وهو كذلك يروي قدراً صالحاً من القرآن الكريم والحديث، ويذكر أقوال العلماء واللّغويين في ذلك مجادلاً آراءهم، ذاكرًا رأيه هو أيضاً في تأويل ذلك، وتفسيره مع الكلام في الإعراب والتّخريج^(٢).

وتلحق بأمالي ثعلب من حيث الزّمن (أمالي اليزيديّ)، وهي لا تبعد في حجمها كثيراً عن أمالي ثعلب، وقد احتوت على كثير من غرر القصائد والمقطوعات في المراثي والمدائح وغير ذلك، وقد اشتملت على جمل من القصص والأخبار، ونُبذ كثير من طرائف الآثار. ونُخب من الحكايات الغريبة والطرائف العجيبة^(٣). والقارئ مسرعاً في هذه الأمالي يدرك أنّها تعجّ بالأشعار التي تحوم حولها القصص والأخبار والمغامرات.

وتتبعهما (أمالي الزّجاجيّ)، فهي كما يراها عبد السّلام هارون أمشاج من نصوص القرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، ومختار كلام العرب، وحكمائهم وشعرائهم وخطبائهم وأبنائهم، مقرونةً بإثارة من فنون النّقد والموازنة، وأطراف من غريب اللّغة ونادرها، وطوائف من قصص العرب والعجم، وكلام الأعراب في باديتهم، إلى بعض مسائل العربيّة والتّاريخ^(٤)، فهي ————— كما رآها أيضاً

(١) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ٢٦.

(٢) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ٢٣.

(٣) انظر: اليزيديّ، أبو عبد الله محمّد بن العباس، (ت ٥٣١٠هـ)، (١٣٦٧هـ، ١٩٩م)، أمالي اليزيديّ، مقدّمة التّحقيق، نسخة محقّقة لم يُذكر محقّقها، جمعيّة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن ————— الهند، ط ١، ص: ب.

(٤) انظر: الزّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، (ت ٥٣٤٠هـ)، (١٤٠٧هـ) ————— ١٩٨٧م)، أمالي الزّجاجيّ، مقدّمة التّحقيق، تحقيق وشرح: عبد السّلام

محمّد هارون، دار الجيل، بيروت ————— لبنان، ط ٢، ص: ١٦.

_____ من الأمالي الجامعة التي تجمع أسباب الرضا لكل قارئ، ولا تنقل عليه مهما تكن ميوله العلمية والأدبية^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء قد ذكر أن للزجاجي أمالي ثلاثة: الكبرى، والوسطى، والصغرى^(٢). وأن عبدالسلام هارون يذهب إلى أن الزجاجي لم يصنع تلك الأمالي، وأنها من صنع تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه، فالكبرى هي التي استوعبت أكبر قدر من أماليه، والوسطى هي التي استوعبت القدر الأوسط، وهكذا يقال في الصغرى^(٣)، ويؤيد كلامه هذا بما جاء في المزهر من كلام حول هذه الأمالي مفاده: أن له أمالي كثيرة في مجلد ضخم^(٤).

وأما (أمالي القالي) فقد كفانا القالي نفسه مؤنة الطلب فيها حين قال في مقدمتها: "فأملت هذا الكتاب من حفظي في الأخمسة^(٥) بقرطبة، وفي المسجد الجامع بالزهراء المباركة، وأودعته فنوناً من الأخبار، وضروباً من الأشعار، وأنواعاً من الأمثال، وغرائب من اللغات، على أنني لم أذكر فيه باباً من اللغة إلا أشبعته، ولا ضرباً من الشعر إلا اخترته، ولا فناً من الخبر إلا انتحلته، ولا نوعاً من المعاني والمثل إلا استجدته"^(٦).

تعدُّ (أمالي المرزوقي) التي تتحدر في الرواية بعد أمالي القالي مباشرة، موسوعةً شاملةً في التفسير والإعراب والتصريف واللغة والأمثال والشعر، وقد حفظ المرزوقي في جملة مختاراته الشعرية في هذه الأمالي أشعاراً لم تحوها

(١) انظر: الزجاجي، أمالي الزجاجي، مقدمة التحقيق، ص: ١٦.

(٢) انظر: خليفة، حاجي، كشف الظنون، ج ١: ١٦٣.

(٣) انظر: الزجاجي، أمالي الزجاجي، مقدمة التحقيق: ١٧.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق:

محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة

مصر، ط ٣، ج ٢: ٣١٤.

(٥) جمع "خميس"، يقصد أنه كان يخصص يوم الخميس من كل أسبوع لكتابة هذه الأمالي.

(٦) القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، (ت ٣٥٦هـ)، أمالي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت

_____ لبنان، ج ١: ٣.

الدواوين ولا الكتب، وهي من باب النادر والنفيس، وقد حفظ كذلك أبياتاً من قصائد أخلت بها الدواوين المصنوعة أو المجموعة، وكذلك رواياتٍ لأشعار انفراداً بها، وتفسيراتٍ للمشكّل من الأبيات تتبّه إليها، وانفرد بتوجيهها^(١).

وربّما تعدّ ميزة التفسير من الأمور التي انفردت بها هذه الأمالي، من بين اللّائي سبقنها، وسنجدها أيضاً بارزةً عند المرتضى في أماليه، وهي عنده الهدف منها

خدمة مذهب المعتزلة بخلاف التفسير في أمالي ابن الحاجب الذي كان الهدف منه الإعراب خاصةً^(٢). وسيأتي الكلام على هذه الأمالي لاحقاً.

وفي (أمالي السهيلي) يقف المحقق محمد إبراهيم البنا عند نقطة هامة، وهي اعتقاده أنّ إخراج هذا الكتاب مُحققاً، يسهم في التعرف إلى مدرسة النحو في الأندلس فضلاً عن أنّ السهيلي كان رَحَبَ الأفق ثاقبَ الفكر واسع الثقافة مشاركاً في كثير من الفنون، لم تقطعه اللّغة عن أن يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد^(٣). وهو في أماليه يخالف النحاة في كثير من المسائل، وفيها مسألة له في الممنوع من الصّرف، حمل فيها عليهم حملة واضحة، وعلى زعيمهم أبي بشر سيبويه^(٤).

وينتهي بنا المطاف قبل العودة إلى أمالي ابن الشجريّ عند (أمالي ابن الحاجب)، ويظهر أنّها في حجمها مقارنةً بما مرّ معنا آنفاً تأتي بعد أمالي ابن

(١) انظر: المرزوقي، أبو عليّ أحمد، (ت ٥٤٢١هـ)، (١٩٩٥م)، أمالي المرزوقي، مقدّمة التحقيق، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ————— لبنان، ط ١، ص: ٢٠.

(٢) انظر: عبد الدايم، محمد هاشم، (١٣٨٨هـ ————— ١٩٦٩)، ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحويّة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ص: ٤٢.

(٣) انظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي، (ت ٥٥٨١هـ)، (١٩٧٠)، أمالي السهيلي، مقدّمة التحقيق، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، ص: ١٣-١٤.

(٤) انظر: السهيلي، أمالي السهيلي، ص: ١٤.

الشجري؛ يقول فخر قدارة محقق الكتاب: "وكتاب الأمالي الذي اخترته موضوعاً للتحقيق هو مجلد ضخم، ذكره وأطراه بالمدح كل من ترجم لابن الحاجب. ولقد تجلّت في هذا الكتاب براعة ابن الحاجب في النحو والفقه والقراءات والأصول. ومما يدل على أهميته وقيّمته أنّ كثيراً من العلماء قد اطلعوا عليه وأفادوا منه، ومن هؤلاء السيوطيّ والبغدادي وابن هشام وغيرهم"^(١)، وقد أشرت سابقاً عند الحديث عن أمالي المرتضى إلى أنّ ابن الحاجب كان يركّز في تفسيره على الناحية الإعرابية في حين كان المرتضى يُسخر التفسير لخدمة مذهب المعتزلة.

ونقول بعد هذا التناول الموجز لكتب الأمالي السابقة: إنّها في معالجاتها قضايا اللّغة والنحو والصّرف لا تشكّل خطأ ثابتاً منظماً مقصوداً لذاته، كما هي الحال في كتب اللّغة والنحو والصّرف الأخرى أمثال: كتاب سيبويه في النحو، وكتاب (فقه اللّغة) للثعالبي في اللّغة، وكتاب (الشافية) لابن الحاجب في الصّرف وغيرها، ولربّما لعبت كلمة (أمالي) دورها في توجيه تلك المصنّفات هذه الوجهة، كما ألمحنا إلى ذلك آنفاً.

ولا يلغي القول السابق ما لكل أمليّة من صفة خاصّة، تميزها بعض التّمييز عن أخواتها الأخرى، ففي أمالي ابن الشّجري تبرز صفة الاستطراد الذي يفضي بطبعه إلى تناول علوم شتى، وفي أمالي المرتضى تظهر سمة التّفسير الذي يقصد خدمة مذهب المعتزلة، ونلمح عند السّهيلي تركيزه على إبراز مذهب أهل الأندلس في النحو، وهكذا دواليك في الأمالي الباقية لو عدنا إليها.

وألفت نظر القارئ _____ فيما يخص أمالي ابن الشّجري _____ إلى صدور كتاب عام (١٩٨٤م)، بعنوان: (ما لم ينشر من الأمالي الشّجريّة)، بجمع وتحقيق حاتم صالح الضّامن، وقد أفرد فيه مجموعة المجالس التي خلت منها طبعة حيدر آباد، وهي ستة، مضافاً إليها بقية المجلس الثامن والسبعين^(٢). وقد صدر قبل هذه الطبعة نشرة مطبوعة الأمانة، بشارع الفجالة عام (١٩٣٠م)، بضبط عبد الخالق مصطفى محمّد، من علماء الأزهر، تضمّ المجالس كلّها الأربعة والثمانين، إلا أنّها

(١) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، مقدّمة التحقيق، ج ١: ٦.

(٢) ابن الشّجري، ما لم ينشر من الأمالي الشّجريّة، ص: ٥.

غيرُ مُحَقَّقة، فقد اكتفى فيها عبد الخالق ببعض التعليقات في الهوامش، وهي ملاحظات خفيفة، لا تُطفئ ظمأ الباحث، ولا تقدّم له فائدة مرجوة.

أما الطّبعة التي اعتمدتُ عليها في جمع مادّة الدّراسة، فهي الطّبعة التي نهض بتحقيقها محمود محمّد الطّناحيّ، الصّادرة عن مكتبة الخانجيّ بالقاهرة عام ٢٠٠٦م في طبعتها الثّانية، وهي أجود الطّبعات الثّلاث على الإطلاق، إذ تجشّم فيها محققها عملاً مُضنياً شاقاً، كشف لنا الأمالي بصورتها المُشرقة، ويظهر كلّ هذا للقارئ واضحاً وجليّاً في مقدّمة التّحقيق والهوامش والملاحق.

مؤلفات ابن الشّجريّ

لعلّ أشهر كتب ابن الشّجريّ وأفضلها على الإطلاق كتابه الأمالي، وقد سبق الحديث عنه، وهو موضوع هذه الدّراسة، وله غيره من المصنّفات، ما بين مفقود لم يُعثَر عليه وآخر قد وصل إلينا، مجموعة نُوجز الحديث عنها بالآتي: (الانتصار): وقد أُلحِتُ إليه سابقاً في موقّف ابن الخشّاب من الاعتراض على ابن الشّجريّ، و(الحماسة): وهو مختارات شعريّة على غرار الحماسات الأخرى، ولا سيّما حماسة أبي تمام، و(الردّ على أبي الكرم بن الدّباس): وهو كتاب لم يذكره أحد ممّن ترجم لابن الشّجريّ، وقد ذكره ابن الشّجريّ نفسه في أماليه في المجلس الثّاني والثّمانين، وهو الكتاب الوحيد الذي أشار إليه من بين مصنّفاتِه في الأمالي، وهو مفقود لم يصل إلينا، و(شرح التّصريف الملوكيّ) لابن جنّيّ، و(شرح اللّمع) لابن جنّيّ أيضاً، وهذان الشّرّحان ممّا فُقدَ كذلك ولم يُعثَر عليه، و(ما اتّفق لفظه واختلف معناه): وهو كتاب في اللّغة. ويضيف الطّناحيّ عند هذا الكتاب قوله: "وقد وجدت في دفاتري القديمة اسم كتاب مخطوط لابن الشّجريّ)، بعنوان: (كتاب في اللّغة) محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة، ويحمل هذا المخطوط رقم (٢٤٥٩)، فلعلّه هو كتاب (ما اتّفق لفظه واختلف معناه)"^(١).

(١) ابن الشّجريّ، الأمالي، مقدّمة التّحقيق، ج ١: ٣٥-٣٦.

وكتاب (مختارات أشعار العرب): ويسمى (ديوان مختارات الشعراء) ويُعرف عند المحققين باسم (مختارات ابن الشجري)، وقد طبع طبعتٍ عدَّة، و(شرح لامية العرب) للشنفرى.

ويلاحظ الطنَّاحيُّ بعد سرده مؤلفات ابن الشجري المطبوعة: (الأمالي والحماسة والمختارات)، أنها خلت جميعاً من مقدِّمة كالتى نراها في أول المصنِّفات، تبيِّنُ منهج المؤلف، والدافع له إلى تأليف كتابه، وقد علَّل ذلك بأنَّ ابن الشجري كان يملي مصنِّفاته إملاءً^(١).

مفهوم الخروج على القاعدة

دعت الحاجة إلى أن يشغلَ هذا العنوان مكانه من التمهيد، كإطلالة يُطلُّ منها القارئ على فصول الدراسة بسهولةٍ ويُسر، دون أن يتجشَّم عناء التفكير وراء فكرةٍ أو رأيٍ لم أكن أقصده، أو أرمي إلى إيضاحه؛ فكثيرةٌ هي الأفكار أو المصطلحات التي قد تلتقي ببعضها إذا ما وقف عندها القارئ وقفةً سريعةً، لا تتعدى حدود مسمياتها إلى ما تحمله داخلها من دلالة ومعنى.

وابتداءً يمكنني القول: إنَّ صياغة هذا العنوان، الذي هو في حقيقته فحوى عنوان الدراسة، تقوم على نظرة عامَّة شاملة للنحو العربي ولشواهدده، لا تنزوي في حدود تاريخية مغلقة، يبرز معها حديث من هنا أو هناك عن مدرسة ما أو اتجاه بذاته، لا بل ننظر نظرة متحررة، تلتقي في كنفها جُلُّ الآراء النحويَّة لعلمائنا السلف، هذه الرؤية التي تشكِّل في النهاية الحدود النحويَّة المنضوية على مجموعة من القواعد التي أخذت مع الزمن ترسمُ صورتها الكليَّة المستقرَّة.

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، مقدِّمة التحقيق، ج ١: ٣٦، وابن الشجري، هبة الله، بن عليّ الحسنيّ العلوي، (ت ٥٤٢هـ)، (١٤١٣هـ — ١٩٩٢م)، ما اتَّفَق لفظه واختلف معناه، تحقيق: عطية رزق، دار المناهل، بيروت — لبنان، ط ١، ص: ٩. وانظر في تفصيل كتبه أيضاً: السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢: ٢٧٥، وخليفة، كشف الظنون، ج ١: ١٦١، والبغدادى، عبد القادر بن عمر، (ت ٩٠٣هـ)، (١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط ٢، ج ٣: ٣٤١.

أما ما نريده من مفهوم الخروج على القاعدة فهو الدراسة الوصفية التفسيرية لبعض مظاهر تحي التركيب النحوي عن القاعدة التي اجتهد النحاة في وضعها بناءً على ما توافر لديهم من شواهد، يُمكن أن يُبنى عليها ظاهرة نحوية. ونضرب مثلاً على ذلك: مجيء الحال في بعض السياقات التركيبية عمدة إسنادية على الرغم من أنها فضلة، كما صرح القدامى بذلك في إرساء حدّها، ومجيء الخبر في الجملة الإسنادية فضلةً أو زائداً حين يكون توطئةً وتمهيداً لما بعده، وغيرهما كثير مما سيُدرس في ثنايا هذه الدراسة.

وعلى القارئ أن يدرك أنني لا أعني بذلك تخطئة نحائنا في هذا الاتجاه، أو نقض ما قد بنوه، ولكنها الدراسة الوصفية المحايدة التي تعمد إلى تفسير ما وضعوه فعلاً، وهي النتيجة الطبيعية لقواعدهم التي كانت في عمومها ضيقة، تتجه صوب المعيارية، ولولا هذه الشدة في قواعدهم لما ألجأهم الأمر إلى توجيه فروعها ذلك التوجيه الذي يغلب عليه ألا يكون لغويًا، ولما أمكنني الأمر أيضًا أن أقوم هذه الدراسة على هذه المادة الخصبة من تراثنا.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن المقصود بذلك مفهوم (الحن)، أو ما يمكن تسميته (الخطأ اللغوي)، وهو مصطلح قديم حديث عرض له السلف، وهم ينتبعون سقطات العلماء في مؤلفاتهم، وشعراءهم في هجائهم، وهم يستوحون كل ذلك من وحي قواعدهم التي وضعوها وفق استقرار ناقص لكلام العرب، حتى حدا بهم الحال أن يضعوا مصنفاً كثيرة تتناول هذا الموضوع. ومن خير من بسط الحديث في هذا الجانب من محدثينا العرب رمضان عبد التواب في كتابه: (لحن العامّة والتطور اللغوي).

والمسألة ليست كذلك إذا ألقى عليها وارفاً من التأمل والحدس، لسبب بسيط هو أنني لم أتناول في الدراسة كلها نمطاً واحداً سبق أن أشار إليه النحاة بالحن أو الخطأ، فدراستي تتجه نحو القاعدة نفسها من خلال الشواهد، لا على ما تتكبه بعضهم من مخالفة تطبيقها أثناء الكلام أو الكتابة، وهذا الأخير هو ما عنوه تحديداً من اللحن أو الخطأ.

إذن فالفرق واضح بين مفهوم الخروج على القاعدة ومفهوم اللحن، فالأول في حقيقته تفرعات عن القاعدة، ظهرت نتيجة محاولة النحاة دوماً أن يجعلوا قواعدهم أكثر معياريةً، وأكثر إيجازاً، فتضخمت في تراثنا النحويّ جرّاء ذلك شواهدُ كثيرةٌ نُحيت جانباً، كان بوسع النحويين أن يدرجوها في حدودهم ابتداءً، لو أخذوا على أنفسهم جعل قواعدهم أكثر مرونةً ورحابةً، وأمّا اللحن فهو مغاير تماماً للمفهوم السابق، فهو الخروج على القواعد الأصلية، وعلى فروعها أيضاً من الوجهة التطبيقية لا التأصيلية.

ولكي أكون أكثر ضبطاً، وأكثر حرصاً لهذه الدراسة عمدتُ إلى اختيار كتاب (أمالي ابن الشجري) أنموذجاً، وهو كتاب كبير ذو مجلدات ثلاثة، تناولت فيه الشواهد المختلفة التي تتواءم وفكرة الخروج على القاعدة في المستوى التركيبيّ خاصةً.

وألفت النظر إلى أنّ اختيار ابن الشجريّ للشاهد في كتابه لم يكن مبنياً دائماً على المعيار الزمنيّ والمكانيّ الذي وضعه النحاة لقبوله؛ فكثيراً ما كان يستأنس بأبياتٍ تنسب لشعراء مولّدين، يقعون خارج دائرة الاستشهاد النحويّ زمانياً ومكانياً، كما في إيراده أبياتاً للمتنبّي والشريف الرضي وغيرهما، وهو ما يعدّه أكثر العلماء من باب الاستئناس والتّمثيل ليس إلا، استئناس قد يدعم القاعدة النحوية أو يعارضها... وهذا ما أومأت إليه في السطور السابقة بقولي: (تقوم الدراسة على نظرة عامة شاملة في النحو العربيّ، لا تنزوي في حدود تاريخية مُغلقة).

كما أودّ أن أنبه إلى أننا اعتمدنا أحياناً في الدراسة على رأي ابن الشجريّ وحده للحكم بخروج القاعدة في بعض التراكيب، وإن كان يخالف فيه رأي أكثر العلماء؛ ذلك أنّ هذه الدراسة قد اتّكأت في مادّتها الأساسية منذ البداية وحتى النهاية على كتاب أمالي ابن الشجريّ وحده.

الخروج على القاعدة في شواهد مُتفرقة

أشير بدايةً إلى أنّ الدراسة تقوم على معالجة الشواهد النحوية التي جاءت مبنوثةً في (أمالي ابن الشجري) ممّا يندرج تحت ما خرج على القاعدة النحوية التي أطرها النحاة في وضع حدودهم، وأقصد بالقاعدة النحوية تلك التي أثرت عن

جمهور النّحاة بصرف النّظر عمّا ينسبُ خاصّةً إلى ما يسمّى بالمذاهب النّحويّة؛ فقد يبرز لدينا بعض المسائل التي تعود في أصلها إلى مذهب أهل البصرة وإلى تفرعاتهم، أو قد يظهر لنا منها بعض آخر ينسحب عليه تأصيل أهل الكوفة أو غيرهما من المذاهب الأخرى.

وهذه الشواهد _____ في معظمها _____ قد خالفت القاعدة التي نصّ عليها أسلافنا، أو خرجت عليها وستكون دراستنا لها دراسةً وصفيّة، تقوم على وصف الشّاهد وتفسيره تفسيراً لغويّاً، ينأى بالدراسة عن المعالجات التي قد تُقّم فيها ما يتسرب من علوم الفلسفة والمنطق، وقد أملت عليّ موضوعات الدّراسة، وما توافر لديّ من مادّة دراسة بعض العناوين في التّمهيد؛ لعدم انضوائها في المنهجية تحت فصول الدّراسة، وها نحن نوردها على النّحو الآتي:

حذف جملة الصّلة من الموصول

يجمع جمهور النّحاة على أنّ الاسم الموصول لا بدّ له من جملةٍ تحلّ بعده يُطلق عليها اسم صلة الموصول^(١). وقد جاء حذفها نادراً.

ويذكر ابن الشّجريّ شاهداً على إسقاط جملة الصّلة من الموصول الأوّل والثّاني، والاكتفاء بذكرها مع الموصول الثّالث، الذي دلّت صلته على المراد، قول العجاج^(٢):

(١) انظر: ابن يعيش، موقّق الدّين النّحويّ، (ت ٥٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت _____ لبنان، ج ٣: ١٥٠، وابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين الأنصاريّ، (ت ٥٧٦١هـ)، (١٣٨٣هـ _____ ١٩٦٣م)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمّد مُحي الدّين عبد الحميد باسم: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى، دار السّعادة، مصر، ط ١١، ص: ١٠٧.

(٢) انظر: العجاج، عبد الله بن ربيعة، (ت ٥٩٠هـ)، (١٤١٦هـ _____ ١٩٩٥م)، الدّيوان، رواية الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عزّة حسن، دار الشّرق العربيّ، بيروت _____ لبنان، حلب- سورية، = ص: ٢٦٧، وسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ٥١٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ _____ ١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة _____ مصر، ط ٣، ج ٢: ٣٤٧، ج ٣: ٤٨٨، والمبرد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، (١٤١٥هـ _____ ١٩٩٤م)،

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَتَّهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

إذ نرى الشاعر قد حذف صلة الموصول للاثنتين في الشطر الأول، ثم عاد إلى ذكرها وفق القاعدة في الشطر الثاني مع الموصول الثالث، الذي لم يلحقه التصغير^(١)، والخرق هنا للقاعدة التركيبية الخاصة بالاسم الموصول يبدو مستساغاً إذا أخذنا بالحسبان مفهوم العطف، وما ينطوي عليه من جواز الحذف في المفردات والتراكيب. ولربما يكون الأمر أقل تقبلاً لو خلا صدر البيت من سياق العطف، فجاءت الموصولات فيه تباعاً دون نسق.

وَيَعْطِفُ عَلَيْهِ فِي الْأَمَالِي لِلْعَجَّاجِ أَيْضًا، أَخْذًا الْحُكْمَ ذَاتَهُ قَوْلُهُ (٢):

مِنْ اللَّوَاتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أَنِّي كَبِرْتَ لِدَاتِي

وما ذكرته سابقاً ينطبق تماماً على هذا البيت، إذ لجأ الشاعر إلى التلخيص من جملة الصلة مع الموصول الأول، مكثفياً بورودها ملاصقة للموصول الثاني.

ثم يورد ابن الشجري شاهداً آخر يحمل تركيباً جديداً، فهو هذه المرة يضم موصولين معطوفين لم تذكر لهما صلة مطلقاً، يقول سلمى بن ربيعة السدي^(٣):

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة

_____ مصر، ج ٢: ٢٨٨.

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٣٥.

(٢) انظر: العجاج، الديوان، ص ٢٦٧، وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، (١٣٧٧هـ)

_____ (١٩٥٨م)، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار

المعارف، القاهرة _____ مصر، ط ٢، ج ١: ٨٩، والفارسي، أبو علي الحسن بن

أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٨هـ _____ ١٩٨٨)، كتاب الشعر، تحقيق وشرح: محمود

محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة _____ مصر، ط ١، ج ١: ٤٢٥، وابن

عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ)، (١٤٠٠هـ _____ ١٩٨٠م)، شرح جمل الزجاجي،

تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ج ١: ٩٣، وفيه لفظ (بِزْعَمَن) بدل (زَعَمَن).

(٣) المرزوقي، أبو علي أحمد، (ت ٤٢١هـ)، (١٤١١هـ _____ ١٩٩١م)، شرح ديوان

الحماسة، تحقيق ونشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت

_____ لبنان، ط ١، ص: ٥٥١.

ولقد رَأَبْتُ ثَأَى العَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالتِّي (١)

ويفسره في هذا الموضع على أن الشاعر أراد: اللتيا والتي تأتي على النفوس؛ لأن تأنيث اللتيا والتي هاهنا إنما هو لتأنيث الداهية، ثم يضرب مثلاً على ذلك البيت الذي سقناه أولاً (٢).

ويبدو هنا أن الشاعر كان أكثر جرأة على تجاوز القاعدة النحوية الضيقة، التي أوجدها النحاة، واستعمال تركيب اللغة في جانبه الرخب، الذي لا يخضع لقيود القاعدة دائماً؛ إذ عمد إلى التخلّص من جملة الصلّة بعد الموصول وإفراغ التركيب منها، وقد تعارف النحويون بناءً على تعييدهم على أن الموصول ينبغي له جملة إسنادية بعده ترفده، وتتم الفائدة منه، ولو كان التركيب بعده (شبه جملة)، فإنه لا يعدم أن يقدم وظيفته الدلالية.

ولا نستطيع أن نجعل القاعدة مغلقةً معياريةً نخطئ من خلالها ما جاء به الشاعر وأمثاله، ولكن يمكننا القول، إنَّ أغلب ما جاء به كلام العرب في كتاب الله تعالى، وحديث رسوله (ﷺ)، وأشعارهم ونثرهم، هو ملاصقة الجملة للموصول وعدم استغنائه عنها تركيباً ودلالياً، إلا أنه قد ورد في بعض كلامهم — مما لا يشكّل ظاهرة — مجيء الموصول مجرداً من هذه الجملة.

وما يلفت الانتباه حقاً أن الأسماء الموصولة في الشواهد السابقة جاءت كلّها مُصَغَّرة، مما يتيح المجال لبحث حقيقة الربط بين مفهوم التصغير وحذف الصلّة، وهو ما لا يسع المقام لبحثه هنا من جانب، ولخوف أن ننجر جرّاءه وراء تفسيرات غير تركيبية، أو غير لغوية من جانب آخر، فضلاً عن أن مفهوم التصغير عينه ينضوي في حقول الدراسة تحت حقل الدراسات الصرفية لا التركيب.

ويذكر ابن الشجري في الموضوع نفسه أيضاً قول الشريف الرضي (٣):

(١) وهو سلميّ بن ربيعة بن زيان بن عامر من بني ضبّة، شاعر جاهلي، وقد اختلف في ضبط اسمه، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، الحاشية، ج ١: ٥٤٧.

(٢) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٤٢.

(٣) انظر: الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين، (ت ٤٠٦هـ)، (١٣٨٠-١٩٦١م)، الديوان، دار صادر، دار بيروت، للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ج ٢:

قَدْ كَانَ جَدُّكَ عِصْمَةَ الْعَرَبِ الْأَلَى فاليومَ أَنْتَ لَهُمْ مِنَ الْإِعْدَامِ
وهو يوجّه كلمة (الألى) وفق اعتبارين، فهي إمّا محذوفة الواو من (الأولى)
وبهذا لا تكون موصولةً، وإمّا بمعنى (الذين)، وهو موطن الشاهد، والتقدير عنده:
الألى عاصروه، فحذف الشاعر الصلّة للعلم بها^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشريف الرّضي من الشعراء الذين يقعون بشعرهم
خارج دائرة الاستشهاد النّحويّ، زمانياً ومكانياً، وما أورده المصنّف من أبيات في
كتابه له ولغيره ممّن يتّصفون بهذه الصّفة يعدّ من قبيل الاستثناس النّحويّ، لا
الاستشهاد، كما يرى أكثر العلماء، وهذا الأمر في الحقيقة عائد لابن الشّجريّ نفسه،
مثله في ذلك مثل غيره العلماء الذين يقبلون على مثل هذا النوع من التّمثيل في
مؤلفاتهم^(٢).

ويمثّل عليه أيضاً قول عبيد بن الأبرص^(٣):

نحن الألى فاجمع جمو عك ثمّ وجههم إلينا

ثمّ يعلّق عليه بقوله: أراد الألى عرفتهم، فحذف الصلّة، وهو من الحذوف البعيدة^(٤).
والغريب أنّه يصف حذف الصلّة في البيتين الأخيرين بأنّه من الحذوف
البعيدة، ويتوقف فيما سبق من شواهد عن هذه العبارة، أو ما يوحي بمدلولها، وكأنّه

٣٣٥، وابن منظور، اللسان، مادّة (ألا)، ج ١: ١١٩، وأنشده ابن الشّجريّ في المجلس

الثاني والستين أيضاً، ج ٢: ٤٥٧.

(١) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٤٢.

(٢) سيرد في غير موضع من الدّراسة لاحقاً مثل هذا النوع من التّمثيل.

(٣) انظر: ابن الأبرص، عبيد بن حشم بن عامر، (ت ٢٥ ق.هـ)، (٤١٤هـ) —————

١٩٩٤م)، الذّيان، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربيّ، بيروت —————

لبنان، ط ١، ص: ١١٩، من قصيدة يخاطب فيها امرأ القيس، منكرًا عليه تهديده بني أسد

بالانتقام منهم لأبيه حُجر ويَعده بمقتل أبيه، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٤٢٢، وأنشده

ابن الشّجريّ في المجلس الثاني والستين، ج ٢: ٤٥٧.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٤٢.

يُفهم من كلامه أنّ حذف الصلّات مع الموصولات المصغرة يكون أكثر قبولاً في تجاوز السياق التركيبيّ مفهوم الصلّة ووظيفتها، وإن لم يكن قد صرّح بذلك. وقد وافقنا ابنُ الشَّجَرِيّ في هذه الجزئيّة، إذ يُستخلص من قوله: (الحذوف البعيدة) القريب من مفهوم الوصفيّة، أنّ العربيّة في حدود ضيقة جدّاً تتخلّص من الصلّات الملازمة لموصولاتها، ممّا يُمكن وصفه بالخروج على القاعدة التي وضعها النحاة، التي غالباً ما تكون مقيدة لا تتقبل الشواهد كلّها.

رفع جواب الشرط الذي حقه الجزم

انسجاماً مع القاعدة النحويّة المتبّعة عن جمهور النحاة في أسلوب الشرط، يجب جزم الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط الجازم، وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً مثله وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف^(١).

ويذكر ابن الشَّجَرِيّ شاهداً على هذه المخالفة، موجّهاً فيه ثلاثة أقوال، قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾^(٢) بضمّ الضاد وتشديد الراء ورفعها، وأوّل هذه الأقوال: تقدير الفاء، والثاني التقديم والتأخير، وكأنّه قيل: لا يضرُّكم كيدهم شيئاً وإن تصبروا وتتقوا، وبهذا التوجيه الأخير يقدر الرفع في قول الرّاجز^(٣):

(١) انظر: ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، (ت ٥٧٦٩هـ)، (١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب مُنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمّد = محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا — بيروت، ط ٢، ج ٢: ٣٤٣، وفي الصّفحة التي بعدها يذكر المحقّق في الهامش قراءة طلّحة بن سليمان (أيما تكونوا يدرّكم الموت) بالرفع، شاهداً على رفع الجزاء.

(٢) آل عمران: ١٢٠.

(٣) هو جرير بن عبد الله البجليّ، وقيل: عمرو بن خثارم العجليّ، انظر: الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، (ت ١٧٥هـ)، (١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م)، الجمل في النحو، المنسوب له، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت — لبنان، ط ١، ص: ١٩٨، وسيبويه، الكتاب، ج ٣: ٦٧، والمبرّد، المُقتضب، ج ٢: ٧٠، والصّيمريّ، أبو محمّد عبد الله بن علي بن إسحاق، (من علماء القرن الرّبع الهجريّ)، (١٤٠٢هـ — —————) ١٩٨٢م)، التّبصرة والتّدكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق

يا أفرعُ بنَ حابسٍ يا أفرعُ إنَّك إنَّ يُصرعُ أخوك تُصرعُ

ثمَّ يعود إلى الآية الكريمة السابقة يذكر فيها وجهًا ثالثًا، يفسر فيه أن ضمَّ الرءاء إبتاعَ لضمَّة الضاد كقولك: لم يردُّكم، والأصل يضُرُّكم، ثمَّ يفسر هذا الإبتاع^(١) تفسيرًا صوتيًّا، يتناول خلاله الحديث عن مصطلحي التضعيف والإدغام، ممَّا يبتعد به عن ميدان التركيب النحويِّ الذي ندرسه^(٢).

ويبدو أنَّ اللجوء إلى مسألة التقديم والتأخير في توجيه الشواهد، لا يخدم التركيب اللغوي، بما ينطوي على وظيفته الإعرابية من دلالة على المعنى، فضلًا عن أنَّ هذه التفسيرات على هذا النحو وما يشبهها تعمد إلى الجملة النحوية، أو التركيب النحوي بعبارة أدقَّ، فتقوِّض أركانه، غيرَ أنه كان بإمكان النحاة القول هنا: تسير معظم تراكييب اللُّغة فيما توافر من شواهد في طريق جزم جزاء الشرط، إذا كان الشرط والجواب مضارعين، وتخرج عن هذا المسار في حدود ضيقة، فيرتفع المضارعُ. وهذا في حدِّ ذاته خروج على قاعدتهم التي لزموها.

التوقف عن جزم جواب الطلب

ولقد ربط النحاة مفهوم جواب الطلب بالشرط لما بينهما من صلةٍ دلاليةٍ تركيبيةٍ، تقوم على الربط بين حدثين يترتب وجود أحدهما على وجود الآخر^(٣)، إلا أنَّ الطلب يفترق عن الشرط بتجرده من العنصر الأول من عناصر الشرط، وهو

_____ سوريا، ط١، ج١: ٤١٣، ومكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، (١٣٩٤هـ _____ ١٩٧٤م)، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السَّوَّاس، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ج١: ١٥٥، وابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ)، (١٣٩٢هـ _____ ١٩٧٢م)، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواربي وعبد الله الجبوري، رئاسة الأوقاف العراقيَّة، ط١، ج١: ٢٧٥، وابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ)، (١٩٨٠م)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ص: ١٦٠.

(١) الإبتاع باب واسع في العربية ينسحب على النحو وغيره من فروع اللُّغة.

(٢) انظر: ابن الشَّجْري، الأمالي، ج١: ١٢٥.

(٣) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٨.

الأداة الشرطية. وإن كان برجستراسر يرى أن الشرط قد يُستغنى فيه عن الأداة للجملتين؛ مثل: (سَمَنَّ كَلْبَكَ يَقْتُلُكَ)^(١)؛ فهو يفهمه على أنه شرط منزوع الأداة لا طلب.

وجاء في الأمالي مما يتوافق والعنوان السابق قول المتنبي^(٢):

أَمْطِرْ عَلَيَّ سَحَابَ جُودِكَ ثَرَّةً وَأَنْظُرْ إِلَيَّ بِرَحْمَةٍ لَنَا أَغْرَقُ^(٣)

وكعادته يُفرد ابن الشجري في توجيه هذا الشاهد كلاماً طويلاً يندرج جزء منه تحت باب الحذوف، وهو التوجيه الذي يعممه في أجزاء كتابه كثيراً، زيادة على تقديره الفاء كما رآها في موضوع جواب الشرط الأنف الذكر، إذ يرى أن الوجه جزم (أغرق) لأنه جواب الطلب، فالتقدير: فإنك إن تنظر إلي لا أغرق^(٤).

ويمكننا بسهولة أن نبسط الرأي السابق في الشرط على هذه المسألة دون تردد مادامت فكرة البابين واحدة؛ فالشاعر في صناعته بيته يختار تركيباً نحويّاً نادراً، يخالف التركيب الأكثر استعمالاً، الملتزم بالقاعدة النحوية التي يراها النحاة، وهي وجوب جزم جواب الطلب، كما هو الحال في وجوب الجزم في جواب الشرط.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف

يرى أكثر العلماء أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لا يجوز إلا في الشعر، وإن وقع منه شيء في النثر فهو قبيح مستهجن، وكذلك يعدّون الفصل بينهما بالجارّ والمجرور في الشعر مستقبلاً أيضاً، فالظرف إذن أكثر قبولاً في

(١) انظر: براجستراسر، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة _____ مصر، ط ٢، ص: ١٩٦-١٩٧.

(٢) البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبي، ج ٢: ٥٨، وابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١٢٢.

(٣) أحد الأبيات النحوية التي تقع خارج دائرة الاستشهاد، وسنرى في الفصول اللاحقة أبياتاً أخرى للمتنبي يذكرها ابن الشجري.

(٤) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١٢٢-١٢٤.

التّركيب من الجارّ والمجرور سواءً كان التّركيب تركيب نثر أو شعر؛ فالضرورة في الشّعر بالظّرف لا غير^(١).

غير أنّني لم أعمد إلى دراسة مفهوم (الضرورة الشعريّة) في فصول الدّراسة لسببٍ بسيط، وهو أنّني أنظر إلى التّراكيب اللّغوية نظرةً شموليّةً، لا أفصل معها بين ما يسمّى نثرًا وما يسمّى شعرًا، وإن كان بعض الباحثين يرى ضرورة الفصل بين لغتي الشّعر والنّثر في وضع القواعد للغة من اللّغات^(٢)، فاللّغة هي اللّغة، ولو كنتُ قاصدًا ذلك لأفردت موضوع الدّراسة كلّهُ للتّراكيب الشعريّة وحدها، أو بعبارة أكثر دقّة للنّصوص الأدبيّة الجماليّة وحدها؛ لما تشكّله من ظاهرة تركيبية تسترعي الانتباه، تحتاج إلى دراسة مستقلة، وقد التفت لهذا الجانب من علماء الغرب (جان جاك لوسركل) بتناوله مفهوم (المتبقي)، الذي تعودت النّظريّة الألسنيّة تركه خارج دراستها للّغة — وهي نصوص الأدب الخلاقة التي تغني اللّغة وترفدها ولا تنقّض عراها^(٣).

ويحشد صاحب الأمالي في هذا الموطن مجموعةً من الشّواهد التي يجتهد في توضيحها، ويرى من خلالها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشّعر خاصّة، فهو يقول: ومثل هذا في الشّعر جائز؛ وذكر قولهم:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ١٧٦ وما بعدها، وابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت

٥٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ ————— ١٩٩٦م)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد

الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ————— لبنان، ط ٣، ج ٢: ٢٢٦-٢٢٧،

وابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار،

المكتبة العلميّة، ج ٢: ٤٠٤-٤٠٩، والقزّاز القيروانيّ، محمد بن جعفر التّميميّ، (ت

٥٤١٢هـ)، (د.ت)، ما يجوز للشّاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنّواب وصلاح الدّين

الهادي، نشر دار العروبة، الكويت، إشراف دار الفصحى بالقاهرة، ص: ١١٧-١١٨

(٢) عبدالنّواب، رمضان، (١٩٨٠م)، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة

————— مصر، ط ٢: ١٥٧.

(٣) لوسركل، جان جاك، (٢٠٠٥م)، عنف اللّغة، مقدّمة المترجم، ترجمة: محمد بدوي مراجعة:

سعد مصلوح، الدّار العربيّة للعلوم، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت —————

لبنان، ط ١، ص: ٧.

يا سارقَ الليلةِ أهلِ الدارِ^(١)

يريد: يا سارقَ أهلِ الدارِ الليلة^(٢). وهذه مخالفة للتركيب العام الأكثر تداولاً واستعمالاً في سياق الإضافة، الذي يحرص في الغالب على عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما هو غريب عليهما، كالظرف والجارّ والمجرور. وقال آخر^(٣):

كما خَطَّ الكتابُ بكفَّ يوماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ
وموطن الشاهد في البيت الأخير واضح، إذ كان أصل التركيب قبل الفصل أن يقول الشاعر: (بكفَّ يهوديٍّ يوماً)^(٤).

وهو خروج واضح على القاعدة التي صاغها النحاة، وإن كانوا يرونه مستساغاً في الشعر، وكان أمكنهم أن ينظروا إلى تراكيب الشعر نظرة خاصة في تعييدهم للغة، إن أرادوا المحافظة على قواعدهم، وتجنب مصطلح الضرورة،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ١٧٥، وابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ١٨٨، ١٩٥، ج ٢: ٢٥٥، ج ٣: ٤٦٤، والفارسي، كتاب الشعر، ص: ١٧٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٤٦، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٤: ٢٣٤-٢٣٥، وقد أورده ابن السجري بطريقة توهم بأنه شاهدٌ من الشعر، وهو ليس كذلك، انظر ابن السجري، الأمالي، ج ٢: ٥٧٧.

(٢) انظر: ابن السجري، الأمالي، ج ٢: ٥٧٧.

(٣) وهو أبو حية النميري، انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ١٧٩، وابن طباطبا، محمد أحمد العلوي، (ت ٥٣٢٢هـ)، (١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م) عيار الشعر، شرح وتحقيق: عباس عبد الساتر، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط ٢، ص: ٤٧، والفارسي، أبو علي = النحوي، (ت ٥٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبدالله الشيكاي، مطبعة العاني، بغداد — العراق، ص: ٥٦٢، والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: ٣٥، والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، (ت ٥٥٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة — مصر، ط ١: ٣٤٩.

(٤) ابن السجري، الأمالي، ج ٢: ٥٧٧.

بوضعهم قواعد خاصة في التجاوب مع منتجات اللغة، على المستويين: النثريّ والشعريّ.

وبهذا نكون قد أنهينا المادة التطبيقية الواردة في التمهيد، لتكون مدخلاً سلساً إلى ما عداها من مادة في فصول الدراسة. ولعلّ القارئ لا يجد بين تلك الفصول عنواناً، يتناول أبواباً من المجرورات، وهو ما يمكن الإجابة عنه بأنه لم يتوافر لدينا شواهد كافية، نفردها في هذه الدراسة فصلاً مستقلاً، إلا ما جاء منه في التمهيد تحت عنوان: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

الفصل الأول العلاقات الإسنادية

1.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل طائفةً من المسائل التركيبية النحوية التي تعود بطبيعتها إلى حدود الجملة العربية، القائمة على مبدأ الإسناد الذي يجمع بين طرفيها؛ سواءً في ذلك الجملة الاسميّة أو الجملة الفعلية، وإن كان الحديث عن الجملة الفعلية لا يبدو كثيراً مقارنةً بالجملة الاسميّة إلا من خلال نوع الخبر، الذي يكثر أن يكون جملةً فعليةً إسناديةً، وكذلك من خلال ظاهرة التّطابق في العدد بين الفعل والفاعل، وهذه نتيجةً طبيعيةً لتراثنا النحويّ الذي يكثر من الحديث عن الجملة الاسميّة على حساب أختها الفعلية، والمتأملُ كتبَ النحو العربيّ يدرك ذلك؛ فضلاً عن أنّ الجملة الفعلية عادةً ما تكون هي الجملة الفرعية حين يكون الخبر طرفاً إسنادياً في التّركيب.

وقد كشف اطلّاعي على (أمالي ابن الشّجريّ) عن مجموعةٍ من الشّواهد النّحوية التي تصلحُ أن تنهض بهذا الفصل من الدّراسة، وتوزعت تلك الشّواهدُ بين آيٍ من الذّكر الحكيم، وأبياتٍ لشعراءٍ قدماءٍ ومحدثين، وعباراتٍ قليلةٍ يصطنعها ابن الشّجريّ نفسه للتّمثيل، وأخرى ماثورة الاستعمال عن النّحاة عامةً.

وتحرّيتُ، قدر المستطاع، أن تتواءمَ هذه الشّواهد والفكرة التي تقوم عليها الدّراسة، فكرةً الخروج على القاعدة النّحوية التركيبية، وهي التي أسعى دومًا أن تكونَ ماثلةً خلالَ فصول الدّراسة كلّها.

ويُلاحظ في هذا الفصل أنّي تعمّدت تناولَ مسائله الفرعية وفق طرفي الإسناد في الجملة، وما تفرّع عن أصلهما من مصطلحاتٍ أو مسمّيات، وأقصدُ بها تحديداً نواسخَ الابتداء والخبر، كاسم (لا) المشبّهة بـ (ليس)، واسم (إنّ) وخبرها، وما شابه ذلك؛ فعمدتُ إلى متعلّقات المبتدأ أولاً، مرتبها على الباب الذي يضمُّ مسائله المتشابهة، وعلى غرارهِ درست أجزاء الخبر كذلك، ثمّ انتقلت إلى دراسة ما كان أصله مبتدأً وخبراً، لينتهي بنا المطاف عند تركيب (لغة المطابقة)، التي اشتهرت في

تراثنا النحويّ بلغة (أكلوني البراغيث)، كما ورد ذكرها عند سيبويه أولاً، ثمّ عند من جاء بعده من العلماء في مصنفاتهم مؤخرًا.

2.1 الإبتداء بالنكرة بلا مسوِّغ

اتفق النحاة عامّةً على أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، إلاّ أنّه قد يأتي نكرةً بمسوِّغ مؤدّاه أنّ تدلّ النكرة على فائدةٍ من طريقتين: طريق الخصوص وطريق العموم، ويمثّلون عادةً على النكرة الدالّة على عمومٍ بتلك التي سُبقت بنفي أو استفهام، وعلى النكرة الدالّة على خصوص بالمضافة إلى نكرة، أو التي جاءت موصوفةً. ويلحقون بما تقدّم من مسوِّغات الإبتداء بالنكرة مجيء الخبر (شبه جملة)، جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا، متقدّمًا على المبتدأ^(١).

وقد اجتهد النحويّون المتأخرون في تتبّع صور الإبتداء بالنكرة كثيرًا؛ إذ انتهوا بها إلى نيّفٍ وثلاثين موضعًا، ويعيدها آخرون إلى ما يربو على الأربعين، وترجع كلّها في الحقيقة إلى الدلالة على الخاصّ والعامّ، إلاّ ما أقحم منها في الباب إقحامًا، لو وقفنا عندها بتأمّل.

وقد لاحظ بعض المُحدّثين هذا الكمّ الهائل من صور جواز الإبتداء بالنكرة بتتبّعه المفصّل لآراء العلماء في ذلك، إذ يقول قبل ذكرها: "يتحتمّ علينا أن نستعرض

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج ١ : ٨٥-٨٦، وابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: ١١٧-١١٨، وابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٢٠٢-٢١٢، والصّبّان، محمد بن عليّ الشافعيّ، (ت ٥١٢٠٦هـ)، (١٤١٧م-١٩٩٧م)، حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ضبطه وصحّحه وخرّج شواهد: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١، ج ١: ٢٩٩-٢٠٤، والسّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت ٥٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ج ١: ٣٢٦-٣٢٨، وحسن، عبّاس، النّحو الوافي، (د.ت)، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٥، ج ١: ٤٨٥-٤٩١.

تلك المسوغات ونتاجها؛ لنرى مدى تمتلّ النّحة لها أو إنكارهم لمعظمها أو اختلاف أقوالهم واضطرابها في توجيه المسوّغ عند الحديث عن النّكرة والابتداء بها...^(١). وما يهمنّا في هذه المسألة الاحتكام إلى المسوغات الثلاثة التي أتى عليها الحديث سابقاً، وعدّها المنطلق الأساس في تفريع الكلام على قضية الخروج على القاعدة هنا؛ لسبب بسيط، وهو ارتباط هذه المسوغات دائماً بالقاعدة التركيبيّة الثابتة للمبتدأ، التي أقرّها العلماء له، حين يجوز فيه أن يكون نكرةً، دون الخوض في التفريعات الأخرى، التي يشوبها في الواقع كثيرٌ من الخلط وعدم الدّقة. ويعلق ابن الشّجريّ في هذه المسألة على بيتين للمنتبّي، هما^(٢):

مُنَى كُنَّ لِي أَنْ الْبَيَاضَ خِضَابٌ فَيَخْفَى بِتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابٌ^(٣)
 لِيَالِي عِنْدَ الْبَيْضِ فَوْدَايَ فِتْنَةٌ وَفَخَرٌّ وَذَاكَ الْفَخْرُ عِنْدِي عَابٌ

إذ يقول: "مُنَى: مبتدأ، وإن كان نكرةً، كقولك: رجلٌ خلفك... وقوله: (مُنَى كُنَّ لِي) مفيد؛ لأنّ في ضمن الخبر ضمير التّكلم، وهو أعرف المعارف، ولو قال: مُنَى كُنَّ لِرَجُلٍ لم يحصل بذلك فائدة؛ لخلوّه من اسم معروف"^(٤).

ونستطيع القول: إنّ في كلام ابن الشّجريّ على هذا الشّاهد توجيهًا، يتلمّس فيه مسوّغًا يجيز ورود المبتدأ نكرةً، رغم أنّ الأصل فيه، كما يرى النّحاة، أن يكون معرفًا، وهو توجيه مستوحى لديه من عبارات النّحويّين الطّويلة في هذا المجال، تلك العبارات التي تتضخّم عندهم في معظم أبواب النّحو كثيرًا، كلّما نصبوا قواعدهم أمامهم، محافظين عليها وملتزمين بها .

ويلاحظ أيضًا أنه يتمسك بهذا الرّأي، بالعودة إلى فكرة الإفادة في المبتدأ، وهي فكرة، فيما نعتقد، فضفاضة، يصعب ضبطها، كما أنّها لا تخدم منطلق النّحاة

(١) انظر: الحروب، ياسر، ٢٠١٠م، "دراسة نصّيّة جديدة في قضية الابتداء بالنّكرة في

التركيب اللّغوي" مجلّة جامعة الخليل للبحوث، مجلد (٥)، عدد (١)، ص: ١٠٣ - ١٠٥.

(٢) البرفوقيّ، شرح ديوان المنتبّي، ج ١: ٢٣٩-٢٤٠، وذكر شارح الديوان كلام ابن الشّجريّ

على البيتين، معزواً لأبي البقاء العكبريّ.

(٣) مُنَى: جمع أمنيّة، فوداي: جانبيّ الرّأس، العاب: العيب.

(٤) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٣: ١٩٣-١٩٤.

أنفسهم في صوغ حدودهم، وإرساء قواعدهم؛ فقد جاءت هذه الفكرة، التي اعتمدوا عليها في مسوغات الابتداء بالنكرة، لا تخدم رؤيتهم المعيارية في بناء قواعدهم النحوية أيضاً؛ إذ أنتجت هذا الكم الهائل من التفسيرات، والتوجيهات القائمة على سيل من الشواهد التي جعلت من القاعدة الأصلية مظهرًا من مظاهر الخروج عليها، وهذا انعكاس ناتج، في تفكيرهم، عن المعيارية الحادة التي فرضوها على أنفسهم، حين راحوا يتلمسون قواعدهم في هذا الجانب.

وعند تتبع ابن الشجري في كتابه عند هذا الشاهد في الصفحات اللاحقة نجده يوجّه كلمة (مئى) أيضاً على أنها منصوبة نصب الظروف؛ وعلى أن الجملة التي بعدها، المركبة من كان واسمها وخبرها، نعت لها^(١)، وهو توجيه يبتعد به عن دائرة النقاش والتحليل، الذي نديره في هذه المسألة.

ومن الجدير بالذكر أن المنتبّي من المتأخرين الذين يقعون خارج دائرة الاستشهاد مكانياً وزمانياً، وقد أشرنا في التمهيد إلى أن ابن الشجري من النحويين الذين لم يتحرّجوا من الاستشهاد ببعض أشعار المولدين، كالمنتبّي والشريف الرضي وغيرهما للوقوف على قاعدة نحوية أو لغوية ما.

وليس ما أوردناه في الدراسة من مثل هذه الشواهد يشكّل خروجاً على منهجنا، أو خروجاً على عرف الكثير من النحاة في عدم الاستشهاد بها؛ بسبب أننا ننطلق في دراستنا هذه من مادة كتاب ابن الشجري، التي تمثل في الواقع وجهة نظر المؤلف نفسه، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يعكس، فيما نعتقد، صنيع العلماء في مسألة التشدّد في الاستشهاد زمانياً ومكانياً صورة واضحة، نقف من خلالها على المنهج الذي تبلورت فيه القواعد واستقرت على ما هي عليه الآن؛ فلربما استقرّ في الاستعمال النحوي أو اللغوي بعامة قواعد بُنيت في عناصرها على شواهد تقع خارج الزمان والمكان اللذين حدّدهما العلماء^(٢).

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٣: ١٩٦.

(٢) ومن أوضح الأمثلة على ذلك شيوع استخدام الضمير المتصل بعد (لولا) كما في قولنا: لولاك، ولولاه، قياساً إلى الاستعمال الموافق للقاعدة الأصلية التي أوجدها العلماء، وهي

3.1 وقوع المبتدأ ضمير اتصال بعد (لولا)

يَحسن بنا أولاً أن نقف على معنى (لولا)، تمهيداً للحديث عما يأتي بعدها، وعمماً يكون إعرابه، فقد كثر الكلام حولها في كتب النحو؛ ممّا يجعل أمر الوقوف عليه كلّهُ في هذه الدّراسة صعباً، غير أننا سنجمل منه ما يمكن أن يَخْدُم المسألة التي بين أيدينا.

تأتي (لولا) في سياق الكلام في موضعين: فالموضع الأوّل: أن تكون تحضيضاً، مثل: (لوما)، فتقول: لولا تقوم، ولولا تخرج، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾^(٢)، والموضع الثّاني: أن تكون حرف امتناع لوجود كما صرّح به أكثر النّحاة المتقدّمين^(٣). إلا أنّ المالقي يرى أنّها تُفسّر بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها مُوجبتين، فهي حرف امتناع لوجود، نحو قولك: (لولا زيدٌ لأحسنت إليك)، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن

وجوب = استخدام الضمير منفصلاً مرفوعاً بعدها، كأن نقول: لولا أنت ولولا هو. وسيأتي حديث عن هذه القضية في العنوان اللاحق تباعاً.

(١) الواقعة: ٦٢.

(٢) الواقعة: ٧٠.

(٣) انظر في لولا عموماً: المبرّد، المقتضب، ج ٣: ٧٦، والهروي، عليّ بن محمد، (ت ٥٤١٥)، (١٤١٣-١٩٩٣م)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبوعات مجّمع اللّغة العربيّة، دمشق- سوريا، ط ٢، ص: ١٦٦، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٤٢٥، ج ٢: ٢٩٧-٥٠٩-٥٤٣، وجاء الحديث عنها مفرّقاً من جوانب أخرى في هذا الكتاب كثيراً، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١٢٠، ج ٨: ١٤٥، والمالقي، أحمد بن عبد النور، (ت ٥٧٠٢)، (١٤٢٣-٢٠٠٢م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، ط ٣، ص: ٣٦١، وابن هشام، أبو محمد عبد الله ابن جمال الأنصاريّ، (ت ٧٦١هـ)، (١٤٢١-٢٠٠٠)، مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللّطيف محمد الخطيب، مطابع السّياسة، الكويت، ط ١، ج ٣: ٤٦٥، والسّيوطيّ همع الهوامع، ج ٢: ٤٧٥، والمراديّ، الحسن بن قاسم، (ت ١٢٠٦هـ)، (١٤١٣-١٩٩٢م)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ٥٩٧.

كانتا منفيتين، فهي حرف وجوب لامتناع، نحو قولك: (لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك)، وإن كانتا موجبةً ومنفيةً، فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: (لولا زيد لم أحسن إليك)، وإن كانت منفيةً وموجبةً، فهي حرف امتناع لامتناع، نحو: (لولا عدم زيد لأحسنت إليك)^(١).

وأما من حيث استهلالها الجملة الاسميّة فيعدها جمهور النحاة حرف ابتداء، فما بعدها جملة إسناديّة، تتألف من مبتدأ وخبر، ويغلب عليها أن يليها ضمائر الرّفْع المنفصلة لهذا حكم عليها بابتدائيتها، أمّا سيبويه فيرى أن إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أنت فعلت كذا، ولولا أنا لم يكن كذا، ولا يمتنع من إجازة المتصل بعدها، كقولك: لولاي ولولاك ولولاه، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرورٌ بها، فيجعل لها المضمّر حكمًا يخالف حكمها مع المظهر^(٢). ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأن موضعه رفعٌ بالابتداء^(٣).

وذهب المبرّد إلى أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع، واحتجّ بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك.^(٤)

(١) انظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: ٣٦٢، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٩٧-٥٩٨، وهو ينقل كلام المالقي بنصّه معزوًا إليه.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ٣٧٣، والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت ٥٣٣٨هـ)، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ١٥٣، والأشموني، علي بن محمد أبو الحسن، (ت ٩٠٠هـ)، (١٣٧٥-١٩٥٥م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ج ٢: ٢٨٤-٢٨٥، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٥: ٣٣٨-٣٣٩.

(٣) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٧.

(٤) المبرّد: أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٦هـ)، (١٤١٧-١٩٩٧م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط ٣، ج ٣: ٢٤٧، والمبرّد، المقتضب، ج ٣: ٧٣، ولم يذكره هناك كاملاً، بل اكتفى بطرف منه، وابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٧.

ونقف بعد هذه التوطئة عند البيت الآتي، الذي يورده ابن الشجري في أماليه على هذا الباب، من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقي، وهو^(١):

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي^(٢)

وبعده ببضع صفحات يعرج ابن الشجري على عبارة: (وكم موطن لولاي طحت) كمدخل للحديث عامة عن (لولا) من الجوانب نفسها التي تناولتها آنفا^(٣).

ويسهل الحكم بخروج التركيب على القاعدة في (لولا)، المتبوعة بضمير الاتصال، النظر إليها على أنها ابتدائية، لا يليها إلا المبتدأ، وهو عمدة إسنادية، والعمد لا يحل مكانها من الضمائر إلا المنفصلة المرفوعة، وهذا الرأي معبر عن القاعدة المنبثقة عن رأي أكثر النحاة، إذا استنتي منها رأي سيبويه السابق، وأبقي مقابله على رأي المبرّد المتطع إلى جعل القاعدة معيارية، ترفض الشواهد التي تخالفها، تلك الشواهد التي ضمها سيبويه إلى كتابه مفسراً بها (لولا) على أنها نمط من حرف الجرّ في العربية، فسيبويه بتفكيره الوصفيّ الرّحب هذا، يقدم لنا تصوّراً مسبقاً لتركيب (لولا) مع ضمائر النّصب والرّفع المتّصلة، ذاك التّركيب غير المقبول عند العربيّ الأوّل اللّواعي واللّغويّ الواعي إلى حدّ ما؛ إذ نلحظ بوضوح سيادة هذا النمط التّركيبيّ على نظيره الآخر الملازم ضمائر الرّفع المنفصلة في عصور ما بعد الاحتجاج، إذ أقدم كثير من الشعراء على توظيفه أشعارهم، كما هو واضح عند أبي تمام والبحتريّ والمنتبيّ، وغيرهم في آثارهم،

(١) انظر: الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، المسائل البصريّات، تحقيق ودراسة: محمد الشّاطر، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط ١، ج ١: ٢٨٥-٢٩٣، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٢٤١، والبغداديّ، عبد القادر بن عمر، (٥٩٠٣هـ)، (١٣٩٨م)، شرح أبيات مغني اللّبيب، تحقيق: عبد العزيز ربّاح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط ١، ج ٥: ١٨١-١٨٢.

(٢) سيرد هذا الشّاهد أيضاً في فصل " الإعراب بالتّبعية " عند الحديث على خلوّ جملة الصّفة من العائد.

(٣) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٣.

وفي واقعنا اللغويّ المعاصر أيضاً، سواءً على المستوى الفصيح أو المستوى المحكيّ العام^(١).

ويضيف ابن الشَّجْرِيّ في موضع قريب من هذا الشَّاهد شاهداً آخر، جاء فيه ضمير الاتِّصال كاف الخطاب، يقول الشَّاعر:

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ^(٢)

ويبسّط كلامه في شاهد (لولا) الآنف الذِّكر على هذا الشَّاهد أيضاً مع اختلاف بسيط في العبارة، كما يعرِّج خلاله على رأي سيبويه في المسألة بقوله: "وللمحتج أن يقول: إنَّه لما رأى الضَّمير في لولاي ولولاك ولولاه، خارجاً عن حيِّز ضمائر الرِّفْع، وليست لولا من الحروف المضارعة للفعل، فتعمل النَّصب كحروف النَّداء، ألحقها بحروف الجرِّ"^(٣).

4.1 حذف العائد الإسنادي من جملة الصلّة

تعدُّ ظاهرة الحذف في العربيّة من الظواهر النحويّة التي وقف النحاة عندها طويلاً، وأفردوا لها في مصنفاتهم قدراً كبيراً، مبنوثةً بين أبواب النحو المختلفة، متناولين بذلك مظاهر الحذف الذي يطال ركنيَّ الإسناد في الجملة، وهي التي غالباً

(١) وقريباً من هذا الرأْي جاء عند الغامديّ، سعد بن حمدان، (٥١٤٢٤هـ)، في بحثه: " الضَّمير المتصل بعد لولا"، مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أمّ القرى، مجلّد (١٥)، عدد (٢٦)، ص: ٦٥٣.

(٢) انظر: ابن أبي ربيعة، عمر، (ت ٩٣هـ)، (١٣٥٣-١٩٩٤م)، الديوان، طبع وتصحيح: بشير يموت، المطبعة الوطنيّة، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ٦٦، وروايته بشطريه هناك:

وأومت بعينيها من الهودج
لولاك في ذا العام لم أحجج

وابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ج ١: ٤٧٣، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٣٥٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١١٩، والتبريزي، زكريا بن يحيى بن عليّ، (ت ١١٠٩هـ)، شرح ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٥، ج ١: ٣٠٠، وفيه أشار الشَّارح إلى أن البيت ينسب إلى العرّجيّ دون أن يشير إلى نسبه لعمر بن أبي ربيعة.

(٣) ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٨.

ما تقع بمسوِّغات يتلمَّسونها، وتلك التي تطال مكملات الجملة الإسنادية، لا سيَّما المفاعيل، وخاصة المفعول به منها^(١)، وهي التي يغلب في عباراتهم أيضًا حولها الجواز، دون المضيِّ في إيجاد مبررات أو مسوِّغات تجيز الحذف فيها. ويعدّ ابن الشَّجْريُّ أيضًا من أولئك النحويِّين الذين يلجأون إلى باب الحذف لتوجيه الكثير من مسائلهم، كما هو بادٍ في مؤلِّفه الأمالي هذا، وقد أشار إلى ذلك الطَّنَّاحيُّ أثناء مقدِّمة تحقيقه الكتاب، وقد ألمحنا إلى هذا في التمهيد سابقاً^(٢). وممَّا جاء من الحذف عنده في هذا الباب ما علَّق به على بيت عديِّ بن زيد الآتي، في أحد الوجوه التي يسوقها فيه، والشَّاهد^(٣):

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْأَقْوَامِ فِي غَبَنِ الْأَيِِّّ ام يَنْسُونَ مَا عَاقَبُهَا

(١) يعدّ المفعول به من الأبواب النحوية، التي حُمِلت عليها كثيرٌ من المسائل النحوية الأخرى، كما في مسائل الاختصاص والإغراء والتَّحذِير وما يلحقها؛ ولربَّما كان تقدير الفعل المحذوف المائل في أذهان النحاة دائماً عند كلِّ تركيب ورد فيه لفظ منصوبٌ دون عامل ظاهر، السَّبَب في ذلك.

(٢) انظر ص: 10.

(٣) انظر في الشَّاهد: العبادي، عديِّ بن زيد، (ت ٣٥هـ)، (١٣٨٥ هـ-١٩٦٥)، الديوان، تحقيق وجمع: محمد جبَّار المعبيد، شركة دار الجمهوريّة للنَّشر والطَّبع، بغداد، ص: ٤٥، وفيه الرواية (كالفتيان) بدل (مثل الأقوام)، والفرءاء، أبو زكريا يحيى زياد، (ت ٢٠٧هـ)، (١٤٠٣-١٩٨٣م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد عليّ النَّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط ٣، ج ١: ٢٤٥، وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٤م)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: عبد الرَّحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط ١، ج ٣: ١٢٧، والفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م)، المسائل العضديَّات، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، دار النَّهضة العربيَّة، بيروت-لبنان، ط ١، ص: ١٦٦، وابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ)، (د.ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النَّجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، ط ٢، ج ١: ٦٤، ٢٣٥، ج ٢: ٢٥٥. وفيه الرواية: (مثل الفتيان)، وابن الشَّجْري، الأمالي، ج ١: ١١١.

إذ يقول: "ويحتمل (ما) أن تكون موصولةً بمعنى الذي أو التي، وكونها بمعنى التي هاهنا حسن، (وعواقبها) في هذا الوجه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ينسون التي هي عواقبها، أي ينسون الأشياء التي هي عواقب الأيام، وجاز حذف العائد من الصلة، وهو أحد جزئي الجملة على ضعف"^(١).

ثم يعقب ذلك طائفةً من الآيات الكريمة التي تدعم ما يذهب إليه، فاثنتان منها رُويتا عن رؤبة بن العجاج، ويحيى بن يعمر، وهما بالترتيب قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(٢)، مرويةً عن رؤبة، بمعنى: هو الذي بعوضة، وقوله: ﴿تَمَامًا عَلَيَّ الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٣)، مرويةً عن يحيى، أي: الذي هو أحسن، وإن كان مثل هذا الحذف

(١) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١١١.

(٢) البقرة: ٢٦، وهي قراءة الضحّاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، وقُطْرِب، انظر: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت ٥٣٣٨هـ)، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط ٢، ج ١: ٣٠، والعُكْبَرِيُّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج ١: ٤٣، وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ج ١: ٢٦٨-٢٦٩، والقُرْطُبِيُّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت ٦٧١هـ)، (١٣٥٣هـ-١٩٣٥م)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط ٢، ج ١: ٢٤٣، وعضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د.ت.)، دار الحديث، القاهرة-مصر، ج ٣: ٧٦.

(٣) الأنعام: ١٥٤، وهي قراءة الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق أيضاً، انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١: ٣٦٥، والطَّبْرِيُّ، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، (د.ت.)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ج ١٢: ٢٣٦، والنَّحَّاس، إعراب القرآن، ج ١: ٢٩٣، وابن جنبي، المحتسب، ج ١: ٦٤، ٢٣٤، والزَّمْخَشَرِيُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ج ٢: ٦٢، والعُكْبَرِيُّ، التبيان في إعراب القرآن، ج ١: ٥٥٠، والقُرْطُبِيُّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ٧: ١٤٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٤: ٢٥٥، والبنّا، أحمد بن محمد، (ت ١١١٧هـ)، = (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،

يعدُّ قبيحا في نظره، ذلك أنَّ المحذوف هو ضمير رفع، وهو أحد ركني الجملة. وهو لا يتوقف عند هذا الحدِّ، بل يورد شاهداً آخر، يتوهم في عدّه شعراً^(١)، رواه الخليل عن العرب من قولهم:

ما أنا بالَّذي قائلُ لكَ سوءاً^(٢)

معلّقاً عليه بقوله: "ويُحسّن حذف المبتدأ العائد هاهنا تكثّر الصلّة بالموصول، والجارّ والمجرور، ثم يورد داعماً رأيه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾^(٣)، والتقدير: الذي هو في السماء إله، فقوي الحذف هاهنا لطول الصلّة بالظرف، والظرف متعلّقُ بإله، لأنّه في معنى معبود"^(٤).

نستقري من كلام ابن الشجري السابق معنى الخروج على القاعدة ليس اعتماداً على ما يفهم من التركيب وحده، ولكن بالاعتماد أيضاً على عبارات ابن الشجري نفسها في هذا المجال، فهو تارةً يصرّح بقوله: "وجاز حذف العائد من الصلّة، وهو أحد جزئي الجملة على ضعف، وتارةً بقوله: "هذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً، وهو أحد ركني الجملة، فقد جاء مثله في الشعر"^(٥).

تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١، ج ٢: ٣٨.

(١) أخطأ ابن الشجري في عدّه شعراً، وهو عبارة نثرية، أول من ساقها الخليل عن أحد الأعراب، ثم تناقلتها كتب النحو بعده. وقد تنبّه الطناحيّ لذلك، وذكره في هامش التحقيق، انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١١٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ١٠٨، وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢: ٣٩٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١٥٢، وابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ١٥٧، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٧: ١٤٢، وابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، (ت ٦٨٨هـ)، (١٤٠٧-١٩٨٦م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ٥٤٨، ٦٨٥.

(٣) الزخرف: ٨٥.

(٤) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١١١-١١٣.

(٥) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١١٢.

فالعائد لا بدّ من وروده في التّركيب، خاصّةً إذا كان هذا العائد ضميراً وعمدّةً من عمد الجملة، وليس يخفى على أيّ حال أنّ هذا الضّمير زيادةً على كونه عمدّةً إسناديّةً؛ فهو رابطٌ تركيبيّ ضروريّ، يربط جملة الصّلة بموصولها، وسيأتي الكلام عليه من هذه الوجهة صريحاً في مسألة حذف العائد من جملة الخبر خلال هذا الفصل.

5.1 العدول عن رفع الخبر إلى النّصب

لعلّ من أبرز التّراكيب النّحويّة التي يجدر الوقوف عندها قبل الحديث في هذه المسألة، تركيب ما اصطلح على تسميته (لغة القصر)، وهي اللّغة التي تُلزم المثنى والأسماء الخمسة أو الستّة علامةً إعرابيّةً واحدة، لا تتغير بتغير وظائفهما النّحويّة في التّركيب، وهي علامة الألف، وقد اتّفق معظم النّحاة على نسبتها إلى طائفة من القبائل العربيّة، على رأسها بلحارث بن كعب^(١).

ويذكر النّحاة أيضاً إلى جانب هذه اللّغة، وإن كانت أقلّ استعمالاً وشهرةً، لغة النّقص، وتتمثّل في تخلص الأسماء الخمسة خاصّةً من علامات الإعراب الفرعيّة

(١) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ)، (١٤١٨م-١٩٩٧م)، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسّج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ٢٦، وابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين الأندلسيّ، (ت ٦٧٢هـ)، (١٤٠٢م-١٩٨٢م)، شرح الكافية الشّافية، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط ١، ج ١: ١٨٨، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين الأندلسيّ، (ت ٦٧٢هـ)، (د.ت)، شواهد التّوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ص: ١٥٧. وانظر في نسبتها إلى القبائل الأخرى: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١٢٨، وابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، (١٤٢٤م)، شرح شذور الذهب، تأليف: محمد عبد المنعم الجوجريّ، دراسة وتحقيق: نواف جزاء الحارث، ط ١، ج ١: ١٩٦، والسّيوطيّ همع الهوامع، ج ١: ١٣٤، وفيه تفصيل تلك القبائل عند الحديث على قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وهي قبائل كنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطنون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة.

الثلاث: الألف والواو والياء، والتَّوَجُّهُ إلى إعرابها بالحركات^(١)، كأنْ نقول: (جاء أبك ورأيت أبك ومررت بأبك)، وبين هذه اللُّغة وتلك، تحتلُّ لغة الإعراب بالحروف، سواءً في ذلك إعراب المثني أو الأسماء الخمسة، مكانها الذي يسود جُلُّ النُّصوص التَّركيبيَّة الاستعماليَّة المختلفة من النَّثر والشُّعر، تراوحًا بين آي القرآن الكريم، وأقوال النَّبي عليه الصَّلَاة والسلام، والحكم والأمثال، والشُّعر الجاهليّ والإسلاميّ، وما جاء منهما بعد عصور الاحتجاج، لتنهض كلُّها معًا في صياغة ما اعتاد على تسميته بعض الدَّارسين المحدثين بـ (اللُّغة الأدبيَّة المشتركة الفصحى)، وهي، كما يرون، النموذج الموحد الذي كان لهجة قريش منه القسط الأكبر في إنشائه وبلورته^(٢).

وقد تناول نهاد الموسى في مقالته: (في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها)^(٣) كثيرًا ممَّا أسلفت ذكره تحت عنوان إعراب المثني بالعلامات الفرعيَّة، إذ كان موضوعها يدور حول مجموعة من الظواهر النحوية التي تتفاوت في

(١) ومن أشهر الشواهد على هذه اللُّغة: بَابِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ
وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَّ مُمًّا

انظر: رؤبة، ابن العجاج (ت ٥١٨٣)، (د.ت)، ملحقات ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ص: ١٨٢، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١: ١٢٩، والأزهري، خالد بن عبد الله، (ت ٥٩٠٥)، (١٤٢١-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط ١، ج ١: ٦٢، والشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت ٥١٣٣١)، (١٤١٩-١٩٩٩م)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط ١، ج ١: ٣١.

(٢) انظر: أنيس، إبراهيم، (ت ١٩٧٧م)، (١٩٦٥م)، في اللُّهجات العربيَّة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة- مصر، ط ٣، ص: ٣٦، وضيف، شوقي، (ت ٢٠٠٥م)، (١٩٦١م)، تاريخ الأدب العربيّ "العصر الجاهليّ" دار المعارف، القاهرة- مصر، ص: ١٣١-١٣٧، وعبد النَّوَّاب، فصول في فقه العربيَّة، ص: ٧٦-٨٤.

(٣) الموسى، نهاد، ١٩٧٣م، "في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها"، مجلة كلية الآداب الأردنيَّة، مجلد (٤)، عدد (١-٢)، ص: ٧٧-٧٩.

استعمالها بين مستوى التركيب للغة السائدة، التي جاءت عليها أكثر شواهد اللغة، والنمط اللّهي الذي ينتمي إلى بيئة استعمالية بعينها.

وأما لغة (القصر) تحديداً، فيورد النحاة عليها طائفة من الشواهد التي قلما يخلو منها مؤلف نحويّ، ومن أشهرها:

تَرَوَدُ مِنَّا بَيْنَ أُنْهَاهُ طَعْنَةٌ دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ^(١)

و: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٢)

و: أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا

وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(٣)

ويلاحظ في هذه الأبيات مخالفتها النمط التركيبيّ النحويّ السائد الأكثر تداولاً، الذي يفسح للعلامات الثلاثة: (الألف والواو والياء) الحرّية في تناوبها على المعاني النحوية، التي يجلبها موقع الكلمة في الجملة، أو بحسب نوع العامل المؤثر فيها كما

(١) انظر: ابن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللغة، ص: ٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١٢٨، وابن منظور، لسان العرب، مادة (صرع)، ج ٤: ٢٤٣٢-٢٤٣٣، ويُنسب هناك إلى هوير الحارثيّ. والهابي: تراب القبر.

(٢) انظر: رؤبة، ملحقات ديوانه: ١٦٨، ويُنسب لأبي النجم، انظر: أبو النجم، الفضل ابن قدامة، (ت ١٢٠هـ)، (١٤٢٧-٢٠٠٦م)، الديوان، جمعه وشرحه وحقّقه: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ص: ٤٥٠، ولأبي النجم أو رؤبة في: الشنقيطيّ، الدرر اللوامع، ج ١: ٣٢، وابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، (١٩٧٩م)، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، ط ٣، ص: ٢٤٢.

(٣) انظر: رؤبة، ملحقات ديوانه، ص: ١٨٧، وابن عقيل: شرح الألفية، ج ١: ٧٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ١٢٩، والسّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م)، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ص: ٨٣.

يرى النحاة، لتمثّل صفة من صفات المحليّة لهجة ما، لا اللّغة المشتركة بين العرب، كما يفهم رمضان عبد التّواب من آراء علمائنا السّلف في هذا الجانب^(١). ويسوق ابن الشّجريّ على لغة القصر هذه بيتين للشّريف الرّضيّ، الشّاهد في الأوّل منهما، وإن كان يوجّه الإعراب فيه وجوهاً أخرى، يحاول بها عدم إثبات هذه اللّغة، والبيتان هما^(٢):

تَزْهَى عَلَى تِكِ الظُّبَا ء فليت شعري
من أباهما^(٣)
وقف الهوى بي عندها وسرت بقلبي
مقلتاها

والجامع بين تلك الشّواهد كلّها واضح، وهو تحيّي أو خروج المثني والأسماء الخمسة على تلك اللّغة الشّائعة الأكثر استعمالاً وتداولاً في الإعراب، لغة التّناوب بين العلامات الثلاثة، المعتمدة على موقع الاسم في التّركيب أو الجملة. وقد كان الحديث على تلك الشّواهد معبراً عن تمثّلها لونا من ألوان التّباین اللّهجي الذي يخالف اللّغة الفصيحة - إن جاز لنا التّعبير - سواءً من حيث ما أوردناه سابقاً، أو من حيث ما جاء في كتب اللّغة والنحو عامّة، بيد أنّني يمكنني القول، إذا نظرت إلى شاهد ابن الشّجريّ نظرة خاصّة، تتحو إلى تحليل عناصر الجملة الإسناديّة وفق منطلق اللّغة الأكثر استعمالاً: بأنّ الخبر قد تخلّى عن علامته الإعرابيّة الأصليّة، علامة الواو إلى علامة الألف التي هي في الحقيقة لا تتعدّى أن تكون علامة شكليّة، فقدت دلالتها على المعنى في التّركيب؛ إذن لا مفرّ من القول: إنّ الخبر في عبارة: (من أباهما) في الشّاهد يمثل صورةً من صور الخروج على القاعدة النّحويّة الخاصّة به في حال الرّفْع، انطلاقاً من قاعدة المثني والأسماء الخمسة الخاصّة بهما أيضاً.

(١) انظر: عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة، ص: ٨٤.

(٢) انظر: الشّريف الرّضيّ، الدّيوان، ج٢: ٥٦٧، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (أبي)، ج١: ص: ١٦، وجاء البيت فيه بعبارة: (مَلِكِ النّساء) بدل: (تلك الظُّباء).

(٣) والبيتان من الشّواهد التي تقع خارج دائرة الاستشهاد النّحويّ التي حددها النحاة.

وعلى كل حال فابن الشَّجْرِيّ لا يكتفي في توجيه خروج الخبر على قاعدته في الإعراب في تلك العبارة بالوجه الذي أوردته، ولكنه يذكر توجيهات من بين تلك التي يتأولها النحاة عادةً كلما اصطدموا بشواهد، لا تتفق وقواعدهم التي أرسوها^(١).

6.1 التصريح بخبر المبتدأ بعد (لولا)

وقفنا بما يكفي على معاني (لولا) عند الحديث على وقوع المبتدأ ضمير اتّصال بعدها ضمن هذا الفصل، ويبقى أن نشير سريعاً إلى حكم الخبر بعدها من حيث ذكره أو حذفه، وهو عند الجمهور واجب الحذف مطلقاً، واختار الرَّمَّانِي وابن الشَّجْرِيّ والشُّلُوبِيْن وابن مالك، كما يذكر السيوطي، وجوب ذكره إن كان خاصاً، ولا دليل على قولهم، إلا أنه يجوز ذكره أو عدمه في الكون الخاص، كما في المثال الآتي: (لولا قومك حديثو عهد)^(٢).

أمّا ابن الشَّجْرِيّ فيميل إلى هذا الرأْي خلال بسطه الحديث على آيتين من القرآن الكريم، الأولى منهما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾^(٣)، والثانية قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللهُ عَلَيْكَ وَرَحْمَتَهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾^(٤)، إذ يرى أن خبر المبتدأ قد ظهر في هاتين الآيتين بعد لولا، ويبدو فيما يفهم من عبارته في هذا السِّياق أنه كان يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة من وجوب حذف الخبر بعد لولا دون التّطرق إلى الحديث عمّا يسمى بالكون الخاص كما أورد السيوطي آنفاً^(٥)، فضلاً عن أن ابن الشَّجْرِيّ لم يشر في جميع

(١) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٤٤-٤٥.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١: ٣٣٦، وانظر رأي ابن الشَّجْرِيّ في المسألة أيضاً أماليه، ج ٢: ٥١٠، وهو هناك لم يشر إلى مفهوم الكون الخاص الذي أشار إليه السيوطي.

(٣) النساء: ٨٣.

(٤) النساء: ١١٣.

(٥) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٥١٠.

المواضع التي تناول فيها (لولا) من الأمالي إلى هذه المسألة مطلقاً^(١). وكان يمكن لمؤلفه المفقود: (شرح لمع ابن جنّي)، لو أُتيح لنا الاطلاع عليه، أن يجزم لنا القول في رأيه، غير أن يد الزّمن قد أتت عليه فيما أتت؛ فهو من الآثار المفقودة التي لم يعثر عليها بعد.

ويمكننا أن نفهم من كلامه أيضاً أن خبر المبتدأ قد يخالف في بعض تراكيبه ما نصّ عليه العلماء من وجوب حذفه بعد لولا، فيخرج بذلك على القاعدة، فيأتي ظاهراً بعدها، وليس تلمس هذا الأمر عسيراً إذا نظرنا إلى الآيتين السابقتين بإنعام؛ إذ يسهل عند تتبعنا ظاهر التركيب فيهما القول: إن العلاقة الإسنادية واضحة كلّ الوضوح بين عبارة: (فضل الله - وعليكم) في الآية الأولى، و(فضل الله - وعليك) في الآية الثانية.

وهما لو نحيا عن أسلوب الشرط المتمثّل في تركيب (لولا) لظهرت علاقة الرّبط بينهما بجلاء، دون تجشّم البحث عن الخبر من خارج السّياق. ولا يؤثّر كثيراً ما نجده من إعراب لهذين الموضعين في بعض مصنّفات إعراب القرآن الكريم، يفهم منه لزوم القاعدة التي تنصّ على وجوب حذف الخبر بعد لولا^(٢).

7.1 عدم احتياج المبتدأ للخبر لوجود ما يسدّ مسدّه

المبتدأ والخبر متلازمان، لا يستغني أحدهما عن الآخر، لتشكيل أبسط صور الجملة في العربيّة، على أقلّ تقدير، حين تكون مجردة من مكملاتها التركيبية

(١) انظر في (لولا) من الأمالي المواضع الآتية: ج ١: ٢٦٧، ٤٢٥، ٤٢٦، ج ٢: ٦٢، ٨٤، ١٢٠، ٢٩٧، ٥٠٩-٥١٣، ٥٤٣، ج ٣: ٢٢٢.

(٢) انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ص: ١٩٧، ٢٠٤، ومكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، (١٣٩٤-١٩٧٤م)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة، دمشق، ج ١: ٢٠٠، ومن الكتب الحديثة انظر: ياقوت، محمود سليمان، إعراب القرآن الكريم، (د.ت)، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ج ٢: ٩٩٩، ١٠٥١.

الأخرى، والكلام نفسه يمكن بسطه على الفعل والفاعل، طرفي التلازم في الجمالية الفعلية، حين تكون هي الأخرى مجردةً من مكملاتها في التركيب أيضاً. وقد أسند المعنى القائم على التلازم بين شيئين من معنى التركيب ككل، المعتمد على طائفة من العلاقات الإسنادية الصغيرة، إلى الجملة المكوّنة من طرفي الإسناد: (المسند والمسند إليه)، فلا خيار إذن عن تحمّل التركيب لهما معاً، سواءً أكانا ظاهرين ملفوظين جميعاً، أم جاز لأحدهما السقوط مع بقائه في الذهن بين مُلقي الكلام ومتلقّيه.

والمتممّ عبارات النحويّين حولهما يستخلص ما لهما من أهميةٍ وقيمةٍ في وظيفة التركيب الدلالية؛ يقول سيبويه: "وهما ممّا لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه^(١)، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك"^(٢).

ويضيف ابن السراج بنصّه: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيدة السّامع، ويصير به المبتدأ كلاماً"^(٣)، ويتابع أبو حيّان بقوله: "والخبر: هو التّابع المحدّث به عن الاسم المحكوم عليه على سبيل الإسناد، فقولي التّابع: جنس يشمل سائر التّوابع، والمحدّث به فصل يُخرج سائر التّوابع..."^(٤).

غير أنّ بعض التّراكيب في اللّغة تخلّت عن فكرة التّلازم القويّة بين المبتدأ والخبر ليترتب على إثرها سقوط الخبر مطلقاً من الجملة دون تقدير، وهذا، باعتقادنا، من أكبر الخروجات على القاعدة ممّا يواجه الجملة الإسنادية. ويتلمّس النّحاة له مبرراً معتمدين على بعض المكملات التي تؤدّي معناه في الجملة.

(١) يعني الخبر.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١: ٢٣.

(٣) ابن السراج، الأصول في النّحو، ج ١: ٦٢.

(٤) أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٥٧٤٥هـ)، (١٤١٨م-١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من

لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّوابع، مكتبة الخانجي، القاهرة،

ط ١، ج ٣: ١٠٨٥.

ومن بين ما جاء على هذا شاهد يرويه صاحب الأمالي، هو^(١):

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٢)

وفيه يقول: " وغير رفع بالابتداء، ولما أضيفت لاسم المفعول، وهو مسند إلى الجارِّ والمجرور، استغنى المبتدأ عن خبر، كما استغنى (قائم ومضروب) في قولك: أقائم أخواك؟ وما مضروب غلامك عن خبر، من حيث سدَّ الاسم المرفوع بهما مسدَّ الخبر... وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى المجرور سدَّ الجارِّ والمجرور مسدُّ الاسم الذي يرتفع به: أمحزونٌ على زيد؟ وما مأسوفٌ على بكر ... " (٣).

وحقيقة الأمر أن المسألة، كما يبدو، لا تتعدى أن تكون خطأ في المسميات أو المصطلحات، أدّى بالنحاة إلى تبريرات لا تبدو منسجمة مع العمليّة اللغوية في التركيب؛ والواقع أن عبارة الشاهد وعبارة الأمثلة التعليميّة التي أوردها ابن الشجريّ هنا لا تخلو من مبدأ الإسناد أصلاً، هذا المعنى الذي يركّز عليه النحاة، غير أنهم عدّوا الخبر في وضعه الأصليّ محذوفاً مطلقاً، وقام ما يسدُّ مسدّه، والواقع غير ذلك، إذن كيف نفهم العبارة إذا كانت تخلو من مبدأ الإسناد؟ كلّ هذا الخلط الذي وقعوا فيه ناتج عن التّشدد في إرساء القواعد عندهم، وهذا واضح كلّ الوضوح حين يقولون: الزيدان فاعل في قولنا: أقائم الزيدان، ثمّ يقولون هو سادُّ مسدَّ الخبر عن قائم، إذن ما نوع الجملة التي بين أيدينا، اسميّة أم فعلية؟ وأيّن يمكننا أن ندرجها؟ وبناء على ما سبق يمكن طرح مثل هذه التساؤلات عليهم، ومجادلتهم فيها.

(١) البيت لأبي نؤاس، كما في: ابن هشام، المغني، ج ٢: ٤٦٦، ج ٦: ٦٣٣، وهو غير موجود في ديوانه، وانظر فيه أيضاً: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ١٨٠، وأبو حيّان، محمّد بن يوسف = الأندلسي، (ت ٥٧٤٥هـ)، (١٤٠٦-١٩٨٦م)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرّحمن مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ١، ج ١: ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥، والأشموني، شرح الألفية، ج ١: ٨٩، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ١: ٣٤٥.

(٢) أبو نؤاس من الشعراء الذين يقعون خارج دائرة الاستشهاد النحويّ، وتقرب سنة ولادته من التاريخ المعتمد للاستشهاد، إذ ولد سنة ١٤٥هـ على الأرجح، وكانت ووفاته في ١٩٩هـ.

(٣) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ٤٧.

وانطلاقاً من رأي النُّحاة في هذه المسألة يسهل القول بخروج الخبر أو التّركيب الإسنادي في الجملة على القاعدة النّحويّة، التي توجب عدم الاستغناء عن أحد طرفيها حين تأدية المعنى.

8.1 الخبر الموطّئ، عدم الاكتفاء به والحاجة لصفته

فسرّ بعض النّحويّين ورود الخبر في بعض السياقات على أنّه توطئةٌ وتمهيدٌ لما بعده، إذ ليس هو المقصود من المتكلم في كلامه، بل المقصود ما جاء بعده، فهو ليس مراداً لذاته^(١)، ومثالٌ عليه قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾^(٢)، فالخبر المراد من الآية، كما يفهمه بعض النّحويّين جملة: (تجهلون)، التي هي في الحقيقة الصّفة التي تشرح الخبر، لا كلمة: (قوم)، التي يعربها العلماء في الواقع خبراً^(٣). وقد جاء الكلام على الخبر الموطّئ عند ابن الشّجريّ ضمن حديثه المطوّل على بيت المتنبيّ الآتي^(٤):

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم
ترني

فهو يقول: "وأما رجلٌ من قوله: (أنني رجل) فخير موطّئ، وإنما الخبر في الحقيقة هو الجملة التي وُصِفَ بها الرّجل، والخبر الموطّئ هو الذي لا يفيد بانفراده ممّا بعده، كالحال الموطّئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٥)، ألا ترى أنّك لو اقتصرت على رجل هنا لم تحصل به فائدة، وإنما الفائدة مقرونة بصفته، فالخبر الموطّئ كالزيادة في الكلام، فلذلك عاد الضّميران اللذان هما الياءان في (مخاطبتي)

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٦: ٦٠١.

(٢) النمل: ٥٥.

(٣) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٣: ٢٢٣.

(٤) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبيّ، ج ٢: ٥٠٨، وفيه يورد البرقوقيّ كلام ابن الشّجريّ

كاملاً على البيت، والمالقيّ، رصف المباني: ٢٢٦، والمراديّ، الجنى الداني: ٥٣، وابن

هشام، المغني، ج ٢: ١٦٦، و٦: ٦٠١.

(٥) يوسف: ٢.

و(ولم ترني) إلى الياء في (أنني)، ولم يعودا على (رجل)؛ لأنَّ الجملة في الحقيقة خبرٌ عن الياء في (أنني)، وإن كانت بحكم اللفظ صفةً للرجل...^(١).

والحقيقة أنَّ مفهوم التوطئة مخالف لما عرفناه عن الخبر من خلال عبارات النحويين في ذلك؛ إذ هو مصطلح ينبئ عن كون الكلمة في التركيب فضلةً يمكن الاستغناء عنها، وهذا بحدِّ ذاته خروج على القاعدة الأصلية للخبر، التي تركها النحاة في أذهاننا، فالخبر كما نعلم ركن إسناديٍّ أصيل، يلزم المبتدأ في الجملة العربيَّة، ويصعب الحكم على أحدهما بالزيادة التي نفهمها من قولهم توطئة، وعلى أيِّ حال فهذا فهم النحاة أنفسهم لدور الخبر في المعنى، وهو فهم أدَّى إلى خروج الخبر على قاعدته نتيجة تفكيرهم النحويِّ في بناء القواعد.

9.1 الإخبار عن المبتدأ بالتعجب

يعدُّ التعجب من الأساليب اللغويَّة التي تتدرج تحت ما يسمَّى بالإنشاء غير الطلبيِّ، ساعة يُدرس ضمن أبواب علوم البلاغة، فرع المعاني^(٢)، وقد أجاز النحاة فيه أن يأتي خبراً عن المبتدأ، رغم الفارق في الدلالة بين معنى الجملة الاسمية الدالِّ على خبر يحتمل الصدق أو الكذب، ومعنى الإنشاء الذي لا يصدق عليه مثل هذا. وورد عند ابن الشَّجَرِيٍّ من هذا قول الشَّاعر:

أَتَى تُرْدُ لِي الْحُمُولُ أَرَاهُمْ مَا أَقْرَبَ الْمَسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ^(٣)

فهو يوجه الشَّطر الثاني من البيت على أن عبارة التعجب فيه: (ما أقرب المسوع) خبر عن المبتدأ المتأخَّر (الدَّاء)؛ لأنَّ التعجب ضرب من الخبر، من حيث

(١) ابن الشَّجَرِيٍّ، الأمالي، ج ٣: ٢٢٣.

(٢) انظر: عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربيَّة، (د.ت.)، دار النهضة العربيَّة، بيروت - لبنان، ص: ٦٧.

(٣) لم أعثر له على قائل، انظر فيه: ابن منظور، اللسان، مادة (حمل)، ج ٢: ١٠٠٤، وهو فيه بلا نسبة.

يدخله التصديق والتكذيب^(١)، ومثل ذلك الإخبار بنعم وفاعلها في قولك: نعم الرجل زيد، في قول من جعل زيدا مبتدأ...^(٢).

والحقيقة أنّ الخبر قد خرج عن كونه خبراً في الأصل حين جاء تركيبه على هيئة التعجب المخالف في معناه معنى الإخبار الذي تعتمد عليه الجملة الاسميّة، وإن رأى بعض النحاة جواز ذلك.

ويبدو كلام ابن الشجري غير دقيق حين عدّ التعجب من باب الخبر لا من باب الإنشاء؛ حتى يجعل الخبر أكثر مواءمة لطبيعته في الدلالة على معنى الإخبار، ولينسجم مع القاعدة التركيبيّة الخاصة به.

10.1 تقدّم الخبر الجملة على المبتدأ

يحلّ الخبر من حيث الموقع التركيبيّ بعد المبتدأ، وهو ما يعبر عنه النحاة بمفهوم (الرتبة النحويّة)، إلا أنّه قد يتقدّم عليه في بعض السياقات وفق شروط محدّدة، كأن يكون مثلاً شبه جملة، ومن الصّور التي يتقدّم فيها على المبتدأ بقلة مجيئه جملة.

ومن أمثله عند ابن الشجريّ ما جاء في البيت السّابق عند الحديث على خبر التعجب، إذ ورد الخبر الجملة (ما أقرب الملسوع) متقدّماً على مبتدئه (الدّاء)، وكان أصل التركيب قبل ذلك: الدّاء ما أقرب الملسوع منه، كقولك: زيد ما أحسن وجهه، فهو عنده مقدّم على التوسع^(٣).

وهذا، ممّا لا شكّ، مظهر من مظاهر خروج الخبر على القاعدة، وليس تقدّمه على هذه الهيئة من الآراء التي أجمع النحاة عليها، وإن جاز تسويغاً للابتداء

(١) وهو مخالف لرأي البلاغيين الذين يعدّونه من الإنشاء. وعدم احتمال الأسلوب الإنشائي للصدق أو الكذب إنّما هو بالنظر إلى ذات الأسلوب بغض النظر عما يستلزمه، وإلا فإنّ كلّ أسلوب إنشائيّ يستلزم خبراً، يحتمل الصدق أو الكذب. انظر في هذا: عتيق، في البلاغة العربيّة، ص: ٦٦.

(٢) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ٣٧.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٣١: ٣٦-٣٧.

بالنكرة^(١)، على أن كلمة الداء معرفة هنا، أو على الأقل تشبه المعرفة إن أعدنا (أل) فيها للجنسية.

وعلى الرغم من أن أساليب العربية تنفر من مثل هذا التّقدم للخبر على المبتدأ، سواء على المستوى الفصيح أو المستوى المحكيّ العام إلا أنه يظل، في حدود ما نعلم، قصرًا على أساليب المدح والذم والتعجب، هذه الأساليب التي أخذت ومراحل نضج اللغة شكلها التركيبيّ الثّابت.

11.1 حذف العائد من جملة الخبر

لقد حوت العربية بين مفرداتها طائفةً ليست قليلة من الألفاظ التي تنهض بدور الرّبط بين أجزاء التّركيب فيها، وإن جاز لنا التّعبير يمكن تسميتها بـ (أدوات الرّبط)^(٢) بصرف النظر عن تقسيم النّحاة لها إلى اسم وفعل وحرف، ومن بين هذه الأدوات الضّمائر، إذ إنّها زيادةً على استحضارها المفردة السّابق ذكرها في النّص إلى الذّهن تخفيفاً من تكرارها، تؤدّي وظيفة الرّبط بين متلازمات التّركيب، ومن صور هذا الرّبط ربطها المبتدأ بخبره الجملة.

وقد فطن النّحاة الأوائل إلى قيمة الضّمائر من هذه الجهة، فهذا الرّضيّ يؤكّد الفكرة بقوله: "الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزءاً من الكلام، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وهذه الرّابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"^(٣). ولعلّ ابن هشام من أبرز الذين تحدثوا عن مفهوم الرّبط عامّة، الرّبط بالضّمير وغيره، في كتابه مغني اللّبيب، والعائد إليه يدرك ذلك. وعلى الرّغم ممّا أسلفنا فقد جاء الخبر في بعض التّراكيب خاليًا من الضّمير العائد على المبتدأ في شواهد عدّة، ذكرها ابن الشّجريّ في الأمالي، فقد ابتدأ شواهد

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١: ٣٣٣.

(٢) ولو أنعمنا النّظر في هذه الأدوات لوجدناها في جُلّها جامدةً غير قابلة للاشتقاق.

(٣) الرّضيّ، محمد بن حسن الإستراباذي، (ت ٥٦٨٦هـ)، (١٧٤١٧-١٩٩٦م)، شرح كافيّة ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، الإدارة العامة للثقافة والنّشر، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلاميّة، ط ١: ٢٦٨.

بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^(١)، وهي قراءة ابن عامر في سورة الحديد خاصةً، ورفع كلمة كلَّ على الابتداء أوجب النظر إلى الجملة الفعلية بعدها على أنها الخبر، وكان الواجب، كما يرى النحاة، أن تشتمل هذه الجملة على ضمير ظاهر يربطها بالمبتدأ قبلها، وورود الخبر على هذه الهيئة خروج على القاعدة، نفهمه مباشرة من عبارة ابن الشَّجَرِي نفسها بقوله: "وحذفه ضعيف، ولا يحسن استعماله في حال السَّعة"^(٢).

ثمَّ يورد بعد ذلك قول الرَّاجِز:

فَدَّ أَصْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارُ تَدَّعِي
عَلِيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ^(٣)

ويعلِّق عليه بكلام يفهم منه أن حذف العائد من جملة الصِّلة جائز ومستساغ، ومستفوح في جملة الخبر؛ ذلك أن الضَّمير متى حُذف من جملة الخبر تسلَّط الفعل على المبتدأ، وهو ليس كذلك مع الصِّلة^(٤). وحال البيت هنا مشابه تمامًا لما مثلته في الآية الكريمة السابقة؛ إذ الأصل أن يقول الشاعر: (كلُّهُ لَمْ أَصْنَعُهُ).

وعند قول امرئ القيس الآتي:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا

(١) النساء: ٩٥، والحديد: ١٠، وآية الحديد هي المرادة كما نصَّ ابن الشَّجَرِيّ، وانظر توجيه هذه القراءة: مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ)، (١٩٧٤م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مَجْمَع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، دمشق، د.ط، ج ٢: ٣٠٧، وكتابه: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، ٢: ٣٥٧.

(٢) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمَالِي، ج ١: ٨.

(٣) أبو النِّجْم الْعَجَلِيّ، انظر: ديوانه، ٢٥٦، وفيه الرِّوَايَةُ بِالنَّصْبِ لَا بِالرَّفْعِ وَعَلَيْهَا لَا شَاهِدَ فِيهِ، وَأُظْنُّهَا مِنْ وَهْمِ الْمُحَقِّقِ، إِذْ وَرَدَ الْبَيْتُ فِي كُلِّ الْمَوَاقِفِ بِالرَّفْعِ، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، وابن فارس، كتاب الشُّعْر، ص: ٥٠٤، وقد أشبعه الطَّنَّاحِيّ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ هُنَاكَ تَخْرِيجًا، وَبِالْبَغْدَادِيّ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ، ج ١: ٣٥٩.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأُمَالِي، ج ١: ٩.

فَثُوبٌ نَسِيْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ^(١)

يصرِّح المصنّف بقوله: "جاز حذف العائد إلى المبتدأ من الجملة المخبر بها عنه"^(٢).

وهو كلام يظهر منه التناقض في رأي ابن الشَّجَرِيِّ أوَّلَ الأمر غير أنَّ كلامه اللاحق على البيت يظهر خلاف ذلك عند المقارنة في حذف الضمير بين جملة الخبر وجملي الصِّفة والصِّلة^(٣)؛ فهو لا يزال هناك يتمسك بفكرة أن حذف الضمير من جملة الخبر ضعيفٌ في الاتِّساع^(٤).

و يذكر ابن الشَّجَرِيِّ على المسألة من النثر العبارة الآتية: (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ)^(٥)، يريدون منوان منه، وهي واردة ضمن كلام طويل يتناول فيه المصنّف مسائل كثيرة، يكرّر فيها الرأى السَّابِقَ الذي يتمسك به.^(٦) ولعلَّ ما يميّز هذه العبارة بعض الشّيء عن الشواهد السَّابِقَةَ أنَّ خبرها المجرّد من الضمير الرّابط جملة اسمية ومن الشواهد التي جاءت في الأمالي أيضًا على هذه المسألة، وفيها الخبر المحذوف العائد جملة منسوخة، قول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٧)

(١) انظر: امرؤ القيس، بن حُجْر بن الحارث، (ت: حوالي ٥٦٥ م)، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٥، ص: ١٥٩، وروايته: "فثوبًا نسيْتُ و ثوبًا أجْرٌ"، وعليها فلا شاهد فيه، وسيبويه، الكتاب، ج: ١، ص: ٨٦، والبغدادى، خزنة الأدب، ج: ١، ص: ٣٧٣.

(٢) ابن الشَّجَرِيِّ، الأمالي، ج: ١، ص: ١٤٠.

(٣) وجاء في هامش التَّحْقِيقِ عند الطَّنَاحِيِّ ما يؤيد ذلك؛ إذ ورد في مخطوطة (ه) عبارة: (وجاء) بدلًا من: (وجاز)، انظر: ص: ١٤٠ السَّابِقَةَ من كتاب الأمالي.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِيِّ، ج: ١، ص: ١٤٠.

(٥) والمَنْوَانُ: معيار قديم كان يُكَالُ به أو يوزن.

(٦) ابن الشَّجَرِيِّ، الأمالي، ج: ١، ص: ٣٧٦.

(٧) وهو من كلام الحارث بن خالد المخزومي، انظر فيه: ابن عقيل، شرح الألفية، هامش التَّحْقِيقِ، ج: ٢، ص: ٣٥٩، وتكملة البيت في متن الشَّرح هناك: (ولكن سيرا في عراض المواكب)،

وعنده يقف ابن الشَّجْرِيّ موقفَ المَجْوُزِ؛ ذلك أنّ اسم (لا) نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرّف بالألف واللام، فقتال المنكر مشتمل على القتال الأوّل... فإذا عرفنا هذا فدخول القتال الأوّل تحت القتال الثاني يقوم مقام عود الضمير إليه^(١).

ثمّ يورد بيت ابن ميادة الآتي^(٢):

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فلا صَبْرًا

ويذكر حوله كلامًا يقترب كثيرًا ممّا جاء في الشاهد السّابق، ولا ننس أنّه من الأبيات التي ضمّنها ابن الشَّجْرِيّ كتابه ممّا يعدّ من قبيل الاستتناس النّحويّ لا الاستشهاد، كما سبق أن أشرنا لذلك.

ونلاحظ في بيت القتال، مع كون الخبر قد خرج على قاعدته في عدم الاحتفاظ بالضمير، سقوط الفاء من جواب أمّا، ويفسّره ابن الشَّجْرِيّ على أنّه اقتضاء للوزن^(٣). وهذه الفاء أيضًا أداة من أدوات الرّبط في العربيّة تقوم بدورها في جذب عناصر التّركيب نحو بعضها بعضًا تجنبًا لتفككه^(٤).

وأنبّه إلى أنّ ابن الشَّجْرِيّ قد التفت إلى أنّ تكرار الاسم الظاهر في الخبر يغني عن إعادة الضمير، ويسدّ مكانه، ويضرب شاهدًا عليه قول عديّ بن زيد:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغصَ الموتُ ذا الغنى والفَقِيرَ^(٥)

(١) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٤.

(٢) انظر: ابن ميادة، الرّماح بن أبرد المريّ، (ت ٥٢٥٦هـ)، (١٤٠٢-١٩٨٢م)، شعره، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف: قدرى الحكيم، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة دمشق، ص: ١٣٤، وروايته (أم جَحْدَرٍ) بدل (أم مَعْمَرٍ) سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٨٦، والفراهيديّ، الجمل في النّحو المنسوب إليه، ص: ٣٧.

(٣) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٤-٧.

(٤) وسيأتي لهذا الكلام فضل بيان في فصل "حروف المعاني" عند الحديث على حذف الفاء من جواب أمّا.

(٥) انظر: عديّ بن زيد، ديوانه، ص: ٦٥، والسّيرافيّ، أبو سعيد، (ت ٣٦٨هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التّواب، بيروت، ط ١، ص: ١٩٠، وابن جنّي، الخصائص، ج ٣: ٥٣ وابن هشام، المغني، ج ٥: ٥٩٠.

فاستغنى الشاعر بإعادة ذكر الموت عن الهاء بدل القول: يسبقه، ومثله في التَّنْزِيل: «الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»^(١)، وقوله تعالى: «الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ»^(٢)، حيث جاءت جملة: (ما الحاقّة) خبراً خالياً من الضمير، مكتفياً بتكرار الاسم الظاهر (الحاقّة)، والأمر نفسه يُنطبق على الآية الكريمة الثانية^(٣).

والواقع أنّ إعادة ذكر الاسم الصريح بدلاً من ضميره لا يمكن أن يقوم بالدور الذي يؤدّيه الضمير نفسه، وإن كان ابن الشّجري يرى في ذكر الاسم استغناء عن ذكر ضميره؛ لأنّ المسألة، فيما نعتقد، لا تتوقف على تبادل الأدوار والوظائف في السياق فحسب، ولكن يظلّ للضمير هويته الخاصة في القيام بدوره الرّابط بين عناصر الجملة في العربيّة؛ ممّا يمهد الطّريق لنا إلى القول بخروج التّركيب على القاعدة في تخليه عن الضمير الرّابط في السياق بين المبتدأ وخبره.

ومن الجهود المُحدثة في تناول مواضع الرّبط بالضمير من وجهة توليديّة تحويليّة ما جاء به حسام البهنساوي في بحثه: "أنظمة الرّبط في العربيّة"، إذ تناول بالحديث الضّمائر وغيرها من هذا الجانب^(٤).

12.1 ورود اسم لا المشبّهة بليس معرفةً

يجمع النّحاة على أنّ اسم لا المشبّهة بليس لا يكون إلا نكرة، فضلاً عن خبرها، وفق ما توافر لديهم من شواهد تركيبية، فهي حرف ناسخ نافٍ لمعنى الجملة الاسميّة، وقد جاءت فيها آراء كثيرة بين إعمالها أو تركها وإهمالها، فمذهب الحجازيين الإعمال ومذهب التّميين الإهمال^(٥).

(١) الحاقّة: ١-٢.

(٢) القارعة: ١-٢.

(٣) انظر: ابن الشّجري، الأمالي، ج ٢: ٦.

(٤) انظر: البهنساوي، حسام، (١٤٣٢هـ-٢٠٠٣م) "أنظمة الرّبط في العربيّة" مكتبة زهراء الشرق القاهرة- مصر، ط ١: ص: ١٧ وما بعدها.

(٥) انظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ١: ٢٨٨ وما بعدها، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١:

وقد ورد اسم لا في لغة الحجاز معرفة، وهو ما يخالف أحد الشروط الواجب توافرها حين إعمالها، ومنه في الأمالي ما نسب لشاعر أصفهاني:

يُوَلِّ عَصَلًا لَا بُنَاهُنَ هَيْئَةً ضِعَافًا وَلَا أَطْرَافَهُنَّ نَوَابِيًا^(١)

ويقف ابن الشَّجْرِيّ عليه بقوله: "رفع (بناهن) بلا، ونصب (هينة) على أنه خبرها، وإنما فعل ذلك لينصب القافية، لأنه لما عمل (لا) الأولى هذا العمل، أعمل (لا) الثانية عمل الأولى، ولحنه في هذا نحويّ من أهل أصفهان، لأنه جعل اسم لا معرفة، وقال: إن من شبه لا بليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة"^(٢). ثم يورد حديثاً يبيّن فيه طبيعة عمل (لا)، وأنها ضعيفة في العمل، وأنها فرع على أصل؛ لذا لم تعمل إلا في النكرات^(٣).

وهذا ممّا يظهر فيه الخروج على القاعدة جلياً في طبيعة عمل لا في اسمها، فهي لا تعمل كما يرى النحاة إلا في النكرة، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذّ لا يقاس عليه، ويبدو أنّ النحويين لو نظروا في صوغ هذا الرأْي نظرة واسعة، تتدرج تحتها جلُّ الاستعمالات اللغوية التي لا تقف عند حدّ جغرافيّ بعينة، أو قبيلة بذاتها، لجاءت قاعدتهم منبسطة رحبة، لا تخرج عليها كثير من الآراء الفرعية التي تضعف القاعدة، وتحدّ من اضطرادها .

وذكر ابن الشَّجْرِيّ على ذلك أيضاً بيت المتنبيّ المعروف^(٤):

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

(١) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١، ٤٣٠، ويعلق الطنّاحي في الهامش على البيت بقوله: جاء بهامش الأصل حاشية: "هذا البيت هو لابن الصَّقِّيّ، لا لشاعر أصفهاني". والسُّيُوطِيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن، (ت ٥١١هـ)، (١٤٠٧-١٩٨٧م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: أحمد مختار الشَّريف، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة، دمشق، ج ٤: ٤٣٩، ويؤلّل عصلاً: يحدّد أنياباً شديدة مع اعوجاج فيها، والبُنَى جمع بُنْيَة وهي أصول الأنياب، والنوابي: التي لا تؤثّر في الضَّرْبِيَّة.

(٢) ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٤٣٠، وهو ليس كلامه، بل لرجل من أماتل كُتّاب العجم بعث به إليه.

(٣) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٤٣٠ وما بعدها.

(٤) أحد الأبيات التي تعدّ عند العلماء من حيث زمن الرواية من باب الاستئناس لا الاستشهاد.

فقد جاء اسم لا معرفة كحالها في البيت الذي يسبقه، ويضيف ابن الشَّجَرِيَّ حوله من بين كلامه أنَّ أبا الفتح عثمان بن جنيَّ غير منكر ذلك، وأنَّه قال بعد إيراد البيت: شبَّه (لا) بليس فنصب بها الخبر^(٢)، ثم ذكر المصنّف رأيه في أنَّ مجيء مرفوع لا نكرة في الشَّعر القديم هو الأعراف، إلا أنَّ خبرها كأنَّهم ألزموه الحذف^(٣).

ولعلَّ ابن جنيَّ يقصد في كلامه أنَّ (لا) قد التزمت قاعدتها التَّركيبية في الإبقاء على اسمها نكرة في الشَّعر القديم خاصَّة، وربَّما قصد تحديداً الشَّعر الذي انطبق عليه زمن الاستشهاد النَّحويِّ ومكانه، وأنَّ ما جاء خلاف ذلك من ورود اسمها معرفة إنَّما هو متملُّ بكثرة في الشَّعر الخارج عن تلك الدائرة. ولا يكتفى صاحب الأملالي بالبئتين السَّابقتين، بل يورد شاهداً آخر للنَّابغة الجعديَّة، هو:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَعٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا^(٤)
فالمعرفة تتملُّ في الضمير المنفصل (أنا)، وقد ذكر ابن الشَّجَرِيَّ للنَّابغة بيتين آخرين من نفس القصيدة، بيتا قبل الشَّاهد، وآخر بعده كيلا يتوهم متوهم أنَّ البيت فرد مصنوع، وإنَّما جاء على نصب القافية^(٥).

(١) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبي، ج ٢: ٥٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣: ٢٩٥، والمرادي، الجنى الداني، ص: ٢٩٤.

(٢) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢م)، (٢٠٠٤م)، الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط ١، ج ٣: ٧٧٧، وابن الشَّجَرِيَّ، الأملالي، ج ١: ٤٣١.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأملالي، ج ١: ٤٣١، ويذكر على خبر (لا) المحذوف قولهم الشَّاعر:
مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

(٤) انظر: النَّابغة الجعديَّة، قيس بن عبد الله، (ت نحو ٥٠هـ)، (١٩٩٨م)، الدِّيوان، تحقيق: واضح الصَّمَد، دار صادر، بيروت، ط ١، ص: ١٨٦، وابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٢٩٠، والسُّيوطي، همع الهوامع، ج ١: ٣٩٨، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٣: ٣٣٧، والرواية في هذه المصادر والدِّيوان: "لا أنا باغيًا".

(٥) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأملالي، ج ١: ٤٣٢.

13.1 حذف اسم لیت

يُقَسَّم الحذفُ في العربيَّة عادةً إلى حذف جائز وحذف واجب وحذف ممتنع، وهو من المسائل النَّحويَّة التي تطال كثيراً من الأبواب في العربيَّة، حين تتجه دراستنا إليها إلى التَّركيب، ومن بين هذه المسائل حذف اسم لیت (ضمير الشَّأن)، وقد ذكر ابن الشَّجريِّ في الأمالي بيتاً، يوجَّه فيه اسم لیت على أنَّه ضمير شأن محذوف ضرورةً، إذ لا يحسن حذفه في السَّعة، فإنَّ شئت قدرته ضمير الشَّأن والحديث، وإنَّ شئت قدرته ضمير المخاطب^(١)، وقد اختلف العلماء في توجيهه كثيراً، من حيث هذا الوجه ومن حيث وجوه أخرى، وهو قول يزيد بن الحکم الثَّقفي الآتي^(٢):

فليتَ كفافاً كانَ خيرُك كلُّهُ وشركُ عني ما ارتوى الماءَ
مُرتوي

فقد بسط البغداديُّ في هذا الشَّاهد أقوالاً للعلماء كثيرة، تضخمت نتيجة الاختلاف في فهم العامل النَّحويِّ من جهة، ومن أجل إيجاد مبرر لحذف اسم لیت من جهة أخرى كما يفهم ذلك^(٣).

وبصرف النَّظر عن الضَّرورة الشَّعريَّة التي ألمح إليها ابن الشَّجريِّ، وعمَّا أورده بعض النُّحاة من أنَّ كفافاً اسم لیت، وجملة كان بعده خبره فإنَّ اسم لیت قد خرج على صورته التَّركيبية التي كان الأصل فيه أن يلتزمها، وفق شواهد النَّحو

(١) انظر: ابن الشَّجريِّ، الأمالي، ج ١: ٢٨٠.

(٢) انظر: الفارسيِّ، أبو عليِّ الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)، المسائل العسكريَّات تحقيق: علي منصور الجابريِّ، دار الثقافة، عمان - الأردن، ص: ٦٤، وابن الشَّجريِّ، الأمالي، ج ١: ٢٨٠، ج ٢: ١٨، والقيسيِّ، أبو علي الحسن بن عبد الله، (من علماء القرن السَّادس الهجريِّ)، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدَّعجانيِّ، دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت - لبنان، ط ١، ج ١: ١٤١، والبغداديِّ، خزانة الأدب، ج ١٠: ٤٧٢.

(٣) البغداديِّ، خزانة الأدب، ج ١٠: ٤٧٢.

الكثيرة التي بنى على ضوئها النُّحاة قاعدته، ووفقا لرأي ابن الشَّجري نفسه من اعتبار اسم لبيت ضمير الشَّان المحذوف، فتقديره: (ليته كفافا).

14.1 جعل خبر إن اسمها

من الجدير القول إنَّ المقصود هنا أنَّ الخبر المعرفة قد تقدَّم على الاسم المعرفة في تركيب (إنَّ النَّاسخة) ممَّا دفع إلى القول: إنَّ اللفظ الأوَّل هو الاسم، والثَّاني هو الخبر، بالعودة إلى القاعدة النَّحويَّة المشهورة التي تنصُّ على وجوب اعتبار الأوَّل المبتدأ والثَّاني الخبر، إذا تساوى ركنا الإسناد في التعرُّيف أو التَّنكير^(١).
ويذكر ابن الشَّجري على هذه المسألة قول ابن نُبَّاتة^(٢):

فإيَّاكُمْ أَنْ تَكْشِفُوا عَنْ رُؤُوسِكُمْ أَلَا إِنَّ مَغْنَطِيسَهُنَّ الذَّوَائِبُ^(٣)

حيث قدم الشَّاعر اضطراراً _ كما يرى المصنِّف _ كلمة مغناطيسهن، وهي الخبر في الأصل على الذَّوائب التي هي المبتدأ، إذ وجَّه الكلام أن يقول: ألا إنَّ الذَّوائب مغناطيسهن، وهو الحجر الذي يعلِّق به الحديد^(٤).

ويلاحظ أن خروج الخبر على القاعدة في هذا السِّياق قد كان منصباً على المعنى الدَّالِّي للتركيب ككل، لا على التَّقديم والتَّأخير في الحقيقة بناءً على القاعدة، وهي باعتقادنا، عمليَّة لغويَّة لا يمكن ضبطها تركيبياً، بل يُعتمد في فهمها على ما جرى به

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ٩٨-٩٩، وابن عقيل، شرح الألفيَّة، ج ١: ٢١٧،

وابن الصَّبَّان، الحاشية، ج ١: ٣٠٦، وحسن، النَّحو الوافي، ج ١: ٤٩٢. وما بعدها.

(٢) وابن نُبَّاتة السَّعدي من شعراء سيف الدَّولة الحَمْداني، ولد سنة ٣٢٧هـ، وتوفي سنة ٤٠٥هـ،

وشعره من قبيل الاستنناس، انظر فيه مسرعاً: أبو حيَّان، محمد بن يوسف التوحيدى،

(ت ٤١٤هـ)، (د.ت)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزَّين، دار مكتبة الحياة،

ج ١: ١٣٦-١٣٧.

(٣) انظر: البارودي، محمود سامي، (ت ١٩٠٤هـ)، (١٩٩٣م)، مختارات البارودي، تحقيق:

حسن عبَّاس والسَّيد إبراهيم محمد، الهيئة العامة المصريَّة، ج ٢: ٢٩٣، وقام على تحقيقه

في أجزاءه كلُّها هيئة من العلماء.

(٤) انظر: ابن الشَّجري، الأمالي، ج ٢: ٤٦٣.

العرف في استخدام الكلمة للإسناد في الجملة، ويمكن التعبير عن هذه الحالة بما يسمّى أحياناً بـ (القلب بين ركني الإسناد).

وتجدر الإشارة إلى أنّ القدماء قد تناولوا هذه الظاهرة تحت مسميات مختلفة، فهذا سيبويه يطلق عليها اسم (السّعة) كما في قولهم: أدخل فوه الحجر، والجيدّ فيه في رأيه: أدخل فاه الحجر^(١)، ويسمّيها الفراء (التّحويل) كما في قوله: وهذا ممّا حوّلت العرب الفعل إليه وليس له^(٢). وقد تابعه على ذلك أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن^(٣).

هذا وبعدّ قصر القلب في البلاغة كما في قولنا: ما البحر إلا صدرك، والتّشبيه المقلوب كما في قولنا: البحر صدر الحليم، إنّ لم أكن مخطئاً، من صور القلب بين المتلازمات في التّركيب النّحويّ.

ويذكر بعض المحدثين آراء بعض العلماء حول هذه الظاهرة بين من عدّها وهما من أوهام الشّعراء، وبين من نادى بأنّها من سنن العرب التي يتحقّق فيها نظام القرينة فيسميه النظام البديع، وبين من رآها نوعاً من الإحالة المعجميّة، كما في نحو: جلس الكرسيّ على زيد، وغير ذلك من أقوالهم^(٤).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ١٨١،

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢: ١٢.

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١: ٦٣.

(٤) انظر: الكبيسيّ، علي أحمد، ١٩٩٥م، "ظاهرة القلب في الإعراب، مفهومها أنماطها أثرها في معنى التّركيب"، مجلّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانيّة، عدد (٧)، جامعة قطر، ص:

15.1 الإخبار عما أصله مبتدأ بجملة الطلب^(١)

الأمر والنهي من العبارات التركيبية التي لا تحتل الصدق أو الكذب كما أجمع على ذلك البلاغيون، فهما لا يحتملان خبراً وفق دلالتيهما لا باحتمال لازميتهما، وعليه

يضعف الإخبار بهما، كما يرى ابن الشجري وغيره^(٢).
غير أنه قد جاءت بعض الشواهد، وقد ورد الخبر فيها طلباً، ومثاله من الأمالي قولهم:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا^(٣)
حيث أخبر الشاعر عن اسم إن بجملة الطلب: (لا تحسبوا)، وهو خروج على القاعدة من وجهة نظرنا على الأقل حين نقف عند حدود التركيب نصفه كما هو، دون اللجوء إلى تفسيره بطريقة تقيد من انطلاق النص، وهو ما جاء فعلاً في عبارات النحويين حين يوجهون مثل هذا النوع من الخبر، وما يدعو إلى الغرابة أن أكثرهم يقولون بجوازه ثم يؤولونه بجملة خبرية؛ وهذا في الحقيقة انعكاس لرأيهم السابق، ساقهم إليها النظرة المضطربة في ضبط القواعد عندهم في الغالب.

ومثله أيضاً قول الجميح الأسدي:

ولو أصابت لقات وهي صديقة إن الرياضة لا تُصيبك للشيب^(١)

(١) قد يظهر للتو أن هذا العنوان كان يجب أن يدرج ضمن مسألة "الإخبار بالتعجب" أو بعدها، إلا أنني أرجأته هنا قصداً إلى دراسة مسائل النواسخ تباعاً، كما أشرت أيضاً إلى مفهوم الخبر والإنشاء هناك.

(٢) انظر: الأمالي، ابن الشجري، ج ٢: ٨٠، وابن هشام، المغني، ج ٦: ٢٣٩، وهناك يؤول ابن هشام النهي بجملة خبرية اعتماداً على تأويله الأمر كذلك في بيت منسوب لبعض بني نهشل، وهو جاهلي، والبيت هو:

وكوني بالمكارم نكريني ودلي دل ماجدة صناع

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٦: ٢٣٩، والسُّيوطي، همع الهوامع، ج ١: ٤٤٤، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج ١: ٢٨٥، والبغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠: ٢٤٧، وفيهما ينسب إلى أبي مُكعَب أخِي بني سعد ابن مالك.

ولقد مهّد هذا البيت لابن الشَّجَرِيّ الحديث عن مسائلٍ مختلفةٍ دون أن يقف على موطن الشَّاهد فيه. وهو الإخبار عن اسم إنَّ بجملة النهي الطَّليئة: (لا تتصّبك للشَّيب)، مكتفياً بما أورده قبل البيتين من حديث في المسألة^(٢).

16.1 لغة المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل

يلتزم الفعل في العربيّة الفصحى مع الفاعل شكل الأفراد حال الجمع والتثنية، وهذا ما جاءت عليه معظم الشّواهد النّحويّة التي وصلت إلى النّحاة، وقتئذ كانوا يرسمون القواعد، غير أنّ هناك شواهد ليست قليلة من القرآن الكريم والحديث الشّريف وكلام العرب شعره ومنثوره، طابق فيها الفعل حال فعله من التثنية والجمع، كما في المثالين الآتيين: (غادرا الضيفان) و(غادروا الضيوف)؛ ليخرج بذلك على القاعدة التي استقاها النّحاة له من الشّواهد التركيبيّة المستفيضة. وهي في الواقع (نمط لهجيّ) يرجعه النّحويون إلى طيء، وينسبونه كذلك إلى بلحارث بن كعب، وأزْد شنوءة^(٣).

ولعلّ أوّل شاهد يصادفنا على هذه الظاهرة عبارة نثرية مشهورة، لا يكاد مصدر من مصادر النّحو القديمة يخلو منها، حتى أصبح يحلو لبعض العلماء والدارسين أن يصف اللّغة المعنيّة بها، وهي عبارة (أكلوني البراغيث)^(٤)، وقد كان

(١) انظر: الضبيّ، أبو المفضّل محمد بن يعلى، (ت ٥١٧٨هـ)، (١٩٧٩و)، المفضليّات، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ص: ٣٤، الفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٣٢٦، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ١٠: ٢٤٦.

(٢) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٨١.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ج ٤: ٤٠٣ والمراديّ، الجنى الدّاني، ص: ١٧١، والأزهريّ، شرح التصريح: ج ١: ١٦٢، ٦٢٨، ج ٢: ١٦:

(٤) انظر فيها: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٧٨، ج ٣: ٢٠٩، وأبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت ٥٢١٠هـ)، (د.ت)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج ١: ١٠١، ١٧٤، ج ٢: ٣٤، وتتسب فيه إلى أبي عمر الهذليّ، والفارسيّ، البغداديّات، ص: ١٠٩، وابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢هـ)، (١٣٥١٤١٣م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط٣، ج ٢: ٦٣٩، وابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١:

أول من ذكرها سيبويه في مؤلفه النحوي الشهير (الكتاب)، دون أن يكون قاصداً
تقريبها بهذا اللقب فيما أظن^(١).

وقد عبّر عنها ابن مالك، من بعد، بلغة: (يتعاقبون فيكم)^(٢)، اعتماداً على ما جاء
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم المطول، من قوله: "يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار"^(٣).

أما في الدراسات اللغوية الحديثية، فيتجه بعض العلماء إلى التعبير عنها
بمصطلحات قريبة الشبه، نحو: (تطابق العدد في الجملة الفعلية)، و(لغة المطابقة)
أو (لغة المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل)^(٤)، وهي في حقيقتها الاسم العلمي
الدقيق الذي يصف لنا الظاهرة النحوية كيف تحدث، مما يسهل على الدارسين الربط

٢٠٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ٨٩، ج ٧: ٧، والبغدادي، خزانة الأدب، ج ٥:
٢٣٤، ج ٧: ٣٤٦، ج ٩: ٢١٨، وسائر كتب النحو، باب الفاعل، وكتب التفسير عند قوله
تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾، آل عمران: ١١٣، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا
وَصَمَّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ المائة: ٧١، وقوله: ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، الأنبياء: ٣.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٧٨، ج ٢: ٢٠٩.

(٢) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١: ٢٥٦، ٢٩٥.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٤٢٩، وابن مالك من أوائل النحويين الذين أكثروا من
الاستشهاد بالحديث في مؤلفاتهم، وانظر في تخريج الحديث: البخاري، أبو عبد الله محمد =
ابن إسماعيل، (ت ٥٢٥٦)، (٥١٤٠٠)، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، رقم (٧٤٨٦)،
تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، وراجع: قصي محب الدين الخطيب،
المكتبة السلفية، القاهرة، ط ١، ومسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، (ت ٥٢٦١)،
(٢٠٠٥)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح
والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٢)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١.

(٤) انظر: عبد التواب، رمضان، (ت ٥١٤٢٢)، (٥١٤١٧)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج
البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ص: ٢٩٩، وعبابنة، يحيى، في النحو
العربي المقارن "دراسات تاريخية مقارنة بين نحو العربية واللغات السامية"، (د.ن)، (د.م)،
ص: ٢٠٣.

بين المصطلح وما يرمي إليه، على عكس اللّقبين السابقين اللّذين استوحاهما علماء السلف من العبارة ذاتها، لا من طريق وصفها.

وقد أرجع رمضان عبد التّواب وجود هذه الظّاهرة في اللّغة إلى أنّها من الرّكّام اللّغوي الذي بقيت آثاره من اللّغة السّامية الأمّ، اعتمادًا على مقارنة اللّغات السّاميّة، أخوات العربيّة؛ إذ كان الأصل فيها أن يلحق الفعل عامّة علامة التّثنية وعلامة الجمع مع الفاعل المتّنى والفاعل المجموع، كما تلحقه علامة التّأنيث إذا كان مؤنثًا، سواءً بسواء^(١).

وحين العودة إلى كتاب الأماي نجد ابن الشّجريّ يسوق شواهد كثيرة على هذه الظّاهرة من أشعار القدماء والمولّدين، وآي القرآن الكريم، يتحدّث خلالها عن هذه اللّغة وآراء العلماء فيها، وتوجيهاتهم للشّواهد الواردة عليها.

وأولّ هذه الشّواهد التي يذكرها قول عبيد بن قيس الرقيّات:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعْدَ وَحْمِيمٍ^(٢)

إذ تناول الحديث على عبارة: (وقد أسلماه مبعد وحميم) على اعتبار مجيء الألف في الفعل على لغة: (أكلوني البراغيث)، وتقول على هذه اللّغة: قاما أخواك،

(١) انظر: عبد التّواب، رمضان، (ت ٥١٤٢٢)، (١٤١٥-١٩٩٥م)، بحوث ومقالات في اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ص: ٦٩، واصطلاح " الرّكّام اللّغوي " اصطلاح صنعه رمضان نفسه قياسًا على " الرّكّام الحجريّ " ذلك الاصطلاح الجغرافيّ، الذي يعنون به تلك الأحجار التي تجرفها السيول والانهيّارات التّجّية من مكان إلى مكان، ويعرّفه على أنه بقايا الظواهر اللّغوية المنذرّة، إذ يعتقد أنّ الظاهرة اللّغوية الجديدة، لا تمحو الظّاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنبًا إلى جنب مدّة من الزّمن، قد تطول وقد تقصر، وهي حين تتغلب عليها = لا تقضي على أفرادها قضاء مبرمًا، بل تبقى منها بعض الأمثلة التي تصارع الدّهر، وتبقى على مدى الزّمن. انظر: ص: ٥٩ من الكتاب نفسه، وانظر أيضًا في الحديث عمومًا عن لغة المطابقة كتابه السّابق: مدخل إلى علم اللّغة، ص: ٢٩٩-٣٠٧.

(٢) انظر: الرّقيّات، عبيد الله بن قيس، (ت ٥٧٥)، (د.ت)، الدّيوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ص: ١٩٦، وابن الشّجريّ، الأماي: ج ١: ١٩٩، وابن هشام، المغني، ج ٤: ٤١٣، ٤٣٣، من قصيدة يرثي بها مصعب بن عمير .

وخرجوا إخوانك، وانطلقن إماءك، فالألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع، بمنزلة علامة التأنيث في نحو: خرجت هند، وجاءت المرأة^(١).

ولا ننس أن الفاعل قد ورد في البيت مثنى على هيئة العطف بالواو؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه مجتمعين فاعل في المعنى.

ثم يورد بعد ذلك قول الشاعر:

يُلُومُونِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخِي — ل قَوْمِي فَكُلُّهُمْ
أَلُومٌ^(٢)

ونلاحظ أن ابن الشجري لا يعلق عليه في كتابه، بل يكتفي بذكره بناء على ما قدمه من كلام على الشاهد السابق، والحال ذاته مع الشاهد الذي سيأتي، وكلمة (قومي) فاعل مجموع، وإن جاء على هيئة ما يطلق عليه النحاة مصطلح (اسم الجمع)، والفعل تلحقه علامة الجمع (الواو) تطابقاً للفاعل.

ويذكر للفرزدق أيضاً على هذه اللغة قوله:

وَلَكِنْ دِيَاْفِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ
أَقَارِبُهُ^(٣)

ويظهر جلياً كيف أن الشاعر قد ألحق الفعل (يعصرن) علامة النون مع الفاعل المجموع على لغة المطابقة كما أسلفنا.

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٠٠.

(٢) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت، انظر: ابن أبي الصلت، أمية، (ت ٥٩)، (١٩٩٨م)، الديوان، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١: ص: ١٢٧، وإلى أحيحة بن الجلاح انظر: الفراء، معاني القرآن، هامش التحقيق: ج ١: ٣١٦، وانظر في الشاهد أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣: ٨٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤: ٤٠٤، وابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٤٢٧.

(٣) انظر: الحاوي، إيليا، (١٩٨٣م)، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت - لبنان، ط ١، ج ١: ٨٢، وسيبويه، الكتاب، ج ٢: ٤٠، وابن جني، الخصائص، ج ٢: ١٩٤، والصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١: ١٠٧، و ابن أبي الربيع، البسيط، ص: ٢٢٩، ودياف: اسم موضع في الشام، والسليط: الزيت.

وينتقل ابن الشَّجَرِيِّ إلى بعض المولِّدين^(١)، فيشير إلى أن المتنبِّي قد استعمل هذه اللُّغة في مواضع من شعره، ومنها قوله:

وَرَمَى وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابِنِي سَهْمٌ يَعْذِبُ وَالسَّهْمُ
تُرِيحٌ^(٢)
وقوله:

نَفْدِيكَ مِنْ سَيْلٍ إِذَا سُئِلَ النَّدَى هَوْلٌ إِذَا اخْتَلَطَا دَمٌ وَمَسِيحٌ^(٣)
ثم يورد موضعين من القرآن الكريم، يحملهما النُّحاة على هذه اللُّغة، فالأوَّلُ
منهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٤)، والثَّانِي قوله: ﴿وَأَسْرُوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥).

والحقُّ أنَّ العلماء من نحويين ولغويين ومفسِّرين قد أكثروا القول في تخريج
هاتين الآيتين الكريمتين، ففي تفسير الآية الأولى يرى القرطبيُّ أنَّ (كثير) بدلٌ من
الضَّمير، أو أنَّها على إضمار المبتدأ، أي: العُمي والصُّمُّ كثيرٌ منهم، أو أنَّها على لغة
أكلوني البراغيث^(٦)، وأعاد شيئاً من كلامه على الآية الثانية مع بعض الآراء التي
ينسبها لأصحابها، كما في نسبه القول بالتَّقديم والتَّأخير على تقدير: (والذين ظلموا
أسرَّوا النجوى) للكسائي^(٧).

وهذه الظاهرة بلا شك تشكُّل صورة واضحة على خروج تركيب الإسناد للفاعل
مع فاعله، من حيث المطابقة في العدد بينهما على القاعدة النحويَّة المشهورة، التي

(١) المولِّدون هم الشعراء الذين جاءوا بعد عصر الاحتجاج.

(٢) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبِّي، ج ١: ٢٧٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٤: ٤٣٣.
من قصيدة يمدح فيها مُساوِر بن محمد الرومي.

(٣) من القصيدة نفسها ص: ٢٨٣، والمسيح: العرق

(٤) المائة: ٧١.

(٥) الأنبياء: ٣.

(٦) انظر: القرطبيُّ: الجامع لأحكام القرآن، ج ٦: ٢٤٨.

(٧) انظر: القرطبيُّ: الجامع لأحكام القرآن، ج ١١: ٢٦٨. للتوسع انظر في هذه الآراء وما
يشابهها: الفراء، معاني القرآن، ج ١: ٣١٦، والأزهري، شرح التَّصريح: ج ٢: ١٩٨.

استقرت عليها العربيّة بعد أن سلكت طريقها إلى النضج والتّطور في تراكيبها النّحويّة، تلك التّراكيب التي عودتنا أن تصمد زمنًا طويلًا في وجه التّيّارات المختلفة التي تصيب اللّغة أثناء مسيرة حياتها وتطورها، على نقيض غيرها من المستويات اللّغويّة الأخرى، التي عادة ما تكون عرضة للتّغيير والتّبديل بدرجة أكبر، كلما سار بها الزمن، وأخصّ منها بالتحديد مستويي البنية الصّرفيّة والدّلالة.

ومن الغريب عدم إيراد ابن الشّجريّ شيئًا من الحديث الشّريف على هذه الظّاهرة، كما أورد من الشّعْر والقرآن الكريم؛ بيد أنّ الحكم بأنّه كان من أولئك النّحويّين أو اللّغويّين الذين لا يستشهدون بالحديث فيه شيء من التّسرع، وعدم التّحقّق والتّدقيق؛ ولو عدنا إلى أماليه نفسها فإننا نجدها ماثلةً بالأحاديث النّبويّة في مواضع كثيرة، وإن لم ترق عنده إلى حدّ الاستشهاد بالآيات القرآنيّة والأبيات الشعريّة، غير أنّ من الحقّ القول: يظلّ ابن الشّجريّ ممّن تأثّر بفكرة عدم الاستشهاد بالحديث لسببين واضحين: أحدهما أنّ مواضع الحديث التي ذُكرت في كتابه لا تشكّل قسمًا كبيرًا يمكن مقابله مع نظائره من القرآن الكريم والشّعْر، والثّاني أنّه ينتمي بفكره إلى مدرسة لغويّة نحويّة، لا تحبّذ السّير في هذا الاتّجاه غالبًا.

الفصل الثاني

مُكَمَّلَاتُ الْعِلَاقَاتِ الْإِسْنَادِيَّةِ

1.2 تمهيد

تحتلُّ المنصوبات في كتب النحاة مساحةً كبيرةً من النحو العربيِّ، وإذا أخذنا بمعيار النحويين في تبويبها في مؤلفاتهم، معتمدين بذلك (الفتحة)، علامة النَّصْبِ الْأَصْلِيَّةِ في الإعراب، أو ما يحلُّ محلَّها من العلامات الفرعية الأخرى، فإننا سنجد أمامنا كما هائلاً من الأبواب النحوية، التي تحتاج إلى مزيد دراسة وعناية، ضمن الفصل الواحد من الدراسة، غير أنَّ النظرة الحديثة في تقسيم المسائل التركيبية أثناء الدراسة عامة، تتحو بها غير هذه الناحية؛ إذ كان لمفهوم الإسناد، وما يطوف حوله من معانٍ دورٌ كبيرٌ في بلورة شكل الدراسات اللغوية الحديثة على ما هي عليه الآن^(١).

وعلى ما أسلفته يمرُّ معنا في هذا الفصل، اعتماداً على مادّة (أمالي ابن الشجري)، طائفة من المسائل النحوية التي تُعدُّ في جوهرها، من مكملات العملية الإسنادية للتركيب، ومنها أبواب المفاعيل، وقد توافر لدينا منها مسائلٌ تحت أبواب: المفعول به والمفعول فيه والمفعول المطلق، ومما جاء تحت المُلْحَقِ بالمفاعيل بعضُ مسائلٍ تحت المنادى والمنصوب بنزع الخافض، أمّا ما جاء من المشبّهات بالمفاعيل فالحال وحدها، متضمنةً مجموعةً من القضايا التي تستحق الوقوف عندها.

وليس دراسة هذه الأبواب من النحو مقصودة لذاتها، ولكنها بحثٌ وراء فكرة الدراسة، القائمة على تلمس مواضع خروج التركيب النحوي على القاعدة في تلك الأبواب؛ لذا كان من الطبيعي أن تُترك بعض هذه الأبواب دون معالجة، زيادةً على

(١) والحقُّ أن عبارات النحويين، خاصّة المتأخّرين منهم، لا تخلو من الإشارة إلى مفهوم المحمول على المفعول أو المشبّه به، غير أنها إشارات لم تنطلق من فكرة الإسناد إلى ما يتفرّع منها.

أنَّ المصدر الأساس للمادَّة المراد دراستها، كان كتاب: (أمالِي ابن الشَّجَرِيّ) وحده؛ إذ توافر على مادَّة جيِّدة للدراسة تحت هذا الجانب.

2.2 المفاعيل:

وقد قسَّمها العلماء من حيث وظيفتها الدلاليَّة في السِّيَاق إلى خمسة مفاعيل، أربعة منها ترتبط بمسمِّيَّاتها بحرف الجرِّ، وهي: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وواحدٌ خلا من الجارِّ في لقبه، باعتباره مطلقاً، لا يحدُّه ظرفٌ أو ما هو بمعناه، وهو: المفعول المطلق. وقد توافر لدينا من المسائل التركيبيَّة التي تنضوي تحت فكرة الدِّراسة طائفةٌ منها، تعود إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: المفعول به والمفعول فيه والمفعول المطلق، وسنأتي على ذكرها عند عنوان كلِّ باب منها.

1.2.2 المفعول به

تأخيره مع عود الضمير المتصل بالفاعل إليه

يتَّفَق أكثر النَّحويِّين على عدم جواز تقدُّم المضمَر على مظهره لفظاً ومعنى؛ إذ إنَّ الأصل في رتبة الضمير التَّأخير عن اسمه الظَّاهر، وإنَّ ورد شيء منه خلاف ذلك، فهو شاذٌّ، لا يقاس عليه في رأيهم، إلا أنَّ بعضهم كالأخفش، وابن جنِّي، وأبي عبد الله الطُّوال، وهو من الكوفيِّين، وابن مالك، ذهبوا إلى جوازه، ولم يحكموا عليه بالشذوذ^(١).

ومن المخالفات التركيبيَّة النَّاتجة عن هذه الحالة تأخُّر المفعول به، وعود الضمير المتصل بالفاعل إليه، في بعض السِّياقات الاستعماليَّة للغة. والحقُّ إنَّها مسألة، تتيح لنا الكلام عليها من حيث مفهوم الخروج على القاعدة النَّحويَّة في سياق المفعول به، التي أقرَّها جمهور النُّحاة فيما يخصُّ رجوع الضمير إلى كلمة لاحقة في التَّركيب النَّحويِّ، كان الأصل فيها أن تتقدَّم عليه لفظاً ورتبةً؛ إذا

(١) انظر: ابن جنِّي، الخصائص، ج ١: ٢٩٤، وابن عقيل، شرح الألفيَّة، ج ١: ٤٤٧، والأشْموني، شرح الألفيَّة، ج ١: ١٧٨، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ١: ٢٨٠.

أدر كنا الوظيفة الحقيقية للضمير، التي تتمثل غالباً، إلى جانب الربط بين متلازمات التركيب، بالاختصار من ذكر اللفظ بما يرمز له أو يشير إليه.

ويذكر ابن الشجري على هذه المسألة، في الأمالي، قول سليط بن سعد الآتي:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنِمَارُ^(١)

ثم يمر عليه بقوله: "جزى بنوه أبا الغيلان: أعاد الهاء إلى المفعول، وهي متصلة بالفاعل، وكلاهما في رتبته، كقولك: ضرب غلامه زيداً، ولم يجز ذلك أحد من النحويين؛ لأن رتبة الضمير التأخير عن مظهره، فإذا تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى، لم يجز أن ينوي به غير رتبته، واستعماله في الشعر من أقبح الضرورات..."^(٢).

ويعطف عليه مباشرة قول الشاعر^(٣):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ
الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وفيه يصرح بأن النحاة تأولوه على إعادة الهاء إلى المصدر الذي دل عليه لفظ (جزى)، فقدروه: جزى ربُّ الجراء، وهو عنده كالبيت الذي قبله من حيث قبح استعماله في الشعر، فضلاً عن منعه مطلقاً في النثر^(١).

(١) انظر في الشاهد: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٤٥١، والأشموني، شرح الألفية، ج ١:

١٧٨، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ١: ٢٨٠، ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١٥٢.

(٣) يُنسب هذا الشاهد إلى كل من: النابغة الذبياني، وأبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن همارق بن

غطفان، انظر فيه: النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، (ت ٦٠٤م)، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)،

الديوان، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ٣، ص:

١٦١، والسكري، أبو سعيد الحسن، (ت ٢٩٠هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، مُستدرك ديوان أبي

الأسود، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط ٢،

ص: ٤٠١، والضبي، المفضل بن سلمة، (ت ٢٩١هـ)، (٢٠١١م)، الفاخر في الأمثال،

اعتنى به ووضع حواشيه: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ص:

٢٢٧، وابن جني، الخصائص، ج ١: ٢٩٤، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ٢٠٩،

وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ٢: ١٤.

وعلى الرَّغْم من وجود بعض الشَّواهد النَّحْوِيَّة الأخرى التي تشير إلى ملامح هذا التَّركيب الخارج على التَّأصيل العامِّ لدى جمهور العلماء، في مسألة عود الضَّمير على اللَّفظ المتأخَّر^(٢)، الذي يأخذ به بعض القدماء، يظلُّ هذا النَّوع من التَّركيب ضرباً من ضروب الخروج على القاعدة النَّحْوِيَّة في استعمال عود الضَّمير في سياق المفعول به مع الفاعل.

ومن طريف ما جاء في هذه المسألة، عند محدثينا، ما ذكره يحيى عبابنة في كتابه: (في النَّحو المقارن) من رأي يفصح فيه عن أنَّ العربيَّة، ربما كانت، لا تمنع في مرحلة من مراحل عمرها، في بعض بيئاتها الاستعمالية من عود الضَّمير على متأخَّر، بناء على مقارنة بعض نظائره الاستعمالية في اللُّغة السَّرْيانية، كما يشير في الموضوع ذاته إلى أنَّ بعض الباحثين يرجع وجود هذه الظَّاهرة في لغة الإعلام إلى نوع من تأثر الكتَّاب بلغة الصَّحافة، العائد إلى أسلوب أعجميِّ كما يقولون، غير أنَّه ليس بعيداً عن بعض الاستعمالات القديمة التي وجد العلماء القدماء لها تأويلاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(٣)؛ إذ يفسَّر الظَّاهرة في هذه الآيه تفسيراً نصياً مبنياً على فهمه الواقع الذي يدور حول النَّص وقت نزوله^(٤).

وأعود إلى القول: إنَّ فهمنا هذه الظَّاهرة، القائل بخروج تركيب الضَّمير مع المفعول به على القاعدة، ينبع من رأي جمهور العلماء في هذه المسألة، المستند إلى النُّصوص الاستعماليَّة الكثيرة في واقع اللُّغة، من وجهة نظر وصفيَّة، بعيداً عن بعدها التَّاريخي الذي أشرنا إليه آنفاً في رأي عبابنة.

2.2.2 المفعول فيه

ينقسم المفعول فيه إلى قسمين معروفين، هما: ظرفا المكان والزَّمان؛ وسندرس تحتها المسائل التَّركيبيَّة الآتية: أولاً: ورود ظرفيِّ المكان: (خلف وأمام) مرفوعين،

(١) انظر: ابن السَّجريِّ، الأماي، ج: ١، ١٥٣.

(٢) انظر في شواهد أخرى على التوسُّع في المسألة: ابن عقيل، شرح الألفيَّة، ج: ١، ٤٤٨-٤٤٩.

(٣) طه: ٦٧.

(٤) انظر: عبابنة، في النَّحو المقارن، ص: ١١٢-١١٣.

وثانيًا: قطع ظرف المكان: (وراء) عن الإضافة، وثالثًا: دخول الجارّ على ظرف المكان: (سواء)، ورابعًا: ورود ظرف الزمان: (متى) مكان الظرف (وسط) وخامسًا: تجرّد الظرف (لدى) من الجارّ (من) ، وسادسًا: دخول: (أل التعريف) على ظرف الزمان (غدوة) وإضافته، وسابعًا: إضافة ظرف الزمان إلى جملة الابتداء.

1.2.2.2 ورود ظرفي المكان (خلف وأمام) مرفوعين

تعدُّ هاتان الكلمتان من ألفاظ العربيّة، التي يغلب عليها أن تُستعمل للدلالة على معنى نحويّ ثابت في جُلّ الاستعمالات التركيبيّة، والبيئات اللّهجيّة المختلفة العائدة إلى اللّغة الفصيحة الموحّدة، وهما ممّا جرت العادة اللّغويّة فيهما أن يستخدم في تشكيل المعنى الظرفيّ المتممّ معنى الإسناد في الجملة غالبًا، شأنهما في ذلك شأن المفردات الظرفيّة الآتية: ضحى وعشاء وعشيّة وعمّة وعند وسوى وسواء، وغيرها ممّا قصد من الظُّروف بعينها^(١).

وقد ورد عن العرب في بعض كلامهم استعمال كلمتي: (خلف وأمام) مرفوعتين، رغم دلالتهما الواضحة على معنى الظرفية الملازم لهما في الغالب؛ بيد أنّ العلماء تأوّلوهما على أنّه من التّوسع في استخدام بعض الألفاظ داخل التّركيب في غير المعاني النّحويّة الموضوعية إزاءها، والحقيقة أنّ النّحاة قد اعتمدوا في توجيهم هذا على نوع العلامة الإعرابيّة في آخر هذين الظرفين، لا على ما يدلان عليه من معنى في الحقيقة، يمكنه فصلهما عن الأبواب النّحويّة الأخرى.

وإذا جنّنا نلتّمس رأينا هذا في قول لبيد بن ربيعة الآتي، الذي يرويّه ابن الشّجريّ:

فغدتُ كِلا الفرَجَيْنِ تحسبُ أنّه مولى المَخَافَةِ خَلْفُها وأمامُها^(٢)

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٤٠، وانظر أيضًا ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج ١: ١٩٢، وهناك يتحدّث ابن السّراج عن أكثر هذه الظُّروف، واصفًا إيّاها بأنّها ممّا أخذ عن العرب سماعًا.

(٢) من معلقته المعروفة، انظر فيه: ابن ربيعة، لبيد، (توفي أواخر خلافة معاوية)، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، الدّيوان، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ص:

سنجد باطمئنان ما يدلّ على معنى الظرفيّة في الكلمتين من خلال سياق المعنى، الذي يدلّ عليه البيت من جهة، ومن خلال أوضاح الآراء في تفسيره ممّا ورد عن العلماء فيه من جهة أخرى؛ إذ إنّ الدّابة، كما يفهم، مذعورة ممّا يمكن أن يجابهها من خلفها أو من أمامها، وهي تجري مسرعة^(١)، أو إنّها من شدّة اضطرابها وخوفها، تظنّ فرجها مرّة أمامها ومرّة خلفها.

ومن السهل إذن أن نحكمَ بخروج الظرف على قاعدته النحويّة، بعدوله عن النّصب إلى الرّفع، على الرغم من بقائه يؤدّي معنى الظرفية الملازم له في الأصل، وعلى الرّغم ممّا تأوّلّه النّحاة فيه أيضاً من الوجوه التي تصرفه عن دلالة الظرف، كما في توجيههم رفع خلفها على البذل من (كلا)، أو أنّها بدل من (مولى المخافة)، أو غيرهما ممّا يذكره النّحاة تخريجاً لهذا الشّاهد^(٢).

وربّما أمكنني الذّهاب، ختاماً، إلى القول بأنّ العلماء أوّلوا عنايتهم في هذا السّياق الضّمة علامة الإعراب المُفرّغة من دلالتها النحويّة الحقيقيّة على المعنى، على حساب المعنى العامّ للتركيب؛ ولولا، في ظنّنا، نظرتهم المُجلّة الإعراب في تأصيلهم، ونظمهم القواعد، لأمكنهم أن يعدّوا من علامات الظرف الإعرابيّة إلى جانب الفتحة الضّمة، لو كان تفكيرهم متّجهاً إلى الجانبين معاً، جانب العلامة وجانب التّركيب.

ولا يضرُّ باعتقادنا القول بذلك، إن كانت نظرة الدّارس للعربيّة، تقوم على وصفها كما هي، تتطلق من ذاتها لا خارجها، تقف على ملامحها، تبسطها، ثمّ تُخرج منها قواعد لغوية واضحة، تسائر اللغة وتدعم تطوّرها.

١١٢، وسيبويه، الكتاب، ج: ١: ٤٠٧. و المبرّد، المقنضب، ج: ٣: ١٠٢، ج: ٤: ٣٤١، والصيّميّ، التّبصرة والتّنكرة، ج: ١: ٥٢٨، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ١: ١٦٦.
(١) انظر: الزّوّنيّ، عبد الله الحسن بن أحمد، (ت ٤٨٦هـ)، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، شرح المعلّقات السّبع، حقّقه وأتمّ شرحه: محمّد عبد القادر الفاضليّ، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، ص: ١٥٣.

(٢) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ١: ١٦٧، والصيّميّ، التّبصرة والتّنكرة، ج: ١: ٥٢٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج: ٤٤: ١.

2.2.2.2 قطع ظرف المكان (وراء) عن الإضافة

تستعمل العربية في تراكيبها طائفةً من الظروف على هيئات مختلفة، من أشهرها: (قبل وبعد وفوق وتحت)، فقد جاءت هذه الألفاظ، خاصةً الظرفين: (قبل وبعد)، مرةً مضافين مُعربين، وأخرى مقطوعين عن الإضافة لفظاً أو معنىً مع الاختلاف في الإعراب، وثالثةً مجرورين بحرف الجرّ (من) غالباً^(١).

أمّا (وراء)، التي نقصدها، فقد وردت في أكثر كلام العرب مضافةً، مقرونة بحرف الجرّ (من) أو من دونه، فنقول على سبيل المثال: جئتُ من ورائك، وجلست وراءك.

إلا أنها قد جاءت بقلةً مقطوعةً عن الإضافة ملتزمةً بـ (من)، كما في بيت المتنبي، الذي يرويه ابن الشجري^(٢):

يَمْشِي بِأَرْبَعَةٍ عَلَى أَعْقَابِهِ تَحْتَ الْعُلُوجِ
وَمِنْ وَرَاءِ يُلْجَمُ^(٣)

إذ نرى الشاعر يقطع ظرف المكان (وراء) عن الإضافة، ويعربه بالجرّ مصروفًا، وكان حقّه أن يقول فيه: (من ورائه) على جلب المضاف إليه، كما تذهب إليه القاعدة النحوية المشهورة فيه.

ويقول ابن الشجري في توجيهه: "وأما إعراب (وراء) مع حذف المضاف إليه، فإنّ الغايات، وهي الظروف التي حذفوا منها المضاف إليه، وبنوها على الضمّ، كقبل وبعد وفوق وتحت، إنّما بنوها لأنّ المضاف إليه مُقَدَّرٌ عندهم، حتى إنّها متعرّفة به محذوفًا، فلمّا اقتصروا على المضاف فجعلوه نهاية، صار كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يُعرب، فإن نكروا شيئاً من ذلك أعربوه، فقالوا جئتُ قبلاً، ومن

(١) انظر: حسن، النحو الوافي، ج ٢: ٢٨٣ وما بعدها.

(٢) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبي، ج ٢: ٤٦٣. وهو من قصيدة يهجو بها إسحاق بن إبراهيم كَيْغَلَع.

(٣) وهذا موطن آخر يمثّل فيه ابن الشجري بشعر للمتنبي، الذي يعدّ من الشعراء المولّدين الذين يُعدّ شعرهم من قبيل الاستناس النحويّ ليس إلا.

قبل، وبعدها، ومن بعد... فقله: (من وراء) على تقدير التّكثير، كأنه قال: من جهةٍ تُخالفُ وجهه يُلجم^(١).

وليس يخفى ما في كلام صاحب الأمالي من التّوجيه، الذي يتكئ فيه على العقل الصّرف، دون التّوجه مباشرةً إلى وصف الشّاهد كما هو، وإلى الحكم بأنّ (وراء) من الظّروف التي يقلُّ، في العربية، أن تأتي معربةً مقطوعةً عن الإضافة على خلاف أخواتها من الظّروف التي يكثر فيها ذلك.

ونحن، بناء على القاعدة الخاصّة بهذا الظّرف، يمكننا أن نحكم بخروجه على القاعدة النّحويّة التي أرساها العلماء له، إذ إنّ أكثر الصّور النّمطيّة الاستعمالية فيه، كما نصّ العلماء، أن يرد مسبوقةً بـ (من) مضافاً، على خلاف غيره من الظّروف الأخرى التي عرّجنا عليها.

3.2.2.2 دخول الجارّ على ظرف المكان (سواء)

ورد هذا الظّرف، في لغتنا، مقصوراً بكسر السّين أيضاً هكذا: (سوى)^(٢)، ومن المعلوم أنّ هذه الكلمة بقسميها تُستخدم للدّلالة في العربيّة على معانٍ تركيبيةٍ أخرى كالاستثناء وغيره، ومن بين تلك المعاني أنّها جاءت دالةً على معنى الظّرفيّة في التّركيب.

وتلزم بهذا المعنى، في أكثر كلام العرب، صورة تركيبية واحدة لا تغادرها غالباً، وهي ورودها مضافةً، ومجردةً عن حروف الجرّ. غير أنّه جاء في بعض كلام العرب خلاف ذلك، على قلة، فقد وردت سواء مجرورةً بـ (اللام)، كما في قول الأعشى:

(١) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٣: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢٥٢، وفيه ضبّطت أيضاً بضمّ السّين هكذا: (سوى).

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا فَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لسوائكا^(١)

ويتحدّث عنه ابن الشَّجَرِيّ في الأُمالي بقوله: " (سوى) في الاستثناء معدودة في الظُّروف، فهي في محلِّ نصب على الظُّرف، ومؤدّية معنى (غير)، فإن فتحت أولها مددتها ونصبتها نصب الظُّرف، فقلت: خرج القوم سواءَ زيدٍ، ولا يدخل الخافض عليها إلا في الشعر"^(٢). ثم يذكر الشَّاهد الذي سبق ذكره.

وبعيدًا عما يمكن أن يكون من خلافٍ حول إعراب هذه الكلمة^(٣)، نستطيع التعبير عن خروج (سواء) على قاعدتها التركيبية، التي تلزمها التجرد من الجارِّ، كما في الشَّاهد الذي مرَّ معنا، فرأينا كيف يخصُّ صاحب الأُمالي هذا المخالفة النَّحويَّة بلغة الشعر بعيدًا عن لغة النَّثر، ممَّا يدلُّ صراحةً على ضعف هذا التَّركيب في نظر النَّحاة عمومًا، سواءً في ذلك الشعر أو النَّثر، مع تحفُّظنا المُسبق على عدم جواز الفصل بين هذين المستويين حال دراسة قواعد اللُّغة.

على أن تمسَّكنا بهذه الفكرة دائميًا بين ثنايا الدِّراسة لا يقوم على إحساس النَّحاة أحيانًا بشذوذ التَّركيب، أو مخالفته قوانينهم النَّحوية فحسب، ولكنه ينبع من فهمنا العامَّ للتَّركيب بناءً على بسطهم القواعد وتفريعها.

(١) ويروى بلفظ: (جَوّ) بدل (جُلِّ)، انظر: ثعلب، أبو العبَّاس، أحمد بن يحيى، (ت ٥٢٩١)، (١٩٢٧م)، شرح ديوان الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، (ت ٥٧هـ)، المسمَّى، الصبح = المنير في شعر أبي بصير والأعشى الآخرين، مطبعة آدلف هلز هوسن، ق: ١١، ص: ٦٦، وسيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٢، ٤٠٨، والسيِّرافي، أبو سعيد، (ت ٣٦٨هـ)، (٥١٤٠٥-١٩٨٥م)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربيَّة، بيروت، ط ١: ص: ٢٢١، والقيرواني، ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة، ص: ٣٤٠، وابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ١: ٣٥٩، ج ٢: ٥٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٨٤.

(٢) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ١: ٣٥٩، وهو رأي سيبويه قبله، ذكره مع شاهد قيل الشَّاهد الذي ذكرته، وهو قول المُرَّار بن سلامة العجَلِيّ:

ولا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهمُ إذا جلسوا منَّا ولا من سوائنا

انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣١.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢٥٢-٢٥٥.

4.2.2.2 ورود الظرف (متى) مكان الظرف (وسط)

من المعروف لدى الدارسين أنّ (متى) أداة استفهام^(١)، تتضمن معنى الظرفية؛ فهي دوماً تستخدم للسؤال والشرط عن الزمن، كما في قولنا: متى النجاة؟ وعلى الرغم من هذا فإنها استخدمت في الدلالة تركيبياً، في حدود ضيقة، على معنى الظرفية المكانية المجردة من معنى الاستخبار، محلّ الظرف الأصلي القائم بهذا المعنى أصالةً، المتمثّل بلفظ (وسط).

ومن الشواهد عليه في هذا المعنى من الأمالي، قول أبي ذؤيب الهذلي^(٢):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضْرٍ
لَهْنَ نَيْجٍ

إذ يفسر صاحب الأمالي موطن الشاهد فيه على أنّ دلالة: متى لَجَجِ: وسط لَجَجِ، ويحتج على ذلك أيضاً بقول العرب، الذي يرويه الكسائي: أَخْرَجَهُ مِنْ مَتَى كُمَّه^(٣) أي: أخرجته من وسط كُمَّه^(٤).

وينسب هذا المظهر التركيبي إلى لغة هذيل، و يقال عنده: إنَّ (متى) جاءت فيه بمعنى حرف الجرِّ (من)^(١).

(١) "الأدوات" اصطلاح يميل أكثر المُحدثين إلى استخدامه في التعبير عن بعض الكلمات التي تشترك في عمل محدّد داخل السّياق، بصرف النّظر عن كونها اسماً أو فعلاً أو حرفاً، كأن نقول: أدوات النّداء، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وغيرها.

(٢) وهو يُروى بروايات مختلفة، انظر فيه: السّكّريّ، أبو سعيد الحسين، (ت ٥٢١٢هـ)، (١٣٨٤-١٩٦٥م)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد السّتار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط ١، ج ١: ١٢٩، والفرّاء، معاني القرآن، ج ٣: ٢١٥، وابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج ١: ١٣٥، والهرويّ، الأزهيّة في علم الحروف، ص: ٢٠١، وابن منظور، لسان العرب، ج ٦: مادة (متى): ٤١٣١.

(٣) انظر: السّكّريّ، شرح أشعار الهذليين، ج ١: ١٢٩، والهرويّ، الأزهيّة في علم الحروف، ص: ٢٠١، وابن منظور، لسان العرب، ج ٦: مادة (متى): ٤١٣١.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٤.

ولا يختلف الخروج على القاعدة في هذا الشاهد الأخير عنه في البيت الذي سبقه، إلا أنَّ الأوَّل من تراكيب لغة الشُّعر، والثَّاني من تراكيب لغة النَّثر. ويحضرنني في هذه المسألة القول بخروج التَّركيب النَّحويِّ الخاصِّ بسياق: (متى ووسط) على القاعدة النَّحويَّة من جوانب عدَّة، أبرزها: انتقال (متى) من دلالتها على معنى الزَّمن إلى دلالتها على معنى المكان، ومغادرتها معنى الاستفهام الملازم لها مع غيره من المعاني الأخرى إلى معنى تركيبِّيِّ غيره، وهو الإخبار الخالص، وحلولها مكان ظرف المكان وسط، الذي كان قياس العربيَّة فيه، أن يؤدي نفسه هذا المعنى، لا غيره من الأدوات. بناء على أكثر كلام العرب في الاستعمال.

5.2.2.2 تجرُّد الظرف (لذن) من الجارِّ (من)^(٢)

أورد العلماء في (لذن) عدَّة لغات^(٣)، أو بعبارة أدقَّ عدَّة أشكال بنويَّة صرفيَّة، أشهرها وأكثرها استعمالاً (لذن)، بفتح فضم فسكون، وليس المقام هنا أن نقف على هذه الأنماط؛ إذ ليست ممَّا يندرج تحت مادَّة الدِّراسة المقصودة بالبحث. أمَّا في الاستعمال، على مستوى التَّركيب، فالغالب فيها، وفق رأي جمهور النُّحاة، أن تُستعمل بـ (من)، حرف الجرِّ قبلها، إذ من القليل النَّادر أن تأتي دونه في كلام العرب^(٤)، ولم تأت في القرآن الكريم إلا ومعها (من)، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾^(٥)، وقال أيضاً في موضع آخر: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٦).

(١) انظر: السَّكْرِيّ، شرح أشعار الهذليين، ١٢٩، وابن جنِّي، المحتسب، حاشية المحقِّق: ج ٢: ١١٤.

(٢) قد يكون في إطلاقنا مصطلح الظرف على (لذن) المسبوقة بالجارِّ فيه شيء من التَّوسُّع؛ إذ تعرب في الواقع اسماً مجروراً بحرف الجرِّ.

(٣) انظر فيها: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣٣٩، وهذه اللغات هي: لذن، ولذن، ولذن، ولذن، ولذن، ولذ، ولذ، ولذ.

(٤) انظر فيها: سيبويه، الكتاب، ج ٤: ٢٣٣، وابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣٣٨.

(٥) الكهف: ٧٦.

(٦) النمل: ٦.

ويذكر صاحب الأملالي عليها، مجردةً من (من) قول الشاعر^(١):

فإنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتَرُ
لَدُنْ أَنِّي غُلَامٌ^(٢)

وكان على الشاعر، لو التزم النمط السائد فيها، أن يأتي بها مقرونةً بحرف الجرّ الخاص بها، فيقول: من لدن أني غلام، إلا أنه قد خرج باستعماله هذا على القاعدة التركيبية في هذا الظرف.

ومثله يذكر ابن الشجري، قول كثير^(٣):

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ
مَكَانٍ^(٤)

إذ يتابع الشاعر طريق سابقه في الخروج على القاعدة النحوية، ويتحى عن نمطها السائد في أكثر كلام العرب.

وقد عقد صاحب الأملالي بعد هذا البيت كلاماً طويلاً على هذا الظرف، من حيث دلالاته على المعنى، وإعرابه، وإضافته إلى الفعل، ومن حيث اللغات الكثيرة الواردة فيه عن العرب، وغيرها من المسائل الأخرى^(٥).

(١) عمرو بن حسّان، صحابي من شعراء الإسلام.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قنر)، ج ٥: ٣٥٢٥، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٧: ١١٢.

(٣) ليس في ديوانه، شرح إحسان عباس، (١٣٩١هـ-١٩٧١م) دار الثقافة، بيروت-لبنان، انظره بلا نسبة إلى قائل معين في: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٢٩٢هـ)، (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م)، المُنْصِفِ شرح كتاب التصريح لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ج ٣: ٥٢.

(٤) ويلاحظ زيادة اللام في كلمة: (لكالهائم)، وقد أشار لهذا ابن الشجري بعد البيت، انظر: الأملالي، ج ١: ٣٣٩.

(٥) انظر: ابن الشجري، الأملالي، ج ١: ٣٣٩-٣٤١.

6.2.2.2 تحلية الظرف (غُدوة) بـ (أل) وإضافته

يَعُدُّ النَحْوِيُّونَ كلمة (غُدوة) من ألفاظ المعرفة العلمية الدالة على حين معين، كما هو الحال في كلمة (بُكرة)، فنقول مثلاً: نَسَيْتَكَ أَمْسَ غُدوةً وَذَكَرْتُكَ الْيَوْمَ بُكرةً؛ فلذا لا يُستساغُ عند العلماء أن تُذكر في السِّيَاقِ محلاةً بالألف واللام أو مضافةً.

يقول الفرّاء: "والعرب لا تُدخل الألف واللام في الغُدوة؛ لأنّها معرفة بغير ألف ولام، سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغُدوة قطُّ، يعني غداة يومه، وذلك أنّها كانت باردة، ألا ترى أنّ العرب لا تضيفها، كذلك لا تدخلها الألف واللام. إنّما يقولون: أتيتك غداة الخميس، ولا يقولون: غُدوة الخميس، فهذا دليل على أنّها معرفة"^(١).

ويضيف ابن الشَّجَرِيّ في السِّيَاقِ نفسه قوله: "إنَّ حقَّ الألف واللام الدُّخولُ على النَّكرات، وإنّما دخلتا في الغُدوة؛ لأنّك تقول: خرجنا في غداةٍ باردةٍ، وهذه غداة طيبة"^(٢). وهو يقصد أنّ الأولى بـ (الألف واللام) أن يدخلها لفظ غداةٍ لا لفظ غُدوة؛ لأنّ التعريف يدخل النَّكرات لا المعارف.

بيد أنّ سيبويه يذكر رأياً للخليل، يزعم فيه أنّه يجوز القول: أتيتك اليوم غُدوةً وبُكرةً، فنجعلها بمنزلة ضحوة^(٣)؛ إذ يفهم من كلام الخليل أنّهما في هذا الاستعمال نكرتان لوجود تنوين التّكثير في آخرهما.

وبالعودة إلى الأمالي نجد ابن الشَّجَرِيّ يذكر في قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٤) قراءة عن ابن عامر: "بالغُدوة"^(٥)، إذ دخلت الألف واللام فيها على (غُدوة) العلم المعرفة، وهو مخالفٌ رأي الجمهور في عدم جوازها التّحلي بهما.

(١) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢: ١٣٩.

(٢) ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ٢٢١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٢٩٤.

(٤) الكهف: ٢٨.

(٥) وهي تُنسب إلى غيره أيضاً، انظر فيها: الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢: ١٣٩، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٤: ١٣٩، وابن الجزريّ، الحافظ أبو الخير مُحمَّد بن محمد الدمشقيّ،

ويورد أيضاً بعد هذه القراءة كلاماً طويلاً، يوجّه من خلاله قراءة ابن عامر، متضمناً طائفةً من الآراء اللغوية النحوية التي ينسبها في الغالب إلى أصحابها^(١). وبناءً على ما أوردته من مقدّمة لهذا العنوان خرج ظرف الزّمان الذي بين أيدينا على نمطه التركيبيّ السائد في الاستعمال، فهو فضلاً عن كونه معرفةً بالعلميّة في الأصل، دخله التعريف من جهة الألف واللام، فالتقى عليه معرّفان، وهذا ممّا يُعدُّ مخالفاً رأي العلماء، وخارجاً على قواعدهم التركيبيّة.

7.2.2.2 إضافة ظرف الزّمان إلى جملة الابتداء

الأصل كما يرى النّحاة أن تُضاف ظروف الزّمان إلى الجمل الفعلية لا إلى الجمل الاسميّة، لجامع الشبه بينهما؛ من حيث إنّ الأفعال أحداث متقضية، والزّمان حدث متقضّ كما يقولون^(٢).

وقد خلا النصّ القرآني من إضافة الظرف إلى الجملة الاسميّة تماماً، لكنّه جاء مؤكّداً إضافته إلى الجملة الفعلية في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾^(٣)، وقوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(٤).

والحق أنّنا لا نلمس في كلام النّحويين مُجملاً ما يشير إلى عدّهم إضافة ظرف الزّمان إلى جملة الابتداء من الشاذ أو القليل أو اللّحن إن جاز لنا التعبير، على الرغم من أنّ واقع الاستعمال التركيبيّ في هذا السياق يفرض علينا أن ننظر إلى الموضوع من هذه الوجهة نظرة جديدة، خاصةً إذا كان مقصود الكلام ظرف الزّمان المتمثّل في لفظ: (يوم) تحديداً.

(ت ٨٣٣هـ)، (د.ت)، النّشر في القراءات العشر، إشراف: علي محمّد الضّبّاع، دار الكتب

العلميّة، بيروت- لبنان، ج ٢: ٢٣٨،

(١) انظر: ابن الشّجري، الأمالي، ج ١: ٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر: ابن الشّجري، الأمالي، ج ١: ١٩٩، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج ٣: ١٦.

(٣) غافر: ٥٢.

(٤) المعارج: ٤٣.

ومن النادر جدًّا، في حدود ما أعلم، أن تلي جملة الابتداء كلمة (يوم) الدالة على معنى الزمان الظرفي الذي يقصده النحاة، المتأتّي عن التركيب، لا عن مطلق الزمان كما يمكن أن يفهم من الكلمة نفسها.

ونقف على شاهدين لابن الشجريّ، يوردها على إضافة (يوم) إلى جملة الابتداء، الأوّل منهما قول أعشى تغلب^(١):

وَنَحْنُ قَتَلْنَا مُصْعَبًا قَدْ عَلِمْتُمْ بِمَسْكِنِ يَوْمِ الْحَرْبِ أَنْيَابُهَا
خُضْرُ

والثاني قول القطاميّ:

الضَّارِبِينَ عُمَيْرًا عَنِ بَيْوتِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ
عَادِي^(٢)

والملاحظ أنّ ابن الشجريّ لم يذكر على هذا التركيب شيئاً من النثر، ولم يبح بما يدلّ على أنّ ما جاء منه في البيتين من الضّرورة، تلك العبارة التي يستحضرها كثيراً كلّما اصطدم بشواهد تخالف المألوف في سياق النثر؛ وربّما وسعني تعليل ذلك بأنّه يرى الضّرورة فيما لا مندوحة عنه، والشاعران كان أمكنهما تجنب هذه المخالفة، لو أرادا، دون التأثير في الوزن أو القافية، اللذين يعدّان من عماد الشعر. غير أنّ التعريف المشهور للضّرورة لا يستند في الواقع إلى ما ليس عنه مندوحة، بناء على آراء أكثر القدماء^(٣)، وما فهمه الدارسون المُحدثون من كلامهم في هذا الاتجاه^(٤).

(١) انظر: ثعلب، شرح ديوان الأعشى، ص: ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) انظر: القطاميّ، عمير بن شبيب بن عمر، (ت ٥١٠١هـ)، (١٩٦٠م)، الديوان، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ص: ٨٨، ورواية شطره الأوّل فيه: (الضّارِبون عُميراً في ديارهم)، والمبرّد، المُقتضب، ج ٤: ١٤٥، ورواية شطره الأوّل هناك: (الضّارِبون عُميراً عن ديارهم).

(٣) انظر: البغداديّ، خزائن الأدب، ج ١: ٣١، والسُّيوطيّ، الاقتراح، نسخة حيدر باد، ص: ١٢.

(٤) انظر: عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة، ص: ١٦٣.

ولعل كلامي السابق يُفهم منه ميلي الأکید إلى خروج التّركيب على القاعدة النّحويّة في هذه المسألة، وإن لم نجد في كتب النّحاة كلامًا صريحًا على تمييزهم إضافة هذا الظرف أو غيره من ظروف الزّمان بين تراکيب الجمل الفعلية والاسمية.

3.2.2 المفعول المطلق

لعلّ أبرز ما جاء في عبارات أكثر علمائنا القدامى في حدّ المفعول المطلق، هو أنّه المصدر المنتصب، توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده^(١). وسواء أكان عامله أم مبيّنًا نوعه أو عدده، يبقى يدلّ على معنى التّوكيد المطلق في هذه الثلاثة دائميًا^(٢).

إذ التّوكيد ناشئ بطبيعة الحال عن التّكرار في المادّة اللّغوية بين صيغة الفعل وصيغة المفعول المطلق، وهي الصّفة المشتركة بين هذا الباب وباب التّوكيد الصّريح في العربيّة.

ومما يمكن دراسته تحت باب المفعول المطلق مخالفًا التّأصيل العامّ للعلماء في صورته، بحسب ما جاء في الأمالي، مسألنا التزام بعض المصادر الدّالة عليه هيئة واحدة لا تغادرها، ومجيئه مؤدّيًا معنى الفعل؛ ومن المؤكّد أن يتخلّل هاتين المسألتين حديثٌ عن قضايا أخرى فيه تخصّ فكرة الدراسة، يصعبُ فصلها في عناوين مستقلة.

1.3.2.2 ورود المفعول المطلق في قوالب تركيبية ثابتة

ربّما وقر في أذهاننا، طلبًا وباحثين، ونحن نقلّب كلام نحائنا السّلف في المفعول المطلق، قدرتنا متكلّمين على الإتيان بمصادر من اللّغة، لها أفعالها المعروفة لتأدية معنى توكيد الفعل عامّةً في التّركيب الإسناديّ للجملّة الفعلية، إذ يمكننا أن نصوغ تركيبًا من الفعل (حضر)، على سبيل المثال، مصدرًا منصوبًا

(١) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٥٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ١٠٩، وابن

هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ص: ٢٢٤، وحسن، النّحو الوافي، ج ٢: ٢٠٩.

(٢) انظر: حسن، النّحو الوافي، ج ٢: ٢٠٩.

يدلُّ على المفعول المطلق بقولنا: (حضر النَّاسُ إلى الحفل حضوراً، أو حضر النَّاسُ إلى الحفل حضوراً قوياً، أو حضر النَّاسُ إلى الحفل حضور المبتهجين)، إذ تصرف المفعول المطلق في السِّياق على أنماط تركيبية مختلفة، كلُّها واردٌ ومقبول في قياس العربية.

ولقد حفظت لنا عربيتنا إلى اليوم عبر حياتها أنماطاً تركيبية ثابتة، عدّها العلماء من قبيل المفعول المطلق، دون أن يقدّموا لنا دليلاً مقنعاً على رأيهم هذا. ويورد ابن الشَّجريّ عليها بعض النَّمادج، التي تدور بكثرة في معظم كتب النُّحو، وهي^(١): (سبحانَ الله، وعمرَكَ اللهُ، وقعدَكَ اللهُ، وريحانَه، وغفرانَكَ).

وقد أتبعها كلاماً طويلاً، يفصح من خلاله عن آراء بعض العلماء، أمثال سيبويه والمبرد غيرهما، في تقدير الفعل العامل فيها النُّصب على المصدرية^(٢). وإذا أخذنا برأي العلماء القائل بوجود عامل من جنس المفعول المطلق، يجلب في آخره النُّصب، كما في المثال السَّابق الذي أوردته، فسجد أنفسنا أمام مشكلة تقدير هذا العامل في الأنماط النُّحوية الثابتة التي ذكرها ابن الشَّجريّ. هل يمكننا ونحن ننظر إلى دراسة اللُّغة بمنظور وصفيّ أن نتقبل بسهولة كلام النُّحاة في تقدير الفعل في هذه الأنماط؟ هل قصد العربيّ فعلاً من قوله: سبحانَ اللهُ، أسبَّح اللهُ تسبيحاً؟ أم أنّ عبارته هذه تحمل في طياتها معنى آخر، لا يمسُّ من قريب ولا من بعيد مقصود النُّحاة؟ هل يمكن عدُّ (سبحانَ اللهُ) عبارة تحمل انفعالا داخلياً لدى ابن اللُّغة، يشبه إلى حدٍّ بعيد ما تحمله عبارة التَّعجب القالبيّة التَّالية: ما أرْحَمَ اللهُ!.

في نظري ليس سهلاً أن نربط بين (ريحانَه) وتفسيرها عند العلماء بحد قولهم: استرزقك استرزاقاً، أو استرزق اللهُ استرزاقاً، والكلام السَّابق ينطبق برمته على البواقي من صور المفعول المطلق عند العلماء^(٣).

(١) انظر في الأمالي المواضع الآتية: ج ٢: ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٤.

(٢) انظر: ابن الشَّجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٠٦-١١٣.

(٣) انظر في الصُّور التي ذكرتها وغيرها: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٢٢-٣٢٦.

ولماذا لا يمكن أن تأتي هذه الأنماط بأشكال المفعول المطلق الأخرى التي ذكرتها؟ لماذا تلتزم هذه الصورة النمطية لا غير؟ أسئلة كثيرة يمكن طرحها على النحاة، ولربما يجيبون لنا عنها من منظورهم في المعالجة، ومن رؤيتهم الخاصة في التحليل النحوي، غير أنني أعتقد أن العلماء وصلوا في دراستهم إلى هذه النتيجة جرّاء تفكيرهم المنطوق دومًا من العامل الذي يقف وراء جلب العلامات الإعرابية في آخر الكلمات، نظروا إلى الفتحة في آخر التراكيب فأعملوا فكرهم، لا بالوصف الذي لو التزموه لأراحوا أنفسهم من العناء، ولكن بفكر العقل والمنطق الذي تمثّلوه.

نظرة النحاة هذه أبعدهم، في الواقع، عن دراسة الأنماط القالبية في العربية دراسة خاصة تقوم على وصفها، والكشف عن وظائفها التركيبية، ودلالاتها المعنوية في السياق، ولربما لو فعلوا ذلك لجاءوا بشيء كثير، الذي يمكنه أن يعيد النظر فيها من جديد، ويوصل لها تأصيلًا مستقلاً.

وهذا لا يتوقّف على الشواهد التي ذكرت في هذا الباب فحسب، ولكن هناك طائفة من المسائل التركيبية في أبواب النحو المختلفة ينطبق عليها التحليل نفسه. فالمفعول المطلق على هذه الهيئة مع أمثلة أخرى كما في: (تَبّاً لَكَ، وويحَاكَ، وحنانيك، ودواليك، ولبيك، وسعديك)، لا يخرج على قواعد النحويين في الحقيقة بقدر ما يخرج على تفكيرهم ومنطقهم في التّأصيل والتّقييد؛ وهم بلا شك يعدّونها مفاعيل مطلقة دون أن يصفوها بالضعف أو القلّة، أو بما يحلو لهم أن يصفوا كلّ ما خالف الكثرة من تراكيب اللّغة، في أبواب النحو المختلفة.

وقد وردت بعض هذه النّماذج مسبوكَةً في الشّعر، كما في قول الشّاعر^(١):

(١) انظر: ابن أبي الصلّات، الديوان، ما نسب له ولغيره، ص: ١٦١، وسيبويه، الكتاب، ج: ١، ٣٢٦، وقد أشار المحقّق هناك إلى نسبه لورقة بن نوفل ولزيد بن عمرو بن نفيل، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج: ١، ٣٧، والبغدادي، خزّانة الأدب، ج: ٣، ٣٨٨، والكاتب، سيف الدّين وأحمد عصام الكاتب، شرح ديوان أميّة بن أبي الصلّات، دار مكتبة الحياة للطباعة والنّشر، بيروت- لبنان، ص: ٣٧.

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ

وفضلاً عما مرَّ بنا فقد أدخل الشاعر إلى بيته تركيباً غريباً في (سبحان)، يمكن من خلاله الحكم بخروجها على القاعدة؛ إذ جرَّدها من الإضافة الملازمة لها ونوتها. وقد نثر ابن الشَّجَرِيّ في هذا السياق حديثاً، لا يتفق ورؤيتنا في الدِّراسة القائمة على التحليل المبنيّ على الوصف، فهو يقول هناك: "وأقول: إنّه لمّا صار علماً للتَّسْبِيح، وانضمَّ إلى العلميَّة الألف والنون الزائدتان، تنزَّل منزلة (عثمان)، فوجب ترك صرفه، وقد قطعوه عن الإضافة، ونوتوه لأنهم نكروه، وذلك في الشعر" (١). ومن الخروجات على القاعدة في (سبحان) أيضاً قطعها عن الإضافة كما في قول الأعشى (٢):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَنُورُهُ
سُبْحَانَ مِنْ عُنُقَمَةِ الْفَاخِرِ

وأورد ابن الشَّجَرِيّ شاهداً على مجيء (سبحان) محلاة بالألف واللام كما في:

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٣)

وكل هذه الصُّور التي جاءت عليها (سبحان) في الشُّواهد السابقة تشكّل مظهرًا واضحًا من مظاهر خروج المفعول المطلق على القاعدة النحويَّة الخاصَّة بتركيبه.

(١) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ١٠٧.

(٢) انظر: حسين، محمد محمد، (١٩٥٠م)، شرح ديوان الأعشى، مكتبة الآداب، القاهرة، ص:

١٤٣، وسيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٢٦، والمبرِّد، المقتضب، ج ٣: ٢١٨، والفارسيّ، المسائل

البصريّات، ص: ٤١٠، وابن جنِّيّ، الخصائص، ج ٢: ١٩٧، ٤٣٥، ج ٣: ٣٢، وابن

يعيش، شرح المفصل، ج ١: ٣٧، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٣: ٣٩٧.

(٣) بلا نسبة في: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ١٠٨، والسُّيُوطِيّ، همع الهوامع، ج ٢: ٨٦،

والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٧: ٢٤٣.

2.3.2.2 إحلال المفعول المطلق محلَّ الفعل

يأتي المفعول المطلق زيادةً على تأديته معنى التوكيد المتأصل فيه، دالاً على نوع عامله أو عدده، وتعبير النحويين عن بعض مصادره المنصوبة، التي ليس لها عامل ظاهر في التركيب، بأنها مصدرٌ أو مفعول مطلق حلَّ محلَّ الفعل خارجاً عن حدِّ وصفهم المفعول المطلق في الأصل عند تعريفه؛ إذ ليس من مهمّة المفعول المطلق في السياق أن يحلَّ محلَّ الفعل، ليقوم بدور أحد طرفي الإسناد.

ولو تأملنا تعريف ابن هشام للمفعول المطلق بقوله: "وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه"^(١). سنجد تعارضاً واضحاً بين عبارة المصدر الفضلة والمصدر الحالّ مكان الفعل تركيبياً؛ إذ لا يمكن للمفعول المطلق على هذه الهيئة أن يكون فضلةً مطلقاً، إذ إنّ حلوله مكان الفعل يعني أنه ليس فضلة، بل عمدة إسنادية لا يمكن للجملّة أن تتخلى عنها.

وقد ذكر صاحب الأمالي على هذا النوع من المفعول المطلق قول الكميت بن زيد الأسديّ من قصيدة، مدح بها بعض ملوك بني أمية^(٢):

صَرَّ رَجُلَ الْغُرَابِ مُلْكُكَ فِي النَّا
سِ عَالِي مَن أَرَادَ فِيهِ الْفَجُورَا

ويعدُّ نصب عبارة: (صَرَّ رَجُلَ الْغُرَابِ) من النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ إذ تقدير الكلام: صَرَّ الْبِلَادَ مُلْكُكَ مِثْلَ الصَّرِّ الْمَعْرُوفِ بِرَجْلِ الْغُرَابِ^(٣).

فضلاً عن كونه يُعدُّ ركناً إسنادياً بوقوعه مكان الفعل، ممّا يسهّل خروجه على قاعدته النحوية بمجيئه عمدة إسنادية، فقد مثلت هذه التراكيب أيضاً، باعتقادنا، جملةً اسمية مؤلّفة من مبتدأ وخبر، تساويًا في التعريف بالإضافة إلى كلّ منهما، وإنَّ عدّه

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٢٢٤.

(٢) انظر: الكميت بن زيد الأسديّ، (ت ١٢٦هـ)، (٢٠٠م)، الديوان، جمع وتحقيق وشرح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ١، ص: ١٨٣، وابن منظور، لسان العرب، مادة: (غرب)، ج ٥: ص: ٣٢٣٠، ورجل الغراب: ضرب من صرّ الإبل شديد، لا يقدر الفصيل على أن يرضع معه، أو ينحلّ.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٣٣.

النُّحَاة من باب المفعول المطلق بتأويل غير مقنع، جرّه إلى أذهانهم علامة الفتحة على آخر كلمة صرّ. ولربّما لو كان مكانها من العلامات علامة الضّمة مثلاً، لوصلنا عنهم كلام آخر حولها، يؤدي في النهاية إلى ضمّ هذا التركيب إلى باب نحويّ آخر.

وفي موضع آخر من الأمالي يذكر ابن الشّجري أيضاً قول أبي الصّلت التّقيّ: اشربْ هنيئاً عليك التّاجُ مُرتَفَقاً في رأسِ عُمدانَ داراً منكَ محلّالاً^(١) وفيه يوجّه كلمة (هنيئاً) على أنها مفعولٌ مطلق، أو مصدر حلّ محلّ الفعل، ويتخلّل توجيهه هذا عبارات كثيرة على اشتقاق المصدر واسم الفاعل وغيرهما، كما يورد فيه أيضاً رأياً لأبي عليّ الفارسيّ، يرى فيه أنّ (هنيئاً) حال وقعت موقع الفعل لا مصدر^(٢)، يقول أبو عليّ الفارسيّ بنصه: "فكما قامت هذه الظروف مقام الأفعال، فصارت بمنزلها، فكلّ واحد من ذلك بدلا من فعل، كذلك الحال في قولنا: هنيئاً، ومثل قوله: اشرب هنيئاً"^(٣).

وفي السيّاق نفسه يُسهب المصنّف شارحاً على البيت من حيث عدم جواز ظهور الفعل مع المصدر النائب عنه، القائم مقامه كما في قوله: سقيّاً له ورعيّاً، وكذلك من حيث إنّ الحال مشبهة بالظرف، إذ لا يجوز أن تجتمع مع الفعل الذي هي عوض عنه، موضّحاً كلام أبي عليّ الفارسيّ السّابق^(٤).

ومثل بيت أبي الصّلت التّقيّ السّابق قول سحيم عبد بني الحساس^(٥):

(١) انظر: ابن أبي الصّلت، الدّيوان، ما نسب إليه وإلى غيره، ص: ١٧٧، ضمن أبيات قالها في

مدح بن ذي يزن بعد انتصاره على الأحباش، والبيت في الدّيوان: فاشرب بدل : اشرب.

(٢) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ١: ٢٤٨.

(٣) الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٢٤-٢٠٠٤م)، المسائل الشّيرازيّات،

تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا للتّوزيع والنّشر، الرياض - المملكة

العربيّة السّعوديّة، ط: ١: ج: ١: ٢٧٣.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ١: ٢٣٣-٢٣٥.

(٥) انظر: سحيم، عبد بني الحساس، (ت حوالي ٣٥هـ)، (١٣٦٩-١٩٥٠م)، الدّيوان، تحقيق:

عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ص: ١٧، وروايته هناك:

اعتشرنا علالةً، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ١: ٣٤٥.

جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عَاقِلَةً حُبُّ مُسْتَسِرًّا
وَبَادِيَا

وعنده يجيب ابن الشَّجَرِيّ عن سؤال وجه إليه، حيث يُعدُّ كلمة (جنونًا) منصوبةً على المصدر، أي جُنِنْتَ جنونًا، ثم يأتي بعد ذلك على كلمات البيت يعربها واحدةً واحدةً^(١).

ثم ينهي شواهد على هذه المسألة بقول الخنساء^(٢):

تَعَرَّقَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزَا
الدَّهْرُ قَرَعًا وَغَمْرًا

ويعلق عليه بقوله: "وانتصاب (نهسًا وحزًا) بتقدير: نهسني نهسًا، وحزني حزًا، وإضمار ناصب المصدر المأخوذ من لفظه كثير الاستعمال، كقولهم: ما أنت إلا أكلاً وشربًا، يريدون: تنام نومًا، وتأكل أكلاً، وتشرب شربًا"^(٣).

كما أنه يرى جواز توجيه (نهزا وحزا) على الحال، ووقوع المصدر في موضع اسم الفاعل، وموضع اسم المفعول حالًا مما اتسع استعماله، وغير ذلك من الوجوه التي يوردها فيه^(٤).

ولا أزال أتمسك بقولي: إنَّ المفعول المطلق على هذه الصورة قد خرج على القاعدة، من جهة أنه خرج من حيز الفضلات ليدخل حيز العُمد الإسنادية بحلولة محلِّ الفعل، الذي هو في الأصل ركن أصيلٌ في الجملة الفعلية.

(١) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣٤٥-٣٤٨.

(٢) من أبيات تبكي بها من هلك من قومها: انظر: ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ)، (١٤٠٩-١٩٨٨م)، شرح ديوان الخنساء، تحقيق: أنور أبو سويلم، نشر بدعم من جامعة مؤتة، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط ١، ص: ٢٧٣، والمعري، أبو العلاء أحمد بن سليمان، (ت ٤٤٩هـ)، (١٤٠٤-١٩٨٤م)، الصَّاهل والشَّاحج، تحقيق: عائشة عبد الرَّحمن بنت الشاطي، دار المعارف، ط ٢، ص: ٦٨٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢: ٣٨.

(٣) ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣٦٩.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣٦٩-٣٧٠.

3.2 المحمول على المفعول به

يتناول هذا العنوان بعض المسائل المتعلقة بالنداء، كحذف المنادى، والجمع بين أداة النداء والمنادى في قولنا: يا اللهم، وتنوين المنادى العلم بالضم، ومسألة النصب بنزع الخافض، التي سنسبسط القول حولها في عنوان واحد.

1.3.2 النداء

يميل جمهور النحاة إلى عدّ المنادى نوعاً من المفعول به، وإلى أنّ العامل فيه فعل لازم الحذف مقدّر، فأنت حين تقول: يا عمر، قدّرتَ فعلاً محذوفاً، فكأنك أردتَ القول: أنادي عمر، أو أدعوه، وأمّا إعرابه فما جاء منه مضافاً فهو منصوب، وما جاء مفرداً فهو في محلّ اسم منصوب، على العموم، دون أن ندخل إلى فروعه وتفصيلاته.

ويقول سيبويه في هذا المسار: "اعلم أنّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ، وهو في موضع اسم منصوب"^(١).

وجاء في شرح المفصل: "اعلم أنّ المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً"^(٢). ثمّ يفسّر بعد ذلك كلام سيبويه السابق، بما يندرج تحت باب النداء عامّة^(٣).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢: ١٨٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ١٢٧.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ١٢٧.

ويعبر الإسفراييني^(١)، مستوحياً عبارة سيوييه بقوله: إنَّ المنادى منصوب بفعل لازم الحذف بِنِيَابَةِ (يا) عنه، فأصل قولك يا عبد الله: يا إِيَّاكَ أعني، وقد حُكي: يا إِيَّاكَ، كما حُكي يا أنت^(٢).

وقد تناول أحد الباحثين المُحدثين، في دراسة مستقلة، أسلوب النداء، مطبّقاً عليه في الدِّراسة نظرية التَّوليد والتَّحويل المعاصرة، إذ بيَّن فيها كيف كان أصل النِّداء في البنية العميقة مع الفعل، وكيف أنَّه ينتقل إلى معانٍ سياقيَّةٍ أُخرى، كالإغراء وغيره من خلال النَّظرة العميقة إليه، كما أشار أيضاً إلى آراء بعض علمائنا المعاصرين في ذلك، أمثال محمد علي الخولي، وميشال زكريا، وحسام البنهساوي^(٣).

1.1.3.2 حذف المنادى

من المعروف أنَّ علماءنا النِّحاة تناولوا في مصنِّفاتهم، في باب النِّداء، مسألة حذف حرف النِّداء، وهو عندهم تركيب نحويٌّ جائز، إذ يمكن حذفه مع بقاء تقديره في الذِّهن، إلا أنَّهم لم يقفوا كثيراً، في حدود ما أعلم، عند مسألة حذف المنادى نفسه؛ إذ ليست من الأشياء الممكنة عندهم، وإن رأوا حذفه في عبارةٍ من مثل: يا رعاك الله. وما يشببها ممَّا لحقت فيه الأداة الفعل.

(١) الإسفراييني: نسبة إلى مدينة إسفرايين الإيرانية التي تقع في محافظة خراسان الشماليَّة.

(٢) انظر: الإسفراييني، تاج الدِّين محمَّد بن أحمد، (ت ٥٦٨٤هـ)، (١٩٩٦م)، اللُّباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعريّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط ١: ص: ٨٧، والإسفراييني هذا من أصحاب المدرسة البغداديَّة، التي نهجت سبيل الاختيار من آراء البصريين والكوفيّين، كما يرى المعريّ محقق الكتاب، انظر الكتاب نفسه، ص: ٥.

(٣) انظر: أبو عاصي، حمدان رضوان، (٢٠٠٨م)، تراكيب أسلوب النِّداء في العربيَّة، دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللُّغة التَّوليديّ، مجلة الجامعة الإسلاميَّة، سلسلة الدِّراسات الإنسانيَّة، مجلد (١٦)، عدد (١)، كلية فلسطين التَّقنية- دير البلح، ص: ٢٢٩-٢٣٠.

ويعنى هذا إن حدث سقوط الفعل وسقوط المنادى من التركيب معاً، وهو مما لا يمكن قبوله تركيبياً عند النحويين. ومما يعدُّ أيضاً خارجاً على القاعدة النحويّة في تأصيل أسلوب النداء.

وقد ذكر ابن الشَّجَرِيّ أثناء تناوله ضروباً مختلفةً من الحذف في الأبواب النحويّة، شاهدين على حذف المنادى، الأول منهما في قراءة من قرأ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(١)؛ حيث عدَّ بعض النحاة المنادى على هذه القراءة، محذوفاً، إذ خُفِّت اللام في (ألا)، فكان المراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله^(٢). وتأولَه ابن الشَّجَرِيّ كذلك عند كلامه على هذه القراءة^(٣).

وقد أتبع المصنّف أيضاً الآية الكريمة السابقة بقول الشاعر^(٤):

يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانٍ مِنْ
جَارِ

وقول الآخر^(٥):

أَلَا يَا إِنِّي سِنْمٌ لِأَهْلِكَ
فَاقْبَلِي سِنْمِي

(١) النمل: ٢٥، وقراءة تخفيف اللام من (ألا)، قرأ بها أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، وحسن، وحُميد الأعرج، والكسائيّ، وأبو جعفر يزيد بن القَعْقَاعِ، ورُوَيْسٌ عن يعقوب، وتروى عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢: ٢٩٠، وابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ص: ٢٧٠، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج ٧، ص: ٦٥-٦٧، والبنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج ٢: ٣٢٥،

(٢) انظر: ابن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة، ص: ١٧٦، وفيه يذكر أمثلة أخرى على حذف المنادى غير الآية الكريمة.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٦٩.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ٢١٩، والصيمريّ، التّبصرة والتّذكرة، ج ١: ٣٦٠، وابن هشام، مغني اللّبيب، ج ٤: ٤٥٠، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣: ١٨٦.

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلم)، ج ٣: ٢٠٨٠، وروايته هناك:

أَنائِلَ إِنِّي سِلْمٌ لِأَهْلِكَ فاقْبَلِي سِلْمِي

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

إذ أراد الأوّل في بيته: يا هؤلاء لعنة الله على سِمعان، والآخرُ في الثّاني: أيا هذه^(١).

ولا نحتاج في مثل هذه المواضع إلى حجّة قويّة للذهاب إلى أنّ المنادى قد خرج في نحو هذه التراكيب على قاعدته النحويّة، التي تلزمه أن يكون ظاهرًا ملفوظًا في سياقه، ولا يضرُّ بطبيعة الحال رأي بعض النحاة من القول بأنّ هذا التّركيب ليس بابه النّداء، كما يرى ابن جنّي^(٢)، ما دما نتمثّل معنى النّداء في التّركيب من جهة، وبالاعتماد على رأي بعض السّلف في عدّه نداءً من جهة أخرى. وأحب أن أشير إلى أن هذه المخالفة النحويّة في حذف المنادى أدت إلى ارتكاب مخالفة تركيبية أخرى تتمثّل في موالة أداة النّداء للفعل من جهة، وإلى موالاتها للجمله الخبرية من جهة أخرى^(٣).

2.1.3.2 الجمع بين أداة النّداء والمنادى في تركيب (يا اللّهم)

ليس المقصود من العنوان مطلق الجمع بين النّداء وأدواته، بل على النقيض تمامًا، إذ لا يمكن للنحاة أن يتصوروا أبدًا عدم ضمّ المنادى إلى أدواته، إذ يترتب عن ذلك سقوط المنادى، وهو ما لم يجوزه العلماء إلا في شواهد معدودة، قبلها بعضهم فتأولوها، وأنكرها آخرون فردوها، وقد أتينا على بعضها سابقًا.

ولكن المراد بالتّحديد هنا هو اجتماع أداة النّداء مع المنادى في تركيب يراه معظم النحويّين، وهو النّداء المركب في قولهم: يا اللّهم، إذ اجتمعت الأداة (يا) مع المنادى الله بوجود العوض عن الأداة وهو حرف الميم، إذا الأصل أن يقال: اللّهم وحدها دون الأداة، كما يقولون^(٤).

وأورد ابن الشّجريّ شاهدًا على ذلك قول الشّاعر:

(١) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٧٠.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ٢: ١٩٦، ٢٧٨، ٣٧٦.

(٣) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٧٠، ٤١٤.

(٤) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٤: ٢٣٩، والسّيرافي، ضرورة الشعر، ص: ١٢٨، وابن جنّي،

سر صناعة الإعراب، ص: ٤١٩، والصّيمريّ، التّبصرة والتّنكرة، ج ١: ٣٥٦

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَأَ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(١)

وجاء في حديثه عليه أن ممّا خصّ به النداء قولهم: اللهم، ولم يستعملوا فيه حرف النداء، إلا أن الشاعر استعمل أداة النداء اضطراراً، ويعلّل ذلك بأنهم لم يجمعوا بين الميم وحرف النداء؛ لأنهم إنّما ضمّوا الميم إلى هذا الاسم، يقصد لفظ الجلالة، عوضاً من حرف النداء، ويشير إلى أنه قول البصريين وهو الصواب، لا ما ذهب إليه الفراء من قوله: إنّ الميم مأخوذة من فعل، وأنهم أرادوا: يا الله أمنا بخير، أي اقصدا، فحذفوا همزة (أَمْ) تخفيفاً، ثم يذكر بعد ذلك طائفة من آرائه وآراء غيره من العلماء في هذه المسألة، منتقلاً بعدها إلى الحديث عن الأسماء وكيفية استعمالها في النداء^(٢).

ووفقاً لآراء أكثر العلماء في عدم جواز الجمع بين أداة النداء والمنادى في تركيب اللهم باعتبار أن الميم عوض عن الأداة، يجوز لنا الذهاب إلى خروج تركيب النداء في هذا الموضع على قاعدته النحويّة التي صرح بها النحاة للنداء في هذه المسألة.

وما لفت انتباهي حقاً مقالة قديمة قصيرة لأحد الباحثين، يتحدّث فيها عن الأصل القديم لكلمة (بَعِيم)؛ إذ يقول إنّ العلماء ذكروا صنماً سمّوه (البعيم)، ولم يصفوه وصفاً يبيّنه لنا أو يذكر أصله، وهو يرى في هذا اللفظ أنه تخفيف (البعليم)، ويراد به (البعول) جمع بعول، وكان إليها للكنعانيين الذين جاؤوا السلف، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربيّة التي كانت في عهدهم، ويرى أيضاً أن الميم في البعليم للتّعظيم، وإن كانت في حدّ ذاتها للجمع، فهي تشبه قول العبريين (الوهيم)

(١) يُنسب هذا الرّجز إلى أميّة بن أبي الصّلت، وليس في ديوانه، وإلى أبي خراش الهذليّ، انظر: الفارسيّ، المسائل البغداديّات، ص: ١٥٩، السّكريّ، شرح أشعار الهذليّين، ج: ٣: ١٣٤٦، = والمبرد، المقتضب، ج: ٤: ٢٣٩، والسّيرافيّ، ضرورة الشعر، ص: ١٢٨، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ص: ٤١٩، ٤٣٠، والصّيمريّ، التّبصرة والتّذكرة، ج: ١: ٣٥٦.

(٢) انظر: ابن السّجريّ، الأمالي، ج: ٢: ٣٤٠-٣٤٤.

ومعناها بالحرف الآلهة، وهم لا يريدون به إلا الله الحقّ الواحد المفرد، وإن جمعه للتّعظيم....(١).

وعليه يمكن الرّبط بين تركيب (يا اللّهم) عندنا وتلك الكلمة في الكنعانيّة والعبريّة، ممّا يطمئن إلى القول بأنّه تركيب ساميّ في الأصل، وأنّ اللّهم وحدها لا تفيد النّداء، بل لا بدّ لها من أداة النّداء كي تفيد ذلك، وبذا ينقض قول النّحاة بعدم جواز الجمع بين أداة النّداء والميم المعوّض بها عنها في نداء اللّهم.

3.1.3.2 تنوين المنادى العلم بالضمّ

من القواعد المقرّره عند النّحاة أنّ المنادى العلم يبني على ما يرفع به من الضّم دون تنوينه في محلّ نصب، فنقول: يا عمرُ ويا محمّدُ، وليس لنا القول: يا عمرُ ويا محمّدُ، إذا أردنا رجلاً بعينه.
ومن أشهر الشّواهد النّحويّة في هذا السيّاق كما في الأمالي، أبيات الأحوص الأنصاريّ^(٢):

سَلامُ الله يا مَطَرُ عليها وليسَ عليك يا
مَطَرُ السّلامُ
فإنَّ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ أَنتهى فإنَّ
نِكَاحَهُمَ ما مَطَرُ حَرامُ
فطلّقها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يَغلُ
مَفرِقُكَ الحُسامُ

(١) انظر: مجلّة لغة العرب، السّنة السّابعة، ج ٢، ص: ١٣٧، ولم يذكر مؤلّف المقالة، وأرجح أنّها من تأليف صاحب المجلة نفسها: الأب أنستاس ماري الكرملّي.

(٢) انظر: الأحوص، محمّد بن سلام، (ت ٥١٠١هـ)، (١١٤١١-١٩٩٠م)، شعر الأحوص الأنصاريّ، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة، مصر، ط ٢: ٢٣٧، وانظر أيضاً: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ٢٠٢، والمبرد، المقتضب، ج ٤: ٢١٤، والفارسيّ، كتاب الشّعر، ص: ٦١، والسّيّرافي، ضرورة الشّعر، ص: ٤٢، والبغداديّ، خزّانة الأدب، ج ٢: ١٥٠.

وقد اختلف النحاة بين بنائه على الضم مع تنويه على قدر الضرورة، وحثهم في ذلك أنه مرفوع ما لا ينصرف، فلحقه التثوين على لفظه، كما في مذهب الخليل وسيبويه والمازني^(١)، وبين من اختار الرأي السابق مع عدم قبوله للحجة، ذاكراً حوله كلاماً طويلاً، لا يتسع المقام لذكره، كالزجاجي^(٢).

أمّا صاحب الأمالي، فيردّد كلام سيبويه في هذا الموضوع، ويرى أنّ الشاعر قد اضطر إلى هذه المخالفة اضطراراً، ضمن الحديث العام على البيت في حذف جملة الشرط، حيث يذكر بيتاً آخر يمثّل فيه على ما جاء في بيتي الأصوص، الأول والثاني، من حذف جملة الشرط^(٣).

والكلام على تنحي النداء عن قاعدته في العلم المنادي يكمن في أنّ المنادي كان حقّه وفق منظور النحاة أن يبقى متمسكاً بالضم بعيداً عن التثوين. كما أنّ الشاعر قد التزم تركيب النداء فجاء موافقاً للقاعدة التركيبية الخاصة به، في الشطر الثاني من البيت؛ فلم ينوّن المنادي، بل اكتفى بالضمّة في آخره فقط.

2.3.2 النصب بنزع الخافض

يرى النحويون أنّه لا يجوز أن يسقط حرف الجرّ، المتوسّط بين الفعل والاسم المسلّط عليه الفعل بالحرف، إلا في تركيب (أنّ وأن)، قياساً مطرّداً، وما جاء منه في غير ذلك يعدّ شاذّاً، لا يُقاس عليه، يُقتصر فيه على السماع في سياق النثر، وعلى الضرورة في سياق الشعر^(٤).

والمشهور في هذا الاسم، الذي حُذف الجارّ قبله، سواءً كان الحذف قياساً على ما ارتضاه النحويون، أو سماعاً على غير القاعدة، في شواهد لاحظوها فأولّوها، أنّه يغادر في التركيب حالة الجرّ إلى حالة النصب، فيأخذ حكماً إعرابياً جديداً، عُرف عند المتأخّرين من العلماء والدّارسين تحديداً باسم : (المنصوب بنزع الخافض).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ٢٠٢، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٢: ١٥٠.

(٢) انظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ج ٢: ١٥٠.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٩٦.

(٤) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ٦٣، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ١: ٤٨٨-٤٨٩.

ولم يثبت هذا الاصطلاح في تراث السلف من نحائنا مُبكرًا؛ إذ جاء في كلام المتقدمين وأكثر المتأخرين منهم في الدلالة على هذا التركيب، اصطلاحات متقاربة غير مستقرّة، عند الحديث على مسألة التّخلص من حرف الجرّ عامّةً أين ما ورد، لا قصرًا على الحالة التي بين أيدينا؛ فتراوحت تلك المصطلحات ضمن تسمياتهم الآتية: (حذف حرف الجرّ، وحذف الجارّ، وإسقاط الخافض)، وما شاكلها في اللفظ. فهذا سيبويه، من أقدم العلماء الذين وصلت إلينا آثارهم، يضمن كتابه المعروف اصطلاحاتٍ متعدّدة في التعبير عن هذه المسألة، فهو تارةً يصرّح بحروف الجرّ وأخرى بحروف الإضافة، ويستعمل في الثالثة، حين التّخلص من الجارّ في السّياق لفظ إسقاط حرف الجرّ، أو حرف الإضافة^(١).

وممّن حذا حذو سيبويه في الاصطلاح المبرّد، مضيفًا إلى تلك الحدود مصطلحين جديدين هما: (حرف الخفض والحرف الخافض)^(٢)، أمّا صاحب الخصائص، فقد استخدم مصطلح: (حذف الجرّ)^(٣)، وقد نهج الصّيمريّ السّبيل عينه، حين عبّر عن ذلك كلّه بعبارة ابن جنّي السابقة ذاتها^(٤).

ونلاحظ بوضوح تقفّي كثير من المتأخرين طريق السلف في اصطلاحاتهم، كما نرى عند ابن يعيش في (شرح المفصل)، وابن عقيل في (شرح الألفيّة)، فلا ينفكون عن ترديد مصطلح (حذف حرف الجرّ)، دون التّطلع إلى ربط ذلك المصطلح بالاسم المنصوب بعد الحذف، لينتج عنه مسمّى يصف لنا واقع التركيب، أو ما قد حدث فيه فعلاً^(٥).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٧ وما بعدها، ١٥٨-١٥٩، ج ٣: ٤٩٧.

(٢) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٢: ٣٦، ٣٤، ٣٢٠، ٣٤١، ج ٤: ٣٢٩.

(٣) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ٢: ٢٧٨.

(٤) انظر: الصّيمريّ، التّبصرة والتّنكرة، ج ١: ١١٠-١١٢.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٤٤، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ١: ٤٩٠.

ولعل أول من استخدم اصطلاح (النَّصْب بنزع الخافض)، مقابل الأسماء التي تنتصب جرَّاء سقوط الجارِّ، ابن هشام الأنصاريّ، في كتابه: (الجامع الصغير)، بحسب ما يرى محقِّقه، وفق الخطَّة التي انتهجها للكتاب في وضع عناوينه^(١).

ثمَّ درج العلماء فيما بعدُ، في حدود ما أعلم، على إطلاق هذا الاصطلاح على التَّركيب النَّحويّ، الذي يسقط فيه الجارُّ بين الفعل والاسم الذي يليه، فينتصب الاسم بعده، غالبًا، منتقلًا من حالة الجرِّ إلى حالة النَّصْب، كما في قولنا مثلاً: مرَّ الرَّجُل ديارَ قومه، متحوِّلاً عن تركيبه الأصليّ: مرَّ الرَّجُل بديارِ قومه، سواءً في ذلك أدلَّت الكلمة على معنى الظَّرْف أم لم تدلَّ، على ما سنعرِّفه قريبًا.

ويجدر أن نقول في هذا الحدِّ: إنه دقيق؛ إذ يصف لنا ظاهر ما يحدث في التَّركيب؛ إذ إنَّ الواقع يشير إلى أنَّ الخافض حُذِف فانتصبت الكلمة بعده.

وحقيقةً يشيخُ هذا المسمَّى حديثًا على ألسن الدَّارسين والباحثين في جلساتهم ومحاضراتهم داخل المؤسسات التَّعليمية وخارجها، وفي مؤلفاتهم التي يضعونها.

وأودُّ أن أنبئه إلى أننا نجد في عبارات أكثر النُّحاة، عند الحديث عن مثل هذه الظَّاهرة في تركيب الجملة العربيَّة كلامًا عن الظَّرْف، وكأنهم يريدون من ذلك القول: بأنَّ هذه الأسماء التي تنصب بهذه الطَّريقة ظروف في الحقيقة، وأنَّ قولهم بانتصاب الاسم بعد سقوط الجارِّ ما هو إلا إشارةٌ منهم إلى أنَّها ظروفٌ متحوِّلة عن أصلها المجرور؛ إذ يفهم من كلامهم أنَّ هذه التَّحول، في التركيب، خاصٌّ بالأسماء الدَّالة على معنى الظَّرْف كالجهاث الستِّ، وما تضمَّن معناها^(٢).

ومن بين من رأى هذا الرأى ابن الشَّجري نفسه، في كتابه الأمالي، الذي نقيم عليه هذه الدِّراسة؛ فهو يشير إشارة واضحة إلى مفهوم الظَّرْف، حين يتوقف على مثال أو شاهد، يستشهد به على ظاهرة النَّصْب بنزع الخافض في الاسم الذي يحمل

(١) انظر: ابن هشام، أبو محمَّد عبد الله جمال الدِّين، (ت ٥٧٦١هـ)، (٥١٤٠٠-١٩٨٠م)، الجامع

الصَّغير في النَّحو، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص: ١٣٩.

وفيه العنوان صريح بلفظ: "النَّصْب بنزع الخافض"

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٥-٣٦، والفراهيديّ، كتاب الجمل المنسوب إليه، ص: ٤٢،

والفارسيّ، البغداديات، ص: ٥٤٩،

معنى الظرف تحديداً^(١)، وإن كان لا يعبر بالظرف دائماً عن المنصوب على تلك الهيئة، التي تلمح فيها هذه الصفة بسهولة^(٢).

ولا نعدم أن نجد عنده رأياً آخر، ينسبه لأبي عمر الجرمي، يرى فيه أن ما نصب بنزع الخافض في الكلمات التي تحمل معنى الظرف مفعول به، كما تقول: بنيت البيت^(٣).

وقد خالف ابن هشام هذا الرأي فعده ما نصب من الأسماء على هذه الشاكلة نوعاً من النصب على التوسع لا الظرفية، كما في قولهم: دخلت الدار، وسكنت البيت؛ فإنه لا يطرد، في رأيه، تعدّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في)، فلا تقول: صليت الدار، ولا نمت البيت^(٤).

والذي يمكننا أن نقوله في هذه المسألة أن عبارات العلماء في هذا المجال شابهها كثير من الخلط والتناقض، سواءً على صعيد التمييز بين المنصوب على اعتباره ظرفاً أو غير ظرف، أم على صعيد اعتبار الفعل متعدياً بنفسه أم بحرف الجر، أو بقولهم هنا هذا الحذف قياسي وذاك سماعي، أو هذا اضطرار ألجئ الشاعر إليه، أو غير ذلك مما هو ماثوث في كتبهم من عباراتهم.

فلا سبيل، حتى نعطي هذه المسألة حكماً قريباً إلى الصحة، من العودة إلى معاجم اللغة التي بين أيدينا للحكم على بعض التراكيب الاستعمالية فيها، فيما يخص طبيعة استخدام حروف الجر مع الأفعال بين الحذف والإبقاء.

وقد بسط عباس حسن في هذا الباب كلاماً طويلاً مفاده أننا يجب أن نقصر في المنصوب بنزع الخافض، بما جاء فيه من كلمات قليلة، على السماع، فلا يجوز

(١) انظر في الأمالي مثلاً الموضعين الآتين: ج ١: ٦٣، ج ٢: ٥٧٢-٥٧٣.

(٢) انظر في الأمالي مثلاً الموضعين الآتين: ج ١: ١٦٥، ج ٢: ٨٩.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ١٣٨.

(٤) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت ٥٧٦١هـ)، (د.ت)، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: محمد محي

الدّين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج ٢: ٢٣٥-٢٣٦.

القياس عليها، كما أن كلَّ فعل يتعدَّى بحرف خاصٍّ ليؤدِّي معنى معيَّناً، فإطلاق الأمر على عواهنه بلا قيود يولد الخلط واللبس وفساد المعنى^(١).

ونستهلُّ هذا الباب ممَّا ورد في الأمالي، بقول لقيط بن يعمر الإيادي^(٢):

يا دارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الجَرَعا هاجتْ ليَ الهَمُّ والأحزانَ
والوَجَعَا^(٣)

فقد اسقط الشاعر، كما يرى ابن الشَّجْريّ، حرف الجرِّ الكائن بين لفظ (مُحْتَلِّهَا) القائم بمعنى الفعل والاسم الذي يليه (الجرعا)؛ إذ حقُّ الاسم إيصال الفعل، أو ما يقوم بدوره، وهو هنا المصدر (محتلُّها)، إليه بـ (في)، غير أنَّها سقطت، فانصبت الكلمة بعدها على الظرف^(٤).

ونلاحظ كيف أنَّ ابن الشَّجْريّ يوجِّه الكلمة المنصوبة في هذا السياق على أنَّها ظرف، حين لمح معنى المكان فيها، وهو بلا شكَّ رأي كثير من النُّحاة، كما أشرنا سابقاً، خلافاً لابن هشام.

وبناءً على رأي الأخير نفسه من أنَّ أصل التَّركيب أن يذكر فيه حرف الجرِّ المتوسط بين معنى الحدث والاسم الذي بعده، يسهلُّ وصفه على هذا النسق بالخارج على قاعدته النَّحويَّة، إذا ضُمَّنَّ المصدر (محتلُّها) الدَّالُّ على معنى الفعل معنى المصدر المناسب له (مستقرّها)، لا معناه الأصليَّ المأخوذ من الفعل (احتلَّ) المتعدِّي، وإلا كان في المسألة رأي آخر.

(١) انظر: حسن، النَّحو الوافي، ج ٢: ١٥٨-١٦١.

(٢) انظر: الإيادي، لقيط بن يعمر، (ت ٢٤٩ق.هـ)، (٥١٣٩١-١٩٧١م)، ديوان لقيط بن يعمر، تحقيق: عبد المعين خان، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ص: ٣٦، وقد أعرب المحقِّق هناك كلمة (الجرعا)، موطن الشَّاهد مفعولاً به.

(٣) ويذكر محقِّق الدِّيوان، وفق المصادر التي ترجمت للشاعر، اختلافات كثيرة في اسمه: فمنهم من يكتفى بقوله: لقيط الإيادي، ومنهم من يسمِّيه لقيط بن معبد، وآخرون يسمُّونه لقيط بن معمر، وانفرد أبو الفرج الأصفهانيُّ بتسميته: لقيط بن بكر، انظر في ذلك المرجع السابق، ص: ٧-٨.

(٤) انظر: ابن الشَّجْريّ، الأمالي، ج ١: ٦٣.

ويستكمل ابن الشَّجْرِيّ حديثه على الشَّاهِدِ السَّابِقِ بشاهد آخر في المسألة نفسها،
يقول الشاعر^(١):

لَدُنَّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ
الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أراد الشاعر في الطَّرِيقِ، وبذا يبتعد عن التَّركيبِ الاستعماليِّ المشهور في هذا الفعل
مع الأسماء، إذ الأصل فيه أن يصل إلى مطلوبه من الأسماء بحرف الجرِّ (في).

ونجد ابن الشَّجْرِيّ يطلق وصف الضَّرورة على هذا البيت، دون الآخر، رغم
أنَّ مخالفة التَّركيب لدى الشَّاعرين في الواقع واحدة، كما أنه لم يتلفظ عند هذا الشَّاهد
باصطلاح الظَّرْفِ كما تلفَّظ به عند الشَّاهد الأوَّل، على الرَّغم من أنَّ معنى المكان
ماثل في كلمة الطَّرِيق هنا مثولاً، لا يقلُّ عن مثوله في أختها (الجرعا) هناك^(٢).

وقد سار ابن الشَّجْرِيّ على سنن أكثر العلماء من السَّلف في عدم إعطاء هذه
الكلمات على هذه الشَّكلة وصفا إعرابياً، يضعها بين أبواب النَّحو المعروفة، كما
فعل في شاهد (الجرعا).

وفي موضع آخر يقف ابن الشَّجْرِيّ على قول الشاعر:

أَتْرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بَوَائِلِ يَوْمَ القَلْبِ سَمِيكَ
المَطْعُونُ^(٣)

(١) ساعدة بن جُوَيَّة الهذليّ، انظر في بيته: الفراهيديّ، كتاب الجمل في النَّحو المنسوب إليه،
ص: ٤٢، والسَّكْرِيّ، شرح أشعار الهذليّين، ج ٣: ١١٢٠، والفارسيّ، كتاب الشَّعر، ص:
٣٣٨، ٤٤٦، وأعاد ابن الشَّجْرِيّ ذكره في المجلس التَّاسِعِ والسَّتِينِ على المسألة نفسها،
ولكن من طريق آخر، انظر: ج ٢: ٥٧٣.

(٢) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأماليّ، ج ١: ٦٣.

(٣) وهو العبَّاس بن مرداس السَّلمِيّ، انظر في بيته: أبو تَمَّام، حبيب بن أوس الطَّائيّ،
(ت ٥٢٣١هـ)، (١٩٨٧م)، الوحشيّات، المسمّى الحماسة الصَّغرى، علَّق عليه وحققه: عبد
العزيز الميمني الراجكواني، زاد في حواشيه: محمود محمَّد شاكر، دار المعارف، القاهرة،
ط ٣، ص: ٢٣٨، وهناك تغاير رواية البيت مغايرة كبيرة رواية الشَّجْرِيّ، ممَّا لا يترك
في البيت شاهداً أو حجَّة، والأصفهانيّ، أبو الفرج، عليّ بن الحسين، (ت ٣٥٦هـ-٩٧٦م)،

ويقول عنده: "وقوله: (أتريد قومك ما أراد بوائل)، أراد: بقومك، فحذف الباء، فظهر النصب المعاقب لها"^(١).

ثم يورد للشاعر نفسه، على حذف حرف الجر، ونصب الكلمة التي بعده، قوله:

وَمِنْ قَبْلُ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يُصَلُّونَ لِلأَوْثَانِ
قَبْلُ مُحَمَّدًا^(٢)

فأصل التركيب أن يقول: يصلون للأوثان قبل محمد^(٣).

ويذكر كذلك قول الشاعر^(٤):

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُؤُهُ وَشِرْكُ
عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي^(٥)

وبعده ببضع صفحات يفسر سبب نصب كلمة الماء من البيت، على أنه بسبب حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به، وهو مما كثر استعماله في القرآن الكريم

(٢٩٤٥١-٢٠٠٨م)، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخرين، دار صادر، بيروت- لبنان، ط. ٣، ج ٥: ٢٦، ج ٦: ٢٤٠.

(١) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١٦٩.

(٢) انظر: الأزهرى، أبو منصور، محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، (١٣٨٧-١٩٦٧م)، تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، مادة: (نمى)، ج ١٥: ٥١٧، وهو بلا نسبة في: الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ص: ١٤٩، وابن منظور، اللسان، مادة (أمن)، ج ١: ١٤٢،

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ١٦٩.

(٤) نسبه ابن الشجري ضمن أبيات طويلة إلى زيد ابن عبد ربه، وقال إنه ينسب إلى يزيد بن الحكم الثقفي، وفي الهامش يذكر المحقق أنها أبيات من قصيدة يعاتب فيها يزيد بن الحكم ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص، انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٠.

(٥) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧١، ٢٨٠، ج ٢: ٤، ١٨، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١٥٧، والفارسي، المسائل العسكرية، ص: ٦٤، والفارسي، المسائل البصريّات، ص: ٢٨٧، والبغدادي، الخزانة، ج ١٠: ٤٧٢.

والشعر، ثم يذكر قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، تدليلاً على ذلك، حيث أراد تعالى: من قومه، فانتصب سبعين، بنزع الخافض، تماماً كما حدث في البيت السابق^(٢).

ومن طريف ما جاء في توجيه هذه الآية ما نسبته ابن هشام إلى السيرافي في عدّه (سبعين) في هذا الموضع ممّا نصب على المفعول منه^(٣).
ثمّ يتبع الآية الكريمة قول الفرزدق:

وَمَنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً^(٤)

ويقصد المصنّف هنا أنّ أصل التركيب: اختيار من الرجال، فسقط حرف الجرّ لتنتصب كلمة الرجال بنزع الخافض^(٥).
ثمّ يتلوّه مباشرة قول العجاج:

تَحَتَ التّي اخْتَارَ لَهُ اللهُ الشَّجَرَ^(٦)

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٧.

(٣) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: ٢٠١. وهناك كان حديث ابن هشام على عدد المفاعيل في العربيّة، كما ورد عن النحاة.

(٤) انظر: الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج ٢: ٣٣٢، والفراهيدي، كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه، ص: ٩٥، وسيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٩، والمبرد، المقتضب، ج ٤: ٣٣٠، وتماهه=

وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّرْعَازُغُ

ورواية عجزه في شرح الديوان السابق :

وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّرْعَازُغُ

(٥) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٥.

(٦) والبيت من أرجوزة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر، والبيت الذي يسبقه مباشرة:

بِالْقَتْلِ أَقْوَامًا وَأَقْوَامًا أُسْرُ

انظر: العجاج، الديوان، ج ١: ٩، والفارسي، كتاب الشعر، ص: ٣٩٧، والطبري، تفسير الطبري، ج ١٣: ١٤٧، وفي حاشيته فضل بيان للمصادر التي يرد فيها.

ويشرحه بقوله: "أي تحت التي اختارها الله له من الشجر، يعني الشجرة التي بويع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾^(١) أي إلى درجات، وقوله: ﴿ وَلَا تَعَزُّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾^(٢)، أي على عقدة النكاح"^(٣).

وقد أنهى شواهد في المجلس الثامن والعشرين بطائفة من الآيات الكريمة على المسألة ذاتها، وهي: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾^(٤)، أي: يخوفكم بأوليائه، فلذلك قال: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾.

ومن حذف اللام قوله: ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾^(٥)، أراد: ويبغون لها عوجا، ومثله: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ ﴾^(٦)، أي: قدرنا له منازل^(٧). ويعود ابن الشجري في موضع آخر من الأمالي ليتحدث عن مسألة النصب بنزع الخافض، حيث يذكر قول الشاعر:

(١) البقرة: ٢٥٣.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٦.

(٤) آل عمران: ١٧٥.

(٥) انظر: إبراهيم: ٣.

(٦) يس: ٣٩.

(٧) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٧.

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ
وَذَا نَشَابٍ^(١)

ويعدُّ الشاعر في هذا الموضع قد حذف حرف الجرِّ (الباء) قبل كلمة الخير فانصببت، دون أن يشير إلى إعرابها، ثم يرى أن الباء كثيراً ما تحذف في قولهم: أمرتك بفعل كذا، وأنَّ العرب استحسنا حذف الباء مع أنَّ لطولها وصلتها التي هي جملة، ويذكر مثالا على حذفها في التَّنْزِيلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾^(٢)، وكيف أنَّ الباء ثبتت في المصدر في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^(٣)، إذ لم يأت في الآية الكريمة لا يأمر الفحشاء، على إسقاط الجار^(٤).
ونختم المسألة من الأمالي بقول المتلمس^(٥):

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ
يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ^(٦)

(١) ينسب هذا البيت لعمر بن معدى كَرِب، ولأعشى طرود، وللعباس بن مرداس، ولخفاف بن ندبة، ولزرعة بن سائب، انظر: عمرو بن معدى كَرِب الزُّبَيْدِي، (ت ٥١٥)، (٥١٤٠٥-١٩٨٥م)، شعر عمرو، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ط ٢: ص: ٦٣، وسيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٧، والأعشى، الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين، ص: ٢٨٤، والمبرد، المقتضب، ج ٢: ٣٥، وابن الشَّجَرِي، الأمالي، ج ٢: ٥٥٨، وهناك برواية فاصنع بدل فافعل، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ١: ١٦٤-١٦٦.

(٢) النساء: ٥٨.

(٣) الأعراف: ٢٨.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِي، الأمالي، ج ٢: ١٣٣.

(٥) وقد اضطربت الروايات كثيراً في اسمه وسنة وفاته، انظر في ذلك: المتلمس، جرير بن عبد المسيح، (ت ٥٨٠م)، (٥١٣٩٠-١٩٧٠م)، ديوان شعر المتلمس، مقدِّمة التَّحْقِيق، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفي، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، ص: ٧-

١١

(٦) انظر: المتلمس، ديوان شعر المتلمس، ص: ٩٥، والفرهيدي، كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه، ص: ٩٦، والفارسي، المسائل البصريَّات، ج ٢: ٩١٤.

ويقصد الشاعر: آليت على حبّ العراق، إذ إنّ المراد من آليت أقسمت وحلفت، فانصببت الكلمة بنزع الخافض كما نلاحظ^(١).

ويرى أحد الدارسين المحدثين أنه لا يحسن أن يعرب المنصوب بنزع الخافض مفعولاً به؛ لأنّ القول بنصبها على المفعولية قد يوحي خطأً أنّ الفعل قبلها متعدّ بنفسه، وأنّ المعنى لا يحتاج إلى المحذوف، فيقع في وهم جواز تعديتها مباشرة في غيره^(٢).

4.2 المشبه بالمفعول به (الحال)

ونعني به تحديداً في هذه الدراسة باب الحال وحدها، بحسب المادة المتوافرة لدينا من أمالي ابن الشجريّ، وينضوي تحت هذا العنوان، ممّا خرج على القاعدة النحويّة، من وجهة نظرنا، ثلاث مسائل هي: ورود الحال معرفة، وورودها جامدة غير مشتقة، وورودها ركناً إسنادياً بسدّها مسدّ الخبر. وستدرس على النحو الآتي:

1.4.2 ورود (الحال) معرفة

يجمع جمهور النحاة على أنّ الأصل في (الحال) أن تكون نكرة، خاليةً ممّا يدلّ على معرفتها، كـ (الألف واللام أو الإضافة)، على اعتبار أنّها خبرٌ في المعنى، والخبر حقّه التّكثير، ولكنه ورد في العربيّة بعض الألفاظ التّركيبية المعرفة، إمّا بالألف واللام أو بالإضافة، ممّا يعدّه العلماء أحوالاً، يمكن تأويلها بمشتقات نكرات^(٣).

(١) ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ١٣٤.

(٢) انظر: الأنصاري، يوسف بن عبد الله، (١٤٢٤هـ)، "من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم"، مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، جزء (١٦)، عدد (٢٨)، ص: ٢١٩.

(٣) انظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج ١: ٢١٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٦٢-٦٣، وابن عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٥٧٢، والإسفرائيني، اللّباب في علم الإعراب، ص: ١٠١، وحسن، النّحو الوافي، ج ٢: ٣٧٥.

ويرى عباس حسن في كتابه المعروف: (النحو الوافي) عدم جواز القياس على الحال المعرفة؛ لأنَّ ما جاء منها في كلام العرب يُقتصر فيه على السَّماع في ألفاظ معدودة^(١).

ومن أشهر الأحوال التي جاءت على ذلك كلمات: (وحد وجهد وطاقة) مضافاتٍ إلى الضمائر المختلفة، وتراكيب: (الأوّل فالأوّل)، كأن نقول: دخلوا الأوّل فالأوّل، و (قضّهم بقضيضهم)، كما في قولنا: جاءوا قضّهم بقضيضهم، و(الجماء الغفير)، إذا قلنا: جاءوا الجماء الغفير، وغير ذلك ممّا هو مبثوث في كتب النحو. ونورد قبل حديثنا على شواهد الأمالي نصّاً لابن الشجري، يفهم منه ما قدّمنا الكلام عليه، فهو يشير إلى أصل التّكثير في الحال خلال حديثه عن جواز دخول (أل) على كلمات: (نصف وبعض وكلّ)، إذ يقول: "فلا إشكال في جواز دخول الإلف واللام عليه"^(٢)، ولا اعتبار بما وقع من المعارف في مواقع الأحوال، كقولهم: طلبته جهّذك، ورجع عودّه على بدّته، وأرسلها العراك، لأنّ هذه مصادر، عملت فيها أفعال من ألفاظها مقدّرة، وتلك الأفعال واقعة في مواقع الأحوال، والأفعال نكراتٌ فلا يمتنع وقوع الفعل موقع الحال، والتّقدير: طلبتّه تجهدّ جهّذك، ورجعَ يعودُ عودّه، وأرسلها يُعاركُ بعضها بعضها العراك"^(٣).

وأوّل ما نقف عليه من شواهد في الأمالي تحت هذا الباب العبارة النثرية الآتية^(٤):

القومُ فيها الجمّاء الغفير^(٥)

(١) انظر: حسن، النحو الوافي، ج ٢: ٣٧٥.

(٢) يريد كلمة: كلّ.

(٣) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٣٥.

(٤) وترد بلفظ: "مررت بهم الجمّاء الغفير، وجاءوا الجمّاء الغفير".

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٧٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٦٢، وابن النّاطم،

بدر الدّين محمّد بن محمّد، (ت ٥٦٨٦هـ)، (١٣١٢هـ-١٨٩٤م)، شرح ألفيّة ابن مالك، اعتنى به

وصحّحه: محمد بن سليم اللّبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ص: ١٢٦، وابن

عقيل، شرح الألفية، ج ١: ٥٧٢.

ويعقب عليها ما ملخصه أنّ الجماء نصب في قولهم على الحال، وفيه الألف والسلام وليس بمصدر، وأنّ النحويين قد قدرُوا فيها الألف واللام تقدير الزيادة، كما قدرُواها في قولهم: إنّي لأمرُّ بالرجل مثلك فيكرمني، وكما جاءت زيادتها في مواضع أخرى كثيرة^(١)، ليس المقام ذكرها في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من أنه يذكر أنّ الجماء معرفة على الحال وليس بمصدر، ولا يعبأ بتأويله كثيراً، يورد بعده مثالا آخر فيه التعريف بالإضافة وليس مصدراً، ثمّ يجتهد في توجيهه جاعلاً إيّاه منصوباً بمحذوف مقدر، وذلك المحذوف هو الحال في الحقيقة عنده، والمثال هو: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِي^(٢)، إذ التقدير: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاه إلى في^(٣).

وللعلم ليس هذا رأي ابن الشجري وحده، بل هو رأي أكثر المتقدمين قبله، وأكثر المتأخرين بعده، كما هو واضح في كلام سيبويه، والمبرد، وابن يعيش، وغيرهم^(٤).

والحق أنّ الحال في هذين الشاهدين قد خالفتا قاعدة الحال العامّة، المبنية على كلام جمهور النحاة، القائلة بأصل التّكثير فيها، المعتمد على غالب كلام العرب في استعمالها داخل التّركيب.

ولا نفرق في هذا الحكم بين تمييز النّحاة بين ما كان من الحال مصدراً وما كان منها اسم عين غير مشتقّ؛ على اعتبارهم أنّها في المصدرية تكون أقلّ مخالفةً أو شدوداً؛ فقد آلت، في كلّ الظّروف إلى التّعريف، وانتهى؛ إذ إنّ المنطلق الذي

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٣٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٩١، والمبرد، المقتضب، ج ٣: ٢٣٦، وفيهما التقدير: مشافهة، ومشافهاً، وهو تقدير أكثر البصريين، والتقدير الذي ذكره ابن الشجري في مثاله، مضافاً إليه تقدير: ملاصفاً، يعود إلى تقدير الكوفيّين كما في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٦١، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج ٣: ٢٠٠.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٣٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٣٩١، والمبرد، المقتضب، ج ٣: ٢٣٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٦١.

نعمته في فهمنا يقوم على أنها غير نكرة، فضلاً عن أننا سنعد قريباً في العنوان اللاحق كلاماً في الحال غير المشتقة، التي تمثل في هذه الصورة مظهراً من مظاهر الخروج على القاعدة التركيبية كما سنرى.

2.4.2 ورود الحال جامدة غير مشتقة

لو توقفنا عند عبارات العلماء الكثيرة في سبك حدّ الحال، الذي يميزها عن غيرها من أبواب النحو، سنجدها تلتقي جميعها عند مجموعة من الصفات والمحددات التي تبيئها، وإن جاءت عباراتهم في هذا المضمار، إلى حدّ ما، متباينةً بعض الشيء في التعبير عن المراد.

ومن أوضح ما يمكننا ملاحظته من كلامهم في تعريفها مشتقة غير جامدة، على ما جاء في التعريف صراحةً، أو على ما يفهم من الأمثلة التي يذكرونها بعدها تباعاً.

يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: جاء زيد ضاحكاً، وأقبل محمدٌ مسرعاً، وضربت عبد الله باكياً..."^(١).
ويضيف ابن هشام: "الحال، وصف، فضلة، يقع في جواب كيف، كـ (ضربتُ اللصّ مكتوفاً)"^(٢).

أمّا السيوطي، عند كلامه على أقسام الحال بعد ذكره تعريفها، فيقول: "إنّ الغالب في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً، إمّا من المصدر كاسم الفاعل والمفعول، أو من الاسم غير المصدر، كأظفر من الظفر، ومُسْتَحَجَر من الحجر، ومُسْتَنَسِر من النَّسْر"^(٣).

ويصادفنا في الأمالي على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّ سَاعِيًا﴾، وقوله في موضع آخر: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾، والحال واضحة في كلا الآيتين الكريمتين، فهي فيهما مصدران جامدان غير مشتقين، ويتأول النحاة عادة

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٥٥.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: ٢٣٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢: ٢٢٤.

الحال من هذه النوعية بلفظ مشتق، كاسم الفاعل والمفعول، وعليه أول ابن الشجريّ الحال في الآية الأولى: (ساعاتٍ)، وفي الثانية: (غائراً)، كقوله: قتلته صبراً، أي مصبوراً، والمعنى محبوساً^(١).

ثم يعود إلى التمثيل بالحال (صبراً) في مكان آخر من الأمالي، فهو يقول: "وقولهم: قتل فلان صبراً، معناه حبساً، وهو مصدر وقع موقع الحال، يريدون مصبوراً"^(٢).

ويورد من الشعر في أماليه قول يزيد بن الحكم التَّقفي^(٣):

تُكَاشِرُنِي كَرِهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْتُكَ تُبْذِي أَنَّ
صَدْرَكَ لِي دَوِي^(٤)

ثم يتناول الحال (كرهاً) على اعتبارها مصدرًا، وقع موقع الحال المشتقة (كارها)، معقبا إياها بالحال ذاتها، في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾^(٥)، أي: كارهات^(٦).

ويكفي من خلال تأكيد النحاة أن الحال لفظ مشتق، كما مرّ بنا، ومن خلال تأولهم للجامد منها بالمشتق أيضاً، أن نحكم عليها بتتحيها عن القاعدة التركيبية التي أصلها العلماء لها، ولو راجعنا الشواهد التي درسناها في العنوان السابق، سندرك أنها جوامد غير مشتقة كهذه، غير أننا عالجنها هناك، كونها تجمع إلى هذه الميزة صفة التعريف بالألف واللام أو الإضافة.

(١) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ١٠٦.

(٢) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٢١.

(٣) انظر: والبيت ليزيد من قصيدة، ذكر منها شاهد في الفصل الأول من الدراسة، ضمن مسألة: "مجيء المبتدأ ضمير اتصال بعد لولا، وآخر في هذا الفصل، تحت باب النصب على نزع الخافض.

(٤) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ١٥٧، والفارسي، المسائل العسكرية،

ص: ٦٤، والفارسي، المسائل البصريّات، ص: ٢٨٥، والبغدادي، الخزانة، ج ١٠: ٤٧٢،

(٥) النساء: ١٩.

(٦) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧١.

3.4.2 الحال السادة مسد الخبر

لا شك أنّ الحال في عرف العلماء إحدى الفضلات^(١)، التي تأتي زيادةً على ركني الإسناد للجملة في العربيّة، فهي مع غيرها من المنصوبات بالفعل، أو ما يؤدي معناه، بمثابة المكمل المعنى العام للتركيب، وقت الحاجة إليه؛ وبناءً على هذا الفهم من كلام النحاة بأنّها فضلة، يمكن الاستغناء عنها في السّياق، كما أنّه لا يُتصور أن تكون محوراً في الكلام يُبنى عليه المعنى الأصيل للجملة.

وختلافاً لرأي العلماء السّابق في الحال فقد وردت في بعض الشواهد المأثورة عن العرب سادة مسدّ الخبر في الجملة، ممّا يعني إشغالها محلاً إسنادياً في التركيب النحويّ، كان حقّ الخبر أن يشغله.

وللايضاح قبل أن نشرع في تناول تلك الشواهد، نقول: ليس المقصود من كلامنا: الحال ركن إسناديّ، عدم قدرة السّياق على التّخلص منها، بسبب ما يوجبه التّركيب من معنى، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾^(٢)، إذ لا يُمكن النصّ القرآني أن يصمت على كلمة الصلاة، فلا يتعدها إلى غيرها؛ إذ ليس المراد ذلك.

ولكنّ الفكرة تكمن في حلول الحال محلّ الخبر صراحةً، إذ لا نحتاج إلى تقديره بوجود الحال، سواءً أستطعنا أن نعيد الخبر إلى التّركيب فنسقطها أم لم نستطع ذلك؛ على خلاف ما مرّ معنا في الآية الكريمة السابقة؛ فالحال المتمثّلة في تركيب: (وأنتم سكارى)، لا تحلّ محلّ المسند الفعليّ أو الخبريّ في الواقع، تمكناً من حذفها أم لم نتمكن.

وجاء في الأمالي على هذه المسألة قول المتنبيّ^(٣):

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٥٥، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ١: ٥٦٨، السيوطي، همع الهوامع، ج ٢: ٢٢٣.

(٢) النّساء: ٤٣.

(٣) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبي، ج ٢: ٣٩٤، وفيه يذكر البرقوقيّ إعراب ابن الشّجريّ للبيت، وأعاده المصنّف في المجلس الحادي والسّبعين من الأمالي، ج ٣: ١٧. ولا ننس أن أبيات المتنبيّ كما أشرنا سابقاً خارج دائرة الاستشهاد النحويّ.

بِحُبِّ قَاتِلَتِي وَالشَّيْبِ تَغْذِيَتِي هَوَايَ طِفْلاً وَشَيْبِي بَالِغَ الْحُلْمِ

ويقف ابن الشَّجْرِيّ عنده بقوله: "فِيحْتَمَلُ مَوْضِعَ (هَوَايَ وَشَيْبِي) الرَّفْعَ وَالْجَرَّ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأَيْنِ، وَ(طِفْلاً وَبَالِغَ الْحُلْمِ) حَالَانِ سَدًّا مَسَدًّا الْخَبْرَيْنِ، عَلَى مَا قَرَّرْتُهُ فِي قَوْلِكَ: ضَرْبِي زَيْدًا جَالِسًا، فَالْتَقْدِيرُ: هَوَايَ إِذَا كُنْتُ طِفْلاً، وَشَيْبِي إِذَا كُنْتُ بَالِغَ الْحُلْمِ، وَالْجَرُّ عَلَى أَنْ تَبْدِلَهُمَا مِنَ الْحُبِّ وَالشَّيْبِ، وَحَسُنَ إِيدَالُ الْهَوَى مِنْ الْحُبِّ، إِذْ كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالَيْنِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْمَصْدَرَانِ اللَّذَانِ هُمَا هَوَايَ وَشَيْبِي، فَالْتَقْدِيرُ: تَغْذِيَتِي بِحُبِّ قَاتِلَتِي وَبِالشَّيْبِ بِأَنْ هَوَيْتَ طِفْلاً، بِأَنْ شَبَبْتَ بَالِغَ الْحُلْمِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ قَوْلُ عَثْمَانَ بْنِ جَنِّيٍّ، وَالثَّانِي قَوْلُ الرَّبَّعِيِّ، وَكِلَاهُمَا سَدِيدٌ"^(١).

وقد جاء كلام المصنّف السَّابِقَ تَعْقِيبًا عَلَى حَدِيثِ أوردته عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ الْحَالِ قَبْلَهُ، أَثْنَاءَ كَلَامِهِ عَنِ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ فِي الْمُبَالَغَةِ فِي إِعْطَائِهِمُ الْأَعْيَانَ حُكْمَ الْمَصَادِرِ، وَالْمَصَادِرُ حُكْمُ الْأَعْيَانِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا^(٢)، فَأَخْطَبُ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَمِيرِ، وَقَدْ أَضَافُوهُ إِلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَفْظُهُ أَفْعَلُ الَّتِي وَضَعُوهَا لِلْمُفَاضَلَةِ مَهْمَا أُضْيِفَتْ إِلَيْهِ صَارَتْ بَعْضُهُ، وَلَمَّا أَضَافُوا أَخْطَبُ إِلَى مَا، وَهِيَ مَوْصُولَةٌ بِيَكُونُ صَارَ أَخْطَبُ كَوْنًا، فَالْتَقْدِيرُ: أَخْطَبُ كَوْنُ الْأَمِيرِ، فَهَذَا وَصَفٌ لِلْمَصْدَرِ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْعَيْنُ، وَالْمَعْنَى رَاجِعٌ عَلَى الْأَمِيرِ، فَلِذَلِكَ سَدَّتْ الْحَالُ مَسَدًّا الْخَبْرَ الْمُبْتَدَأَ، إِذْ الْحَالُ لَا تَسُدُّ مَسَدًّا خَبْرَ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمَ حَدَثٍ، كَقَوْلِكَ: ضَرْبِي زَيْدًا جَالِسًا، وَلَا تَسُدُّ مَسَدًّا خَبْرَ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ اسْمَ عَيْنٍ...^(٣).

(١) ابن الشَّجْرِيّ، الْأَمَالِي، ج ١: ١٠٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١: ٤٠٢، وابن السَّراج، الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ، ج ٢: ٣٦٠،
وَالْفَارْسِيّ، كِتَابُ الشَّعْرِ، ص: ٢٣٨.

(٣) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الْأَمَالِي، ج ١: ١٠٤.

ثمَّ يورد عن العامل في هذه الحال كلامًا غامضًا وغريبًا، لا يخلو من تكلفٍ وتقدير بعيد، يبتعد في مجمله عن ظاهر التركيب، وما يفضي إليه من دلالة ومعنى^(١).

ولا يهمننا كثيرًا ما إذا كان المبتدأ اسم حدث مع الحال، أم غير ذلك حتى تكون الحال سادّة مسدّ الخبر، ليحكم عليها من هذا الاتجاه بخروجها على القاعدة، فالمعول عليه في تركيبها مجيئها مسندًا، أي ركنًا أساسيًا من أركان الجملة العربيّة القائمة على مبدأ الإسناد.

ويعود ابن الشجريّ إلى هذا النوع من الحال بكلام يدعم، في نظرنا، ما نذهب إليه من القول بخروجها في هذه الهيئة على القاعدة النحويّة العامّة التي تحدّد ملامحها بوضوح بين الأصالة في الجملة، وبين زيادتها في السيّاق، تأديّةً لدورها الأساسيّ في المعنى، كغيرها من المكملّات النحوية الأخرى، إذ يذكر الشاهد النثري الآتي: شُرِبِي السَّوِيْقَ مَلْتَوْتًا^(٢).

ويعيد حوله حديثه السّابق الذي ذكره عند وقوفه على المثال النثريّ السّابق: ضربِي زيدا واقفا، فـ (ملتوتا)، حال تسدّ مسدّ الخبر الكائن في لفظ (شربي)، والسّويق منصوبٌ على أنّه مفعول به للمصدر^(٣).

ويعود إلى الأذهان أثناء تناولنا هذه المسألة ما أوردناه في باب الخبر من وروده موطنًا، غير مقصود في إسناد الجملة، فهناك يسلك الخبر مسلك المكملّات التي تأتي زيادة على الإسناد، وهنا تبرز الحال عنصرًا من عناصر الإسناد، لتتسم بسمة الخروج على القاعدة النحويّة.

(١) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ١٠٥.

(٢) انظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج ٢: ٣٦٠-٣٦١، والسّيوطي، همع الهوامع، وسائر كتب النحو، باب: (المبتدأ والخبر).

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٣٠-٣١.

الفصل الثالث الإعراب بالتبعية

1.3 تمهيد

التوابع مصطلح أطلقه النحاة على طائفة من الأبواب النحوية التي تتبع في إعرابها لفظاً سابقاً إيّاها، يسمّى مجازاً (المتبوع)، وليس له، في عرف العلماء، باب نحويّ محدّد ينتمي إليه؛ فقد يكون أحد العمد الإسنادية، أو غير ذلك ممّا يكملها أو يكون فضلةً عليها.

وتقسّم هذه التوابع عادةً إلى النعت أو الصفة، والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي، وعطف النسق، والبدل بأنواعه أيضاً، وعطف البيان، وإن كان يلتقي هذا الأخير في كثير من مسائله بالبدل.

وهي كلّها على حال متبوعها من الإعراب، تتبعه في علامته الإعرابية، لا تغادره في هذه العلامة غالباً، ولعلّ هذه الميزة وحدها ما يجمع بين تلك الأبواب النحوية السابقة كلّها في مفهوم التبعية لا غير، إذ إنّ لكل باب منها ما يخصّه من الأحكام التركيبية، وما يميّزه عن غيره.

ولربّما تكون الصفة من أشدّ هذه الأبواب تعلقاً بمتبوعها؛ فهي فضلاً عن كونها تلزمه في الإعراب، تتبعه في أشياء أخرى، يغلب فيها أن تلزمها وتتّصف بها، كما في التعريف والتتكير، والإفراد والجمع وغيرها.

وقد اقتصرّت الدّراسة في هذا الفصل في معالجتها على اثنين من هذه التوابع، لا غير، هما: الصفة وعطف النسق، المتشكّل بواحد من حروف العطف الكثيرة، لسببين هما: أنّنا في هذه الدّراسة نمثّل إلى النماذج أو الصّور التي يمكن أن تمثّل خروجاً على القاعدة النحوية، ومن الطبيعيّ ألاّ تلتزم هذه النماذج أو الصور الحضور في كلّ باب نحويّ دائماً، أمّا السبب الآخر فهو اقتصار الدّراسة في مادّتها من الشّواهد النحوية على ما جاء في كتاب الأمامي لابن الشجريّ.

وسيكون أوّل ما نتناوله منهما الصّفة، ثمّ عطف النسق، ذاكرين المسائل المتعلّقة بهما عند كل باب في التوطئة تباعاً.

2.3 النعت أو الصفة

يتناوب، في العادة، بين علمائنا القدامى والدارسين المُحدثين في التعبير عن هذا الباب النحويّ مصطلحان نحويّان معروفان، لا يقلُّ أحدهما عن الآخر في الاستعمال والشهرة، وهما مصطلحا (النعت والصفة)^(١).

وتكاد تكون دلالتهما اللغويّة التي بُنيت عليها في الاصطلاح واحدة، إذا تجاوزنا الجدل الطويل بين العلماء حول وجود مفهوم (التّرادف) في العربيّة من عدمه. ولعلّ خير من بسط القول في ظاهرة التّرادف هذه وجلّأها لنا من علمائنا المعاصرين رمضان عبد التّواب في كتابه: (فصول في فقه العربيّة)^(٢).

ولا نريد إطالة الحديث حول هذين المُصطلحين؛ خوفاً من أن ننجر وراء كلام قد يُخرجنا عن منهجنا في الدّراسة، غير أنّه يُمكن التّصريح في هذا الجانب بما يخصُّ أصالة الحدود النّحويّة بأنّ لقب (الصفة) يمثّل اصطلاح البصريين، ويمثّل اللقب الآخر اصطلاح الكوفيّين^(٣).

وتختصُّ الصّفة^(٤) عن غيرها من التّوابع بأنّها تتبّع موصوفها السّابق إيّاها في الإعراب، وفي غيره من الأحكام التّركيبية، كالتّكثير والتّعريف والإفراد والجمع وغيرها.

ومن المسائل التّركيبية التي توافرت لنا في هذا الباب، ممّا يُمكن أن تمثّل صوراً من الخروج على القاعدة النّحويّة التي رسمها النّحاة، الموضوعات الآتية: عدم اتّباع

(١) ويأتي بعدهما من المصطلحات في هذا الشّأن، وهو أقلُّ وروداً واستعمالاً في كتب التّراث، مصّاح (الوصف)، وقد عبّر به ابن الشّجريّ نفسه في كتابه الأمالي بقلة، كما هو الحال في (النعت) أيضاً، قياساً إلى مصّاح الصّفة، الذي كان يستعمله كثيراً.

(٢) انظر: عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة، ص: ٣٠٩-٣١٥.

(٣) انظر: القوزي، عوض حمّد، (١٤٠١هـ-١٩٨١م)، المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، الرّياض- المملكة العربيّة السّعوديّة، ط١، ص: ١٦٥-١٦٦.

(٤) سنقتصر هذه الدّراسة على استعمال هذا المصطلح وحده، إلا إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذكر الاصطلاحين الآخرين، كأن يكونا في نصّ منقول بحرفه من غير كلامنا.

الصِّفَّة موصوفها في الإعراب، وإسقاط علامة الإعراب من آخر الصِّفَّة، وإقامة الصِّفَّة مقامَ موصوفها بعد حذفه، وتقدّم الصِّفَّة على موصوفها، وورود تركيب الاستفهام محلّ الصِّفَّة، وحذف العائد من جملة الصِّفَّة. وسندرسها في هذا الفصل على النحو الآتي:

1.2.3 عدم اتّباع الصِّفَّة موصوفها في الإعراب

ربّما احتجنا لإيضاح هذه الصُّورة التّركيبية للقارئ إلى مزيد من التأمّل في عبارات النّحويين، والرّبط بين بعض المسمّيات النّحويّة عندهم، والوقوف على اختلافهم في فهم بعض التراكيب المنبثقة عنها، وسنحاول أن نشير إلى بعض هذه الأفكار خلال تناولنا الشّواهد على هذه القضيّة.

يذكر ابن السّجريّ على ما يمكننا أن نفهمه من صور الخروج على القاعدة في هذا المضمّار قول خُزَرِ بن لُوذَانَ السّدّوسيّ^(١)، على إنشاد الكوفيّين^(٢):

يا صَاحِ يا ذا الضّامِرِ العنَسِ^(٣)

وقد وجّه المصنّف الشّاهد على هذه الرّواية بما عدّه الكوفيون من أنّ لفظ (الضّامر) مضافٌ إليه؛ إذ يجعلونه بمنزلة: يا ذا الجُمَّة، ويا ذا المال، أي: يا صاحب الضّامر، على معنى (ذي)، الذي يُلازم الإضافة في الأسماء الخمسة^(٤).

(١) يُعرف بالمرقّم الذّهليّ، شاعر جاهليّ من اليهود، له معرفة بالكتب الدينيّة، وكان ينكر ما يعتقدّه أهل زمانه من التّشاؤم والتّفاؤل بالسّوانح والبوارح، وعقده التّمائم لدفع الغوائل، وهو من الشعراء الذين يفضّلون الخيل على أي شيء آخر، انظر: مراد، يحيى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، معجم تراجم الشعراء الكبير، دار الحديث، القاهرة، ط١، ج١: ٣٦٤.

(٢) وقد نسب إلى خالد بن المهاجر أيضًا، انظر في هذا الشّاهد على هذه الرّواية والرّواية الأخرى يرفع (الضّامر): سيبويه، الكتاب، ج٢: ١٩٠، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ج١: ٣٣٩، وابن جنّي، الخصائص، ج٣: ٣٠٢-٣٠٣، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢: ٨، والبغداديّ، خزّانة الأدب، ج٢: ٢٣٣، وغيرها كثير.

(٣) والعنَس: النّاقة الشّديدة الصّلبة.

(٤) انظر: ابن السّجريّ، الأمالي، ج٣: ٨٢.

وقد رُوي هذا الشَّاهد عن البصريين برفع كلمة (الضَّامر) على أنَّها صفة تتبع موصوفها في علامة الرَّفع، وإن كانت هذه العلامة في اسم الإشارة علامة بناء مقدَّرة حلَّت مكان النَّصب الأصليِّ في المنادى، كما يرى النُّحاة، ولا يخفى ما في هذا الرَّأي من كدِّ للذهن بافتراضه تقديرات ذهنيَّة على الكلمة والتركيب، ونأي باللُّغة عن واقعها المحكيِّ. كما يفسِّرون أيضًا وجود الضِّمة في الصِّفة على الرَّغم من أنَّ حقَّها أن تنصب لأجل الإضافة، على أنَّ هذه الإضافة محضة على نية تقدير الانفصال^(١).

ويحتج الكوفيُّون لرأيهم وصحة روايتهم على شاهدهم بالبيت الثاني الذي يورده للشاعر نفسه، وهو^(٢):

والرَّحْلُ والأقْتادُ

والحِمْسُ

بخفض الرَّحْل والأقْتاد، ويقدِّرون: يا ذا العنس الضَّامرِ والرَّحْل، بمعنى يا صاحب العنس، وقالوا: لو كان على ما قاله سيبويه لم يستقم خفض الرَّحْل لأنَّ إنشاد سيبويه برفع الضَّامر إنما يكون بمعنى: يا ذا الضَّامر عنسه، كقولهم: يا ذا الحَسَن وجهه، ولا يستقيم هذا المعنى في الرَّحْل إذا عطفناه على العنس، فنقول: الذي ضمَّ رحله^(٣).

ويمكن النَّظر إلى هذه المسألة، على ما مرَّ معنا، نظرة جديدة تفسِّرها على أنَّها ضرب من ضروب الخروج على القاعدة، بناءً على اعتبار رواية سيبويه هي الأصل، ورواية الكوفيِّين فرعاً عليها، إذا ما استثنى منها حكمهم القائل بإضافة الضَّامر إلى النداء المتمثِّل بلفظ: (ذا)، وعدَّ السِّياق تركيباً ندائياً، وُصِف المنادى فيه.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢: ٨.

(٢) انظر: المصادر ذاتها، الواردة في تخريج الشَّاهد السَّابق.

(٣) انظر: ابن الشَّجري، الأمالي، ج ٣: ٨٢.

وليس المقصود ممّا ذهبت إليه الحكم على رأي سيبويه ومن تبعه، أو رأي الكوفيين ومن تبعهم بالخطأ، ولكنه توصيفٌ للواقع النحوي التركيبي، الذي أطّره النحويون ابتداءً للحكم على هذا النمط من الاستعمال.

ولو عدنا نقف على موضع آخر من هذا التركيب معتمدين على رواية سيبويه وحدها للشاهد لجاز لنا الميل، باعتقادنا، إلى تتحيّ التركيب عن القاعدة؛ ويكمن هذا التتحيّ في العلاقة بين الصّفة وموصوفها من حيث علامة الإعراب، إذ كان الأصل فيه استجابةً لقواعد النحاة أن تردّ الصّفة منصوبةً على أصل النداء بالنصب، أو أن يصرّح العلماء تجنباً لهذا الإشكال بأنّ الصّفة لا تلزم دومًا اتباع موصوفها في حكمه الإعرابي، بل تأتي في أنماط تركيبية ضيقة متحلّية بعلامة إعرابية مغايرة.

غير أنّ النظرة المنطقية التي يكاد ينظرها السلف من نحائنا إلى اللّغة غالبًا تدفعهم إلى الوقوع في مثل الإشكال. ولربّما ما زال سلطان الإعراب وعامله المسيطر على تفكيرهم، الذي أشرنا إليه في غير موضع من الدراسة، يمثّل هنا في هذا السياق أيضًا، وفي غيره من الأبواب النحوية الأخرى؛ ليلجئهم في النهاية إلى مثل هذه النتائج والأحكام.

ولا يختلف الأمر كثيرًا في شاهد آخر، في المسألة نفسها، يذكره ابن الشجري، وهو قول عبيد بن الأبرص الأسدي^(١):

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه
حُجْرٍ تمنّي
صاحب الأحلام

إذ إنّ الحديث عليه ممّا ورد عن العلماء، وممّا أوردته من كلامي حول الشاهد الآنف الذكر، لا يختلف عمّا يمكننا قوله في هذا الموطن من الشاهد، فاسم الإشارة فيه موصوف بكلمة (المخوفنا) المضافة إلى ضمير المتكلم.

وقد لا أكون مخطئًا إن ذهبت إلى القول بأنّ علماء السلف لو كانوا قد نظروا إلى بعض الأنماط اللغوية الاستعمالية، على المستوى التركيبي، كما في الأنماط الجامدة

(١) انظر: عدرة، أشرف أحمد، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، شرح ديوان عبيد بن الأبرص، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط١، ص: ١١٣، وسيبويه، الكتاب، ج٢: ١٩١، والصيمري، التّبصرة والتّدكرة، ص: ٣٤٥، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٢: ٢١٢.

والأساليب الثابتة^(١) نظرة خاصة في الدراسة لربّما خرجوا لنا بنتائج لغوية مغايرة لما وصلوا إليه.

ومن الصُّور التي لم تتبع فيها الصِّفة موصوفها في الإعراب أيضاً، وخرجت فيها على قاعدتها التركيبيّة، والتي يوجِّهها ابن الشَّجريّ على أنها ضرب من الحمل في الإعراب على المعنى، قول الشَّاعر^(٢):

فقد عَجِبْتُ وما بالدَّهرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ
الْحَازِمُ الْبَطَلُ
السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالنُّهْ مَشَى الْهَلُوكِ
عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

وقد رأى بعض العلماء عند هذا الشاهد أنّ كلمة (الفضل) قد ارتفعت على الرِّغم من أنّها صفة لكلمة (الهلوك) على مجاورة الكلمة المرفوعة (الخيّل)^(٣).

أمّا ابن الشَّجريّ فيرى ارتفاع (الفضل) على النعت لكلمة الهلوك عائداً إلى معنى (الهلوك) في السِّياق، إذ التّقدير كما يمكن فهمه من كلامه: مشى الهلوك، فالمصدر المضاف فاعل من حيث المعنى، وقد وصف الرّأي السَّابق بأنّه رأي من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملّة الإعراب^(٤).

(١) ومن الأمثلة عليها في البناء: وصلات النِّداء: (أَيُّ وَأَيَّةُ) وأسماء الموصول والإشارة، وغيرها كثير، ومن التراكيب التعجُّب بصيغتيه، وبعض العبارات الجامدة التي تأوّلها النُّحاة على حذف العامل، كما في قول العرب: الكلاب على البقر.

(٢) المنتخل، انظر: السُّكريّ، شرح أشعار الهذليّين، ج ٣: ١٢٨١، والفرسيّ، كتاب الشُّعر، ص: ٤٣٤، وابن جنّيّ، الخصائص: ج ٢: ١٦٧، وابن الشَّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٢٢٢، وابن مالك، شرح الكافيّة الشَّافيّة، ج ٢: ١٠٢٣، ١٠٤٩، وأبو حيّان، تذكرة النُّحاة، ص: ٣٤٦.

(٣) انظر: الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (٥٢٠٧)، (١٩٨٦م)، المنقوص والممدود، ومعه كتاب: التّنبّهات على أغاليط الرُّوّة، الكسائيّ، علي بن حمزة، (٥١٨٩)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الرّاجكواني، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٣، ص: ٨٧، وأبو حيّان، تذكرة النُّحاة، ج ١: ٣٤٧، والبغداديّ، خزّانة الأدب، ج ٥: ١٢، ١٠١، ١٠٢.

(٤) ابن الشَّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٢٢٢.

وأضاف البغدادي أنّ الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين، وإنّما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين^(١).

والحقيقة أنّه لا فارق في واقع الأمر في التركيب بين رأي ابن الشجريّ ومن وافقه، ورأي غيرهم في سبب الرفع، إذ إنّ المحصلة واحدة عندهم، فهي صفة عند الفريقين، خرجت في نوع العلامة الإعرابية في آخرها على الأصل.

2.2.3 إسقاط علامة الإعراب من آخر الصّفة

من المعروف أنّ الصّفة تتبع موصوفها السّابق إيّاها في أحكام كثيرة، لعلّ أبرزها ممّا يجمعها مع غيرها تحت اصطلاح التّوابع (الإعراب)، وهو في الحقيقة، وفقاً للقاعدة التركيبيّة التي نظمها النّحاة لها، لا يمكن تصوّر مغادرته آخر الصّفة، ولربما تكون هذه المخالفة النّحويّة من حيث سقوط العلامة حين تحدث أكثر بعداً ومخالفة للقاعدة من أن تتحوّل إلى علامة إعرابية أخرى كما رأينا في العنوان السّابق.

وقد وقع نظري على شاهد في الأمالي، أورده ابن الشجريّ ضمن تركيب ما يسمّى بـ (النّعت السّببيّ)، أحد الوجوه الإعرابية التي يمكن فهمها من هذا الشّاهد، وهو^(٢):

يَقْلُبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَّهُ حَوْلَاءَ
بَادٍ عِيُوبُهَا

ويُتبعه المؤلّف بقوله: " فهذا على قولك: رأيت امرأة ضاحكاً إخوتها، فهو بمنزلة يضحك إخوتها. فإن قلت: فهلا كان عيوبها مبتدأ، وبادٍ خبره؟ قلت: لو كان كذلك لوجب تأنيث (بادٍ) لأنك تقول: عيوبك بادية، ولا تقول: عيوبك بادٍ..."^(١).

(١) البغدادي، خزنة الأدب، ج ٥: ١٠١.

(٢) انظر: الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج ١: ٨٣، والسّيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٤: ٤٤٤،

ورواية البيت في شرح الديوان على اختلاف كبير، وهي:

يَقْلُبُ عَيْنًا لَمْ تَكُنْ لَخَيْفَةٍ
مَشْوَهَةً حَوْلَاءَ
بَادٍ عِيُوبُهَا

والنَّعت السَّببي^(٢) يختلف من حيث الدلالة المعنويَّة والارتباطُ اللازم بين الصِّفة وموصوفها في الواقع عن النَّعت الحقيقي؛ فما دفع العلماء إلى القول به، على الرَّغم من الاختلاف الواضح بينه وبين النَّعت أو الصِّفة الحقيقيَّة، التي تتوافر فيها العلامة الجوهرية الخاصة بها، وجود الضَّمير العائد على الموصوف السَّابق في الكلمة التي هي في دلالة التَّركيب وحقيقته الموصوفُ لا تلك.

وينضج الخروج على القاعدة في البيت في كلمة (بادٍ) على اعتبار أنَّها صفة من صفات العين التي يمكن أن توصف بها بمساعدة الكلمة التي تلحقها، المشتملة على ضمير يعود على كلمة (العين) الموصوفة، وهذا الخروج يتمثل في سقوط علامة الإعراب وهي الفتحة من آخر الصِّفة بناءً على فهم صاحب الأمالي هذه المخالفة بهذه الطَّريقة.

ولعلَّ ما دفعه إلى هذا الرَّأي على الرَّغم من جواز اعتبار الكلمة مرفوعة بالضمَّة المقدرة على الياء المحذوفة، بما لا يتعارض وتوجُّه النُّحاة العامِّ إلى هذا التَّقدير للضمَّة، هو ممانعته أن تكون الكلمة شيئاً آخر غير الصِّفة، وقد رأينا في كلامه كيف يردُّ احتمال أن تكون الكلمة خبراً مقدِّماً على المبتدأ في أحد وجوه تأويلها.

3.2.3 إقامة الصِّفة مقام الموصوف بعد حذفه

يعدُّ سيبويه حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه من المخالفات النَّحويَّة، التي شدَّد في استعمالها في سياق النَّثر^(٣).

كما عبَّر ابن الشَّجري عن هذا التَّركيب النَّحويِّ أيضاً بالشُّذوذ، متأثراً برأي سيبويه^(٤).

(١) ابن الشَّجري، الأمالي، ج ١: ١٥٨-١٥٩.

(٢) انظر في النَّعت السَّببي: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ٢: ١٨٧، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ٢٨٧-٢٨٨، وحسن، النَّحو الوافي، ج ٣: ٤٥٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ١١٥.

(٤) انظر: ابن الشَّجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

والملاحظ حين العودة إلى أكثر كتب النحو في هذه المسألة بعد سيبويه أن النحاة لم يصفوا فيها هذا التركيب بالشاذ أو القبيح، وإن كانوا أجازوا وقوع مثل ذلك بشرط قيام الدليل على الموصوف المحذوف وإلا امتنع^(١).

وقد نبه الطنحائي محقق أمالي ابن الشجري إلى هذا الالتفات الذي ذكرته في حاشية التحقيق عند انتقاده صاحب الكتاب لوصفه ما جاء من هذا التركيب بالقبيح، ممثلاً عليه ببعض آي الذكر الحكيم؛ إذ ليس من الأدب والعلم أن يستخدم الدارس مثل هذه العبارات في دراسة اللغة عموماً، فضلاً عن أن تكون بحق نص من نصوص القرآن الكريم^(٢).

غير أننا أقمنا هذا العنوان اعتماداً على رأي ابن الشجري نفسه في المسألة في كتابه، لا على رأي أكثر العلماء فيها؛ لإيضاح مفهوم الخروج على القاعدة النحويّة من وجهة نظره لا غير^(٣).

وعلى ذلك يذكر آيات من القرآن الكريم، تحققت فيها هذه المخالفة النحويّة في باب الصّفة، من حيث حذف الموصوف وإقامة الصّفة محلّه، وهي: قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ﴾^(٦)، أي: دروعاً سابغات في الآية الأولى، والعبد الشكور في الثانية، والأمة القيّمة في الآية الثالثة^(٧).

(١) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ٢: ١٩٠، والسّيوطي، همع الهوامع، ج ٣: ١٢٧.

(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

(٣) والدراسة تقوم عموماً على فكرة الخروج على القاعدة النحويّة من طرق ثلاثة: بالنظر إلى ما يخالف رأي جمهور العلماء في المسألة، وبالوقوف على رأي ابن الشجري وحده فيها؛ لقيام الدراسة على مادّة كتابه، وبما نفهمه ونفنع به من تضارب في آراء العلماء في المسألة، يُستفاد منه مفهوم هذا الخروج، وقد نبّهت إلى شيء من هذا في تمهيد الدراسة.

(٤) سبأ: ١١.

(٥) سبأ: ١٣.

(٦) البيّنة: ٥.

(٧) ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٥، ج ٢: ٤٠٦.

وقد جاء حديثه السابق ضمن عبارة مسهبة عن عدم جواز تقدم التابع على المتبوع في الصفة والتوكيد والبدل إلا في العطف للضرورة؛ إذ لا يعدُّ الصفة تقدّمت على موصوفها في مثل قولنا: مررت بالطويل زيد^(١)، وإن كان في كلامه على هذا المثال نظراً، ذلك أنّ معنى الوصفية القائم على علاقة الإيضاح أو التخصيص بين الصفة وموصوفها في هذا النمط الاستعماليّ مائلٌ كلّ المثل في التركيب ليتسنى لنا الحكم بالخروج على القاعدة فيه أيضاً. وسنمرُّ على هذا النمط الاستعماليّ الأخير في العنوان اللاحق.

4.2.3 تقدّم الصفة على موصوفها في السّياق

من القواعد المقرّرة في باب التّوابع وجوب مجيء التّابع في السّياق بعد المتبوع، وإن حدث وتقدّم التّابع على متبوعه تغيّر حكم التّركيب، وخرج على كونه تركيباً ينتمي في دلالاته على التّبعية.

وقد رصد النّحويّون موضعاً من التّركيب النّحويّ، تقدّمت فيه الصّفة على الموصوف، وأدخلوا جرّاء الصّفة باب الحال، ولم يقفوا، فيما يبدو، طويلاً عند صور هذا التّقدم إلا في الصّفة النّكرة، على الرّغم من أنّ واقع اللّغة في تراكيبها يمدّنا بتركيب الصّفة المعرّفة، المتقدّمة على موصوفها، كما في قولنا: صادفنا المناضلُ خالد^(٢).

وربما يعود السّبب في عدم وقوفهم كثيراً عند الصّفة المعرّفة المتقدّمة على موصوفها هو وضوح إعرابها ووظيفتها النّحويّة على هذه الهيئة دون أن تلتبس بالأبواب النّحويّة الأخرى، ليس كما في الصّفة النّكرة التي قد تشكّل علينا في ضمّها إلى أحد أبواب المنصوبات في العربيّة.

(١) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

(٢) نَبّه إلى هذا من محدثينا عبّاس حسن، وبيّن أيضاً أنّه ليس شرطاً أن تعرب الصّفة المتقدّمة على موصوفها حالاً، إذ إنّها تتبع أحياناً العامل قبلها، كما في المثال الآتي: مررت بصارخ طفل، فأصلها: مررت بطفل صارخ. انظر، حسن، النّحو الوافي، ج ٣: ٤٩٩.

ونرجئ بعض الكلام في هذه المسألة إلى أن نستعرض بعض الشواهد التركيبية عليها، ومن ذلك قول ذي الرمة^(١):

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً وَنِصْفًا نَقَا
يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمَرُّ

وقد أجاز سيبويه أن تنصب كلمة (نصفاً) في البيت على الحال، يعنى أنه كان في الأصل: ترى خلقها قناة قويمة نصفاً، ونقا يرتجج نصفاً، فلما قدم وصف النكرة عليها، صار انتصابه على الحال^(٢).

وقد أشار ابن الشجري إلى رأي سيبويه هذا في كلامه المتشعب حول البيت، حين تناول فيه قضايا نحوية ولغوية كثيرة^(٣).

ثم يعود في موضع آخر من كتابه إلى ذكر شاهد جديد على القضية نفسها، وهو قول الأخطل^(٤):

كَانَتْ مِنْـزَلُ الْأَفِ عَهْدْتُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ
النَّاسِ إِخْوَانَا

ويقف عنده بقوله: "وأما قوله: (دون الناس) فيحتمل أن يكون العامل فيه (عهدتهم) ويحتمل أن تعلقه بالخبر المضمر، كأنك قلت: متأفون دون الناس، ويجوز أن تعلقه بمحذوف غير الخبر المقدّر، على أن يكون في الأصل صفة لإخوان، كأنه

(١) انظر: ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة، (ت ٥١١٧هـ)، (١٤١٥-١٩٩٥م)، الديوان، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ١٠٩. ويروى فيه: "ترى خلفها" بدل "ترى خلقها"، والفراهيدي، الجمل في النحو المنسوب إليه، ص: ١٠١، وسيبويه، الكتاب، ج ٢: ١١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢: ١١.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٣٤.

(٤) ليس موجوداً في ديوانه المطبوع، انظر: الفارسي، كتاب الشعر، ص: ٢٨٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢: ٣٦، وحدّاد، حنا جميل، (١٤٠٤-١٩٨٤م)، معجم شواهد النحو الشعريّة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١، ص: ١٧١، وتخرجه في ص: ٦٥٦.

قال: عهدتهم إخواناً دون النَّاس، أي متصافين دون النَّاس، فلَمَّا قُدِّمَ على الموصوف صار حالاً، وجاز أن تجعله وصفاً لعين وحالاً منه، لأنَّه ظرف مكاني^(١).
ويشتهر على هذا أيضاً قول كثير عزة الآتي^(٢):

لِعِزَّةٍ مُّوَحِّشًا طَلُّ

ويعلق عليه ابن الشَّجَرِيّ بقوله: "طل كونه صفة (يقصد كلمة موحشاً)؛ لأنَّ الصِّفَّة لا تكون إلا تابعة، والتَّابع لا يقع قبل المتبوع"^(٣).

ومن ذلك أيضاً قول أبي الطَّيِّب المتنبِّي^(٤):

لولا مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَـا وَجَدْتُ لَهَا المَنَائِبا إلی
أرواحنا سُبُلًا

وشبه الجملة (لها) في موضع صفة في المعنى لـ (سبلاً)، فالأصل: سبلاً كائنة لها، فلَمَّا قُدِّمَ الشَّاعر صار حالاً من سبل، ومثله قوله: (إلى أرواحنا)، فالأصل فيه: سبلاً مسلوكة إلى أرواحنا، فلَمَّا تَقَدَّمَ صار حالاً^(٥).
ومن المسلم فيه أنَّ سبب عدِّ النَّحْوِيِّين الصِّفَّة النَّكْرَةَ المَتَقَدِّمَةَ على موصوفها حالاً، هو وجوب التزام التَّابع متبوعه في التَّرتيب بينهما، إذ تحلَّ الصِّفَّة بعد موصوفها وجوباً.

(١) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ١: ٣٠٩.

(٢) تكلمته:

يَلُوحُ كَأَنَّه خَلُّ

انظر: عباس، شرح ديوان كثير عزة، ص: ٥٠٦، وابن جنِّي، الخصائص: ج ٢: ٤٩٢،

وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١: ٢٢٥،

(٣) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ٣: ٩.

(٤) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبِّي، ج ٢: ٢٠٢. والملاحظ أنَّ ابن الشَّجَرِيّ يفرط من

الاستشهاد بأبيات المتنبِّي خاصة، كما مرَّ بنا، وكما سيمرَّ لاحقاً.

(٥) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ١: ٣٥٤.

ولا شك أن الصفة على هذه الوضعية من التقدّم على متبوعها خارجة على قاعدتها التركيبية المعروفة في وجوب لحاقها بالموصوف، ولعلنا نلاحظ أن هذا النمط من السياق قياساً إلى السياق الأصلي الذي تأتي فيه الصفة بعد موصوفها لا يمثل حالة من التفضيل أو الاختيار عند السلف من النحاة بين هذا التركيب أو ذلك، فهما في التقعيد سواء، إذ لا يقدمون أحدهما على الآخر، أو لا يصفون أحدهما بالضعيف والآخر بالقويّ مثلاً، أو ما شابه ذلك من العبارات التي يطلقونها عند حكمهم على تركيب نحويّ ما؛ لأنهم في هذا إنما ينظرون إلى المستوى التحليلي نظرة تفصله عن المستوى التركيبي نفسه.

ولا إخال أن السبب الذي عدّ به النحاة الصفة بهذه الكيفية حالاً مقنعاً، وهل يتعيّن أن يكون حالاً فقط؟ كما أننا لا زلنا نفهم معنى الصفة في كلّ التراكيب النحويّة التي مرّت بنا تحت هذا الباب.

5.2.3 ورود تركيب الصفة أسلوباً طلبياً

يرى أكثر النحويين، ويتابعهم ابن الشجريّ في ذلك، عدم جواز الوصف بالجملة الاستفهاميّة، التي هي نوع من الأسلوب الطلبيّ، لما في ذلك من الإبهام، كما لا يجوز ذلك أيضاً في جملة الصلّة للسبب ذاته^(١).

وقد جاء خلاف المشهور عند ابن الشجريّ ممّا يوجّهه على أنه صفة مقدّر فيها الحكاية، قول الرّاجر^(٢):

أَقْبَلْتُ أَسْعَى مَعَهُمْ وَأَخْتَبِرُ
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ الْمُخْتَلِطُ
جَاءُوا بَضِيحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ^(١)

(١) انظر: ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ٢: ١٨٤-١٨٥، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٢: ١٠٩.

(٢) قيل إنّها لرؤية أو العجاج، ولم تُنسب إليهما صراحة، وليست في ديوانيهما، انظر مصادر أخرى: ابن جنيّ، المحتسب، ج ٢: ١٦٥، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ٢: ١٨٥، والسُّيوطي، همع الهوامع، ج ٣: ١١٩، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٢: ١٠٩.

فتقدير الصِّفة بناء على ذلك في البيت الأخير: جاءوا بضيق يقول من رآه: هل رأيت الذَّنْبَ قطُّ؟ والمعنى: جاءوا بلبن ممذوق أغبر في لون الذَّنْبِ (٢).

ويلاحظ كيف جاءت جملة الاستفهام محلَّ الصِّفة، وهو ما يخالف رأي جمهور العلماء، إلا أنهم أولَّوه على إضمار الحكاية، وليس من شكَّ أنَّ النُّحاة يلجأون كثيراً إلى هذا النوع من التَّأويل المعتمد على حكاية فعل القول في توجيه كثير من المسائل النَّحويَّة الأخرى التي تُجابهم، كما في تقديرهم ذلك في جملة الطَّلَب الواقعة خبراً عن الابتداء (٣).

وربَّما يبعث على التَّساؤل تقبُّل النُّحاة وقوع الخبر جملة طلبية بدرجة أكبر من تقبُّلهم وقوعها صفةً عن الموصوف؛ على الرِّغم من أنَّهم يفسِّرون ما جاء فيهما على الحكاية، على حدِّ تعبيرهم، دون اختلاف بين التركيبين يُذكر. وفي اعتقادي أنَّ ورود الصِّفة على هذه الهيئة من الطَّلَب جاء لغرض معنويٍّ ودلاليٍّ، قد لا يتوافر للشَّاعر لو أنَّه جاء بها على أصلها الذي يرتضيه العلماء، فارتكب بهذا تلك المخالفة، التي يُمكن وصفها بالخارجة على القاعدة.

6.2.3 حذف العائد من جملة الصِّفة

أورد ابن الشَّجري في هذا الباب كلاماً، يقابل فيه بين ثلاثة أنواع من الحذف، وهي: حذف العائد من جملة الخبر، وحذفه من جملة الصِّفة، وحذفه من جملة الصِّلة، ويتابع فيه أيضاً حديثاً يُفهم منه أنَّ حذف العائد من جملة الصِّفة يقف موقفاً وسطاً بين الممانعة أو الضَّعف في جملة الخبر، وبين الكثرة أو الحُسْن في جملة الصِّلة (٤).

(١) وجاءت الرواية في أكثر المصادر التي خرَّجناه فيها، وفي غيرها بالمَذق بدل الضَّيح، وكلاهما بمعنى اللِّبن الممزوج بالماء المائل إلى لون الخُضرة والطلُّسة.

(٢) ابن الشَّجري، الأمالي، ج ٢: ٤٠٧.

(٣) انظر: ابن عقيل: شرح الألفية، حاشية التَّحقيق، ج ١: ١٩١.

(٤) انظر: ابن الشَّجري، الأمالي، ج ٢: ٧٢-٧٣، وجاء شيء من هذا الرُّأي في الفصل الأوَّل من الدِّراسة، ص: ١٠.

وما أحسبه قريباً إلى واقع تلك التراكيب الثلاثة أنّها، في الحقيقة، تلحّ في حاجتها إلى العائد الذي يربطها بمتعلّقها قبلها، حتى لا تصبح غريبة عنه، فيضعف اتّساق النصّ، وأنّ ما ذهب إليه ابن الشّجريّ، ومن يرى رأيّه، ما هو إلا حكم منهم على ما ورد في كلام العرب حول هذه الأنماط التركيبيّة بحسب القلّة أو الكثرة، تبعاً لما وصلهم من شواهد نحوية يحتكمون إليها.

ومن الشّواهد التي تقابلنا في الأمالي على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١)، إذ تخلو هذه الآية الكريمة في ظاهر التّركيب، فيما يخصّ الصّفة الجملة من الضّمير الرّابط العائد على موصوفها، المتمثّل في كلمة (يومًا)، فالأصل وفقاً للقاعدة أن يُذكر في الآية الضّمير الدّاخل عليه حرف الجرّ (في) الدالّ على الظرفيّة، في جملة الصّفة، أي: لا تجزي نفسٌ فيه^(٢). وكان صاحب الأمالي قد ذكر قبل الآية بقليل قول جرير^(٣):

أَبَحَّتْ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا
شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

حيث حذف الشاعر الهاء العائدة إلى الصّفة من جملة: (حميت)، فالأصل: حميته^(٤).

وأتبعه في الموضوع نفسه قول الحارث بن كلدة النّقيّ^(٥):

(١) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

(٢) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٧٢.

(٣) انظر: حبيب، محمّد، (ت ٥٢٤٥)، شرح ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣: ج ١: ٨٩، يقصد فيه عبد الله بن الزبير، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٣٨٨، وحدّاد، معجم شواهد النّحو الشعريّة، ص: ٣٢٩.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٦، ج ٢: ٧١.

(٥) انظر: الهرويّ، الأزهيّة في علم الحروف، ص: ١٣٧، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج ٦: ٨٩، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ج ٢: ١٨٣، ويُنسب لجرير، انظر: حدّاد، معجم شواهد النّحو الشعريّة، ص: ٢٦٥.

فَمَا أُدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَتَمَّاعٍ
وَطُـوُلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا
إذ أراد: أصابوه^(١).

ولا نجد ابن الشَّجَرِيَّ عادةً يضعف مجيء الصِّفَّةِ في التَّركيب على هذه الهيئة عند كلِّ شاهد يسوقه، وإن كان يعدّه أقلَّ وروداً واستحساناً من حذف العائد من جملة الصِّلَّةِ.

ومن الشَّواهد كذلك على هذه المسألة في حذف العائد المجرور مع الجارِّ قول كثير^(٢):

مِنَ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِيَّ إِنَّهَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا نَزُورُهَا
والتَّقدير فيه: لا نزورها فيه^(٣).

ويذكر ابن الشَّجَرِيَّ بعد هذا الشَّاهد تعليقا، يبيِّن فيه خلاف النَّحْوِيِّين في نوع العائد المحذوف حين العطف على جملة الصِّفَّةِ محذوفة الضَّمير بجمل أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(٤)، إذ نلاحظ خلوَ الجمل المعطوفة كلِّها من هذا الرَّابِط تماثيا مع حذفه من جملة الصِّفَّةِ الأولى، فبعضهم يقدره على أنه (فيه)، والبعض الآخر على أنه الهاء^(٥).

(١) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمالي، ج ١: ٦، ج ٢: ٧١

(٢) ليس في: عَبَّاس، شرح ديوان كثير، كما لم أعثر عليه في كتب النَّحو واللِّغة، وقد أشار إلى

هذا الطَّنَاحِيَّ أيضًا، انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمالي، ج ١: ٦

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمالي، ج ١: ٦.

(٤) البقرة: ٤٨.

(٥) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمالي، ج ١: ٦-٧. وانظر في هذه المسألة أيضا: سيبويه، الكتاب،

ج ١: ٣٨٦، والفراء، معاني القرآن، ج ١: ٣٢، والفارسي، كتاب الشَّعر، ص: ٢٣٤،

وغيرها من كتب النَّحو والتفسير.

وحاصل الأمر أنّ وجود الضمير الرّابط عامّة في التّركيب، سواء أكان للصّفة بموصوفها أو لغيره، من الضّرورات اللّازمة في السّياق، ويمثّل خلوّ السّياق منه صورة من صور خروج التّركيب على القاعدة النّحويّة الخاصّة به.

وهذا الضمير دون شكّ واحد من إحدى قرائن معنويّة كثيرة، تسهم إسهاماً كبيراً في تماسك التّركيب، وإيضاح المعنى النّحويّ المقصود بين مفردات سياقه، كما في حروف العطف والجرّ وغيرها^(١)؛ وما أورده ابن الشّجريّ في الأمثلة المذكورة إنّما هو جانب من التّحليل النّحويّ، الذي يمثّل فكره النّحويّ دون أن يخوض في المستوى التّركيبيّ للغة نفسها.

3.3 عطف النّسق

هو التّركيب الذي يتوسّط فيه بين التّابع ومتبوعه حرف من حروف العطف المعروفة عند العلماء على خلاف بينهم في عدّها^(٢).

ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ مصطلح (النّسق) من مصطلحات الخليل، أستاذ البصريين والكوفيّين على السّواء، مستبعداً ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنّه من اصطلاح الكوفيّين، معتمدين في ذلك على ما أورده السّيوطيّ في هذا المقام من عبارة، يفهم منها أوّل وهلة ما ذهبوا إليه^(٣).

وليس بين هذا العطف، وما يسمّى بـ (عطف البيان) أيّ علاقة واضحة إلاّ الاشتراك في مسمّى (العطف)، وإلاّ فهو في الحقيقة لا يخرج عن كونه لونا من ألوان البدل، وربّما شابه كذلك بعض أنواع النّعت الحقيقيّ في إيضاح المتبوع أو تخصيصه، إلاّ أنّ النّعت الحقيقيّ لا بدّ من اشتماله على ضمير مستتر يعود على

(١) تناول هذا الموضوع باستقصاء وتتبعه من المحدثين حسام البهنساويّ، انظر: البهنساويّ،

أنظمة الرّبط في العربيّة، ص: ٢٤-٢٧.

(٢) انظر في ذلك الآراء كلّها بإسهاب: حسن، النّحو الوافي، ج ٣: ٥٥٥-٥٥٧.

(٣) انظر: القوزي، المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ، ص:

الموصوف^(١)، كما أنه في الغالب لا يكون إلا مشتقاً، وقد يشبه أيضاً بعض صور التوكيد اللفظي بالمرادف، مثل: تبر ذهب، وغير ذلك ممّا بسط عباس حسن الكلام حوله في كتابه^(٢).

وسنقف في هذا الباب على طائفةٍ من المسائل التي يمكنها أن تخدم فكرة الدراسة، وهي: تقديم الاسم المعطوف على متبوعه، وعطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، وعطف الفعل بالرفع على متبوعه المجزوم، والعطف بالرفع على المتبوع المنصوب، والعطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف إليه. وسندرس تلك المسائل هنا على النحو الآتي:

(١) واشتماله على الضمير إمّا أصالة أو تحويلاً، فالأصالة كما في قولنا: يؤسّ مقيمٌ، فالنعت يشتمل على ضمير مستتر تقديره هو، و تحويلاً كما في قولنا: استمعتُ لخطيبٍ فصيح لساناً، فالضمير المقدّر في "فصيح" يعود في الحقيقة إلى "اللسان" وليس "الخطيب"؛ لأنّ الأصل: استمعت لخطيب فصيح لسانه، انظر: حسن، النحو الوافي، ج ٣: ٤٤١-٤٤٢.

(٢) انظر: حسن، النحو الوافي، ج ٣: ٥٤٢-٥٤٣

1.3.3 تقديم الاسم المعطوف على متبوعه

لا يجوز عند النحويين أن يتقدّم التّابع على متبوعه، إذ إنّ أصل التّرتيب فيهما أن يأتي التّابع في السّياق أولاً ثمّ يليه متبوعه مباشرةً، أو أن يفصل بينهما مفردات نحويّة أخرى، بحسب ما يرثيه المتكلّم في حديثه.

وقد جاء عن العرب في بعض كلامهم تقديم المتبوع على تابعه خلافاً للأصل وما عليه العلماء، ومن صور ذلك تقديم المعطوف على المعطوف عليه في سياق الشّعْر، وقد عدّ العلماء ذلك من الضّرورة^(١).

وقد خصّ ابن الشّجريّ هذه المسألة في كتابه الأمالي بشاهدين من الشّعْر، الأوّل منهما قوله^(٢):

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً^(٣)

إذ أراد الشّاعر: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً، فقدّم المعطوف على المعطوف عليه^(٤).

هذا وجوزّ ابن الشّجريّ هذه المخالفة النحويّة في تركيب العطف للضّرورة الشعريّة، أمّا تقديم التّابع على متبوعه في باقي التّوابع، فلا يجوز عنده سواءً كان في النثر أو الشّعْر^(٥).

وهو يتابع بالأمثلة وأدلة الرّفّض كلامه على تابعين هما التّوكيد والصفّة، بقوله: "فلو قلت: ضربتُ رأسه زيّداً، وأكلتُ كلّ الرّغيفَ لم يجز، وأشدُّ من هذا في الامتناع أن تقول: رأيت أجمعين القومَ، لأنّك أوليت (أجمعين) العامل، والعرب لم تستعمله إلاّ تابعاً، وكذلك لا يجوز: مررت بالطّويل زيّداً، على أن تجعل الطّويل صفةً لزيّداً،

(١) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٥، والبغداديّ، خزّانة الأدب، ج ٣: ١٣٠.

(٢) وهو يزيد بن الحكم، انظر مصادر تخريج الشّاهد في الهامش التّالي.

(٣) انظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج ١: ٣٢٦، وابن جنّي، الخصائص، ج ٣: ٣٨٣،

وابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٤، والسّيوطيّ، همع الهوامع، ج ٢: ١٧٩، والبغداديّ،

خزّانة الأدب، ج ٣: ١٣٠، ج ٩: ١٤١.

(٤) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

(٥) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

ولكن إن أردت: مررت بالرجل الطويل، فحذفت الموصوف وأبدلت زيـداً من الصفة، جاز على قبـح، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ممّا شدد فيه سيبويه، وإن كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه^(١).

ولا نجدّه يذكر شواهد من النثر على هذه المخالفة النحويّة، لا على العطف ولا على غيره من التّوابع الأخرى، بل يورد أمثلة نثرية من صنعه، يبيّن فيها كيف يُمكن أن يخالف التّابع متبوعه في أصل التّرتيب بينهما في تركيب الجملة.

وسبق أن وقف ابن جنّي عند هذا الشّاهد، ينشده كاملاً، ضمن مسائل مختلفة في أبواب نحوية متنوّعة، يبيّن من خلالها حالات جواز التّقديم والتّأخير بين المتلازمات من التّوابع وغيرها من عدمه، فهو هناك يجيز مثل هذا التّقديم في الشّاهد خلافاً لابن الشّجري وللجمهور من النّحاة^(٢).

أمّا البيت الثّاني الذي ذكر في القضية نفسها، فهو^(٣):

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ
وَرَحْمَةً اللَّهِ السَّلَامِ
عَلَيْهِ

وقد اكتفى بذكره مجرداً، دون بيان موطن الشّاهد فيه؛ لوضوحه^(٤).

وكان على الشّاعر، لو أراد أن يلتزم الأصل في سياق العطف، أن يأتي بالعبارة هكذا: عليك السّلام ورحمة الله، بتأخير المعطوف عن المعطوف عليه. وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب النّحويّين يذكرون هذين الشّاهدين في باب المفعول معه، مسألة تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب له، لا في باب تقديم المعطوف، خلافاً لابن الشّجري، وسواءً أكان التّركيب تركيب عطف، أم غيره فقد منعه أكثر العلماء، ووافقهم الأخير عليه.

(١) ابن الشّجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٥.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ٣: ٣٨٣.

(٣) يُنسب إلى الأحوص، انظر في الشّاهد: الأحوص، شعره، حاشية التّحقيق، ص: ٢٣٩، وابن

السّراج، الأصول في النّحو، ج ١: ٣٢٦، وابن جنّي، الخصائص، ج ٢: ٣٨٦، والسّيوطي،

همع الهوامع، ج ٢: ١٧٨، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٣: ١٣٠.

(٤) انظر: ابن الشّجري، الأمالي، ج ١: ٢٧٦.

وليس أمر تحرّي خروج تركيب العطف على القاعدة النحويّة صعباً في هذا المقام، بل على العكس تماماً، فالقارئ أو الدّارس يمكنه الاعتماد على شيئين للحكم بمخالفة الشّاهدين القاعدة، على رأي جمهور العلماء في ذلك أولاً، وعلى عدم إيرادهم شواهد من النثر على هذا التّركيب ثانياً.

2.3.3 عطف الفعل على الاسم

الأصل في العطف داخل التّركيب أن يكون بين الأنماط اللّغوية المتجانسة، التي تنتمي إلى قسم واحد من أقسام الكلمة، فالاسم يعطف على الاسم، والفعل كذلك على الفعل، وهذا في الحقيقة ما يستفاد من عبارات العلماء في هذا الميدان، وقد نسب بعضهم ما وقع منه في شعر العرب خلافاً للأصل إلى اضطرار الشّاعر أحياناً إلى مخالفة القاعدة النحوية أو أصل التّركيب، ومع ذلك نجدهم يتسامحون في هذا الأمر فيجوزونه، على ما في معنى المعطوف عليه من معنى الفعل، خاصّة إذا كان اسماً مشتقاً، والأمر كذلك ينطبق بالمبادلة بين الفعل والاسم في تركيب العطف، سواء بسواء^(١).

ومن عطف الفعل على الاسم في الأمالي قول المتنبي^(٢):

وجفونُهُ ما تستقرُّ كأنها مطروقةٌ أو فُتّ

فيها حصرمُ

إذ إنّه عطف الفعل (فُتّ) بحرف العطف (أو) على الاسم الذي قبله المتمثّل بكلمة (مطروقة)، وهو خلاف الأصل كما يرى أكثر النّحاة.

ويقف ابن الشّجريّ عنده بقوله: "و(فُتّ) معطوف على (مطروقة)، وليس من حقّ الفعل أن يعطف على الاسم، ولا حقّ الاسم أن يعطف على الفعل، ولكن ساغ

(١) انظر: الفارسيّ، كتاب الشّعْر، والقيروانيّ، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص: ٣٠٢، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج: ٥، ١٤٠، وابن عقيل، شرح الألفيّة، ج: ٢، ٢٢٣.

(٢) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبيّ، ج: ٢، ٤٦٣، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج: ٣، ٢٠٤.

ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول، لما بينهما وبين الفعل من التقارب، بالاشتقاق والمعنى، ولذلك عملا عمله...»^(١).

ثم يذكر على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ﴾^(٢)، وقوله الآخر: ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾^(٣)، حيث عطف في الآية الكريمة الأولى الفعل (أقرضوا) على الاسم (المصدقات)، وفي الثانية الفعل (يقبضن) على الاسم (صاففات)^(٤).

ونلاحظ أحياناً في كلام أكثر النحاة حول هذه التراكيب في سياق القرآن والشعر اضطراباً؛ يكمن في جمعهم في عباراتهم وتأويلهم عندها بين قولهم: إنَّ الأصل ألا يُعطف الفعل على الاسم، أو الاسم على الفعل، مع ترديد بعضهم بأنَّ ما وقع من ذلك في الشعر اضطرار، وتوجيههم كل ذلك على أنَّ الاسم المعطوف عليه، هو كلمة مشتقة تضارع الفعل في المعنى والدلالة، لذا قد تعمل عمله في ظروف محدَّدة.

والحق، كما يبدو لي على الأقلَّ ليكون النحويون أكثر ضبطاً ومراعاة لنظرتهم في جعل قواعدهم متينة، أن ينظروا للمسألة بإحدى نظرتين، إمَّا بتوسيعهم القاعدة بوصفهم السِّيَاق النحوي كما هو بأن يقولوا مثلاً: الغالب في تركيب العطف أن يُعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، ويأتي بصورة أقلَّ عطف غير المتلين أحدهما على الآخر، أو أن يكونوا أكثر وضوحاً فيعدُّوا هذه الأسماء المشتقات المتضمِّنة معنى الفعل نوعاً من الأفعال، فلا تكون القاعدة بناء على هذا الرأي قد خولفت، أو خرجت بعض تراكيب العطف عليها.

وليس من الغريب أن أميل إلى مثل هذا الرأي الأخير؛ فقد نظر بعض المُحدثين من علمائنا العرب إلى أقسام الكلم في العربية نظرة جديدة؛ إذ أدرج المشتقات

(١) ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ٣: ٢٠٤.

(٢) الحديد: ١٨.

(٣) الملك: ١٩.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأُمالي، ج ٣: ٢٠٤.

المختلفة، كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما، تحت قسم جديد من أقسام الكلمة، أطلق عليه لقب (الصِّفة)، مخالفاً به التقسيم المعتاد عن السِّلَف من النِّحاة^(١).

وعاد ينظر إليها من حيث الزَّمَن فعدّها مختلفة عن الفعل من حيث إنّ دلالتها على الزَّمَن تتوقف على درجتها ضمن السِّيَاق، أمّا خارجه فلا دلالة لها على ذلك، وأمّا الفعل فله دالتان على الزَّمَن، إحداهما دلالته الصَّرْفِيَّة عليه خارج السِّيَاق، والأخرى دلالته النُّحوية عليه داخل السِّيَاق^(٢).

ونستوحي من الآراء السَّابِقة كلّها رأياً خاصّاً نحكم به على تحيّي تلك التراكيب النُّحويَّة عن القاعدة التي تنصّ على أنّ الأصل في الفعل ألا يعطف على الاسم.

3.3.3 عطف الاسم على الفعل

لعلّ كثيراً من الحديث الذي كنّا نوذّ قوله في هذه المسألة سبق في العنوان الآنف الذِّكر، للصِّلة القوية بين المسألتين، غير أنّنا سنحاول أن نأتي بشيء جديد يخصُّ هذا النُّوع من العطف، من خلال ما نقف به من كلام على الشواهد. وبما أنّنا عرفنا، ممّا مضى رأي العلماء في ذلك، سنقف تباعاً على قول الرّاجز^(٣):

تَبَيْتُ لَا تَأْوِي وَلَا نَفْشًا

ويفسّر ابن السّجريّ النُّفَاش في الشَّاهد على أنّه الغنم التي تنتشر بالليل فترعى بلا راع، وكذلك الإبل، يقال: نفشت تنفش نفشا، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾^(١)، على صحّة ما يقول^(٢).

(١) انظر: حسّان، تمّام، (١٩٩٤م)، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، دار النُّفَاش، مطبعة النُّجاح الجديدة، الدَّار البيضاء- المغرب، ص: ٩٨-١٠٢. وقد قسّم مؤلّف هذا الكتاب الكلمة إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والصِّفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

(٢) انظر: حسّان، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، ص: ٩٨-١٠٢.

(٣) لم أعرف اسمه، انظر في بيته: ابن السّجريّ، الأمالي، ج: ٣، ٢٠٥، والبرقوقيّ، شرح ديوان المتنبّي، ج: ٢، ٤٦٤. وقد أشار الطَّنَاحي محقّق أمالي ابن السّجريّ مسبقاً إلى أنّه لم يعرف هذا الرّاجز.

وما أحدثه الرَّاجز من تغيير في تركيب العطف يخالف الأصل بعطفه الاسم (نفاثاً) على الفعل المنفي بلا (تأوي). إذ التقدير عند صاحب الأمالي: ولا تأوي ولا تنفث (٣).

وقال الآخر في الباب نفسه (٤):

بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بـبَاتِرٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

إذ عطف الاسم (جائر) على الفعل (يقصد)، مخالفة للأصل في العطف؛ ويرى ابن الشجري أن الذي ساغ للاسم أن يعطف على الفعل على هذه الهيئة صحّة تقدير الفعل بالاسم والاسم بالفعل، إذ التقدير في البيت الثاني: ويقصد في أسواقها ويجور (٥).

ويصرح ابن الشجري في موضع آخر من الأمالي حين يقف عند تلك الشواهد وما شابهها مرّة أخرى بقوله: عطف (اسم الفاعل) على (يفعل)، وكأنه هذه المرّة يريد التصريح مباشرة بالشبه الواضح بين الاسم والفعل في سياق العطف دون أن يضطر إلى تقديم المبرر لقبول هذا النوع من العطف (٦).

وحكنا في هذه المسألة شبيه تماماً بما رأيناه في المسألة التي تسبقها، غير أن العطف هنا كان بعطف الاسم على الفعل، وهناك كان بعطف الفعل على الاسم، فالموذّي في المسألتين واحد، فما حدث في الواقع تناوب في المواقع في التركيب النحويّ بين المعطوف والمعطوف عليه، ليس إلا.

(١) الأنبياء: ٧٨.

(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٣: ٢٠٥.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٣: ٢٠٥.

(٤) لم يعزه ابن الشجري ولا غيره من العلماء إلى أحد، انظر فيه: الفارسي، كتاب الشعر، ص: ٤٢٧، وابن مالك، شرح الكافية والشافية، ج ٣: ١٢٧٢، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٥: ١٤٠، وسائر كتب النحو في باب العطف.

(٥) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٣: ٢٠٥.

(٦) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ٤٣٧.

4.3.3 عطف الفعل بالرفع على متبوعه المجزوم.

يتضمّن هذا العنوان حديثاً عن بعض المعطوفات على بعضها الآخر ضمن النوع الواحد من أنواع الكلمة، وهو عطف الفعل على الفعل، وإن كنا سنقف على ضرب واحد من ضروبه يخالف الأصل في العطف بينهما، وهو عطف المرفوع على تابعه المجزوم، إذ إنّ من المعروف أنّ الأصل في الفعل المرفوع ألا يعطف إلا على فعل مرفوع مثله، وأنّ المنصوب لا يعطف إلا على منصوب مثله، وكذلك المجزوم لا يعطف إلا على مجزوم مثله^(١).

ويورد ابن الشجريّ شاهداً على مخالفة الأصل قول الأعشى^(٢):

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ
فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزُلُ

ويذهب أكثر العلماء في تخريج العطف في هذا الشاهد بين الفعل المرفوع (تنزلون) والفعل المجزوم (تركبوا)، على أنّ (أو) للاستئناف لا العطف، إذ التقدير: أو أنتم تنزلون، كما عند سيبويه في أحد الآراء التي يذكرها فيه^(٣)، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، وعند ابن جنيّ، وغيرهم^(٤).

أمّا ابن الشجريّ فقد وقف على هذا الشاهد من زاوية أخرى غير التي يذكرها العلماء حوله في العادة، فهو يأتي بالشاهد للتدليل على أنّ (النزل)، قد جاءت بهذا

(١) وهذا يفهم بطبيعة الحال من طريقة تعامل النحويين في مصنفتهم مع التراكيب النحوية التي جاءت على طبيعتها في سياق العطف، إذ إنّ في عرفهم عامّة في أبواب النحو جميعها ألا يتأولوا إلا ما جاء مخالفاً قواعدهم وخارجاً على أصلها.

(٢) انظر: الأعشى، الديوان، ص: ٦٣، وسيبويه، الكتاب، ج: ٣: ٥١، والفراهيديّ، كتاب الجمل في النحو المنسوب له، ص: ١٩٣، وابن جنيّ، المحتسب، ج: ١: ١٩٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ج: ٦: ٧٠١، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج: ٨: ٥٨٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج: ٣: ٥١: أمّا مذهب الخليل وسيبويه في (أو تنزلون) فهو أنّه مرفوع على معنى (إن تركبوا)؛ لأنّ معناه ومعنى (أتركبون) متقارب، فكأنّ الشاعر أراد: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

(٤) انظر: الفراهيديّ، كتاب الجمل في النحو المنسوب له، ص: ١٩٣، وابن جنيّ، المحتسب، ج: ١: ١٩٥-١٩٦. غيرهما من كتب النحو، باب العطف.

الوزن جمعًا لكلمة (نازل): كما استعمل الشاعر أيضًا نظيرًا لها جمع (القتل) الذي مفرده (قاتل) في بيت آخر^(١).

وفي حقيقة الأمر، فالسياق سياق عطف لا غير، خرج في هذه الصورة التي جاء عليها على القاعدة النحويّة التي أطرها النحاة له، إذ ليس من السهل أن يعدّه المنعم النظر في تراكيب اللّغة غير ذلك، فالشاعر كما يفهم من البيت لم ينو إلا أن يعطف على معنى الاختيار بين ركوب الخير والنزول للضيافة أو الجيرة، وليس أدلّ على هذا الخروج أو المخالفة من تلمس العلماء له مخرجًا بعيدًا عن تركيب العطف، يرتكبون خلاله مخالفة نحوية لم تخطر ببالهم؛ إذ عدّوا حرف العطف (أو) الذي يشرك في الإعراب بين المتعاطفين^(٢) أداة استئناف، وهو ما لم ينصّوا عليه صراحة في كتبهم فيما أعلم، كما أنّ هذا التّحليل بعيد عن روح اللّغة التي تتّصف بالبداهة، إذ إنّ اللّغة في مستواها التركيبي لا تحتمل هذا التّأويل التّحليليّ البعيد إلا على تعسف.

5.3.3 العطف بالرّفْع على المتبوع المنصوب

إنّ أبسط المظاهر التركيبيّة وأقلّها للحكم على سياق ما بأنّه سياق عطف عند النّحاة هو الإعراب، وإلا لما تبقى شيء في التّركيب يدلّ عليه، أي يدلّ على معنى العطف المطلق، على اختلاف تشكّله تبعًا لحرف العطف.

ولقد عثرنا في الأمالي على بعض الشواهد التي تكشف لنا صورًا من مخالفة العطف تركيبه الأصليّ المتمثّل في لزوم محافظته على العلامة الإعرابيّة المشتركة فيه بين الاسم المعطوف والاسم المعطوف عليه.

ومن هذه الصّور القراءة الواردة برفع كلمة (الملائكة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣).

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ٢١٩.

(٢) انظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٢٧.

(٣) الأحزاب: ٥٦، وهي قراءة ابن عبّاس، وعبد الوارث والأزرقي عن أبي عمرو، ومحمّد بن سليمان أمير البصرة، انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج ٢: ٧٧٨، وابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع، نشره: =

غير أنّ البصريين يرون أنّ (الملائكة) رفعت على حذف الخبر، أي على تقدير: يصلي على نبيه والملائكة يصلون كذلك، ويرى الكوفيون غير الفراء أنها رفعت على موضع اسم (إنّ)، إذ إنّ الأصل في اسمها الابتداء وحقه الرقع، أما الفراء فقد رأى اشتراط إخفاء إعراب اسمها^(١).

أمّا ابن الشجري فيرى رأي البصريين في ذلك مع بعض اختلاف في تقدير الخبر، فهو يرى أنّ الملائكة رفعت على الابتداء وخبره الجملة الفعلية بعده، وخبر اسم إنّ محذوف لدلالة الخبر الثاني عليه^(٢). مدللًا على إمكانية حذف الخبر مع دلالة السياق عليه بقول الشاعر^(٣):

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والـرأي مُخْتَلِفٌ

ويبدو أنّ البصريين ومن رأى رأيهم من أكثر العلماء قد أقحموا أنفسهم في هذا التأويل الذي يحمل سياق الآية الكريمة أكثر ممّا يحتمل، فالمعنى الذي قالوا به وتأولوه في الآية الكريمة متحصّل ومفهوم لدى قارئ النصّ القرآني من ظاهر العلاقة بين مفردات التركيب دون اللجوء في حسم هذا الخلاف إلى علامة الإعراب، التي في حقيقتها، أحد الأسباب التي تلجئ النحويين غالبًا إلى مخالفة ظاهر التركيب للحفاظ على قيمتها ودورها في بناء القاعدة النحوية عندهم.

مراجعات، وقدّم له: آثر جفري، مكتبة المنتبي، القاهرة، ص: ١٢١، والزّمخشري، الكشاف، ج: ٣: ٢٧٢، وابن هشام، مغني اللبيب، المتن والحاشية، ج: ٦: ٣٣٠، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج: ٧: ٢٣٩.

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج: ٦: ٣٣٠، وأبو حيّان، البحر المحيط، ج: ٧: ٢٣٩.

(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج: ٣: ١١٣.

(٣) عمرو بن امرئ القيس، وينسب لدرهم بن زيد الأنصاري، انظر: سيبويه: الكتاب، ج: ١: ٧٥، والفراء، معاني القرآن، ج: ١: ٤٣٤، ٤٤٥، ج: ٢: ٣٦٣، ج: ٣: ٧٧، والمبرد، المقتضب، ج: ٣: ١١٢، وابن الشجري، الأمالي، ج: ٣: ١١٣، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٨٥، وسائر كتب العربية، ولقيس بن الخطيم، انظر: قيس بن الخطيم، أبو زيد، (د.ت)، (١٩٦٧م)، الديوان، ما نسب لقيس، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت- لبنان، ص: ١١٥.

وللحقّ والموضوعية فإنّ الكوفيين برأيهم الذي أدلوا به في المسألة يقتربون أكثر إلى وصف الظاهرة اللغوية كما هي في سياقها، إذ يجدون للآية تأويلاً مقبولاً لنا على الأقل، دون أن يخرجوا السياق عن كونه سياق عطف.

فبناءً على ما أسلفته من أقوال حول الآية الكريمة أحكم بخروج العطف في هذا الموضوع على قاعدته بعدم لزوم العلامة الإعرابية بين الاسم المعطوف والاسم المعطوف عليه علامة واحدة، على الرغم من بقاء معنى العطف واضحاً كلّ الوضوح في السياق.

6.3.3 العطف بالمعنى على المتبوع في صورة المضاف إليه.

إذا توقفنا في واقع الأمر عند اختلاف العلامة الإعرابية بين الاسم المعطوف والاسم المعطوف عليه في هذا العنوان وفي العنوان السابق عليه فسنجد الأمر لا يختلف كثيراً من حيث إنّ المعطوف لم يتبع معطوفه في العلامة الإعرابية لا غير، غير أنّ النظر إلى هذه المسألة من زاوية أخرى تسلط الضوء على طبيعة تركيب المعطوف عليه في هذا السياق قد يساعدنا في الخروج بنتائج جديدة.

وعادة ما يفسر ابن الشجريّ هذا التركيب من العطف وغيره ممّا يخالف الأصل في الإعراب باصطلاح (الإعراب بالمعنى)، وقد ساقه هذا المفهوم إلى ذكر مسائل تركيبية مختلفة من بينها مسألة العطف^(١).

ونذهب إلى الشاهد الآتي في كتابه، نستوضح من خلاله هذه القضية، وهو قول الشاعر^(٢):

(١) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ٢: ٢٢٢.

(٢) انظر: رؤبة، ملحقات الديوان، ص: ١٨٧، وسيبويه، الكتاب، ج: ١: ١٩١، والأعلم الشنتمريّ، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت ٥٤٧٦هـ)، (١٤٢٠م-١٩٩٩م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، مطبعة فضالة، زنقة بن زيدون، المحمدية- المغرب، ج: ١: ٤١٠، ولزيد العنبريّ، انظر: القيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح، ج: ١: ١٧٣، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج: ٢: ١٠٢٢، و ابن عقيل، شرح الألفية، ج: ٢: ٩٩، وابن هشام، المغني، ج: ٥: ٤٧٦.

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيِّنَاتَا

وتظهر أركان العطف في البيت بجلاء، حين نتمسك بدلالة السياق الأصلية على مفهوم العطف، فالإفلاس هو اللفظ المعطوف عليه، والليانا هو اللفظ المعطوف بوساطة أداة العطف، وهي الواو.

وليس فيما نعتقد من الصواب أن نعدَّ كلمة (مخافة) هي المعطوف عليه بداعي التشابه بينها وبين كلمة الليانا في العلامة الإعرابية، كما أن عدَّ (الليانا) معطوفاً على موضع (الإفلاس) من النصب على المعنى رغبةً من النحاة في التمسك بلزوم العلامة الإعرابية بين طرفي العطف، فيه شيء من التعسف والابتعاد عن ظاهر التركيب، الذي يوحي بمعنى العطف بجلاء.

والعطف على المعنى هذا الذي أوردته قال به ابن الشجري من قبل على البيتين في موضعين من كتابه^(١).

ويتجلى هذا التركيب أيضاً في الأمالي في قراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٢)، إذ عطف الملائكة والناس على لفظ الجلالة (الله)، على المعنى إذ التقدير: عليهم أن لعنهم الله^(٣).

ويذهب ابن جني في تقدير الرفع في كلمة الملائكة إلى غير ما ذهب إليه ابن الشجري، فهو عنده مرفوع بفعل مضمر يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾، أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: ﴿عليهم لعنة الله﴾، فكأنه قال: يلعنهم الله^(٤).

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٣٤٧، ج ٢: ٢٢٢.

(٢) البقرة: ١٦١.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ٢٢٢. وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ١: ٧٣.

(٤) انظر: ابن جني، المحتسب، ج ١: ١١٦.

ويذكر البنا وجهًا ثالثًا في توجيه رفع لفظ الملائكة، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: والملائكة والناس يلعنونهم^(١).

وقد أطلق بعض القدماء على هذه القراءة حكمًا بالجواز، إذ يقول: "وهو في العربية جاز، وإن كان مخالفًا للكتاب."^(٢)، ويقصد بذلك رسم المصحف.

وقال أبو إسحاق الزجاج بخصوص هذه القراءة: "وهو جيد في العربية إلا أنني أكرهه لمخالفته المصحف، والقراءة إنما ينبغي أن يلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أيضًا أقوى عند أهل العربية؛ لأن الإجماع في هذه القراءة إنما يقع على الشيء الجيد البالغ"^(٣).

ويبدو في رأي الزجاج انطباعه الشخصي الخاص، الذي لا ينبغي على نظرة، تستند إلى المرويات عند العلماء من نصوص اللغة، بل جعل رسم المصحف هو الفيصل في ذلك، ناسيًا أنه مقياس غير لغوي في قبول التراكيب أو ردّها.

وربما ظهرت هذه التفرقة عنده وعند غيره من علمائنا السلف بين النصّ القرآنيّ و بين غيره من النصوص الاستشهاديّة الموزعة بين لغة الشعر والنثر؛ لما يحمله القرآن الكريم من قدسيّة ومنزلة خاصّة في وجدانهم.

ويلاحظ أنّ النمط الذي جاء فيه الاسم (المعطوف عليه) هو نمط الإضافة، ولعلّ نحاتنا لو التفتوا إلى هذا الأمر أثناء تأويلهم هذه الآية الكريمة لخرجوا بنتيجة ربما تكون قريبة إلى حدّ ما من تفسير اللغة بالاعتماد على أدواتها، ولكانوا أيضًا أكثر قربًا إلى واقع اللغة في تفكيرهم الذي بنوا به قواعدهم.

(١) انظر: الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ج ١: ٤٢٤.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١: ٩٦.

(٣) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، (ت ٥٣١١هـ)، (١٤٠٨-١٩٨٨م)، معاني

القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان،

ط.١، ج ١: ٢٣٦.

فهم يذهبون، بناء على ما يفهم من كلامهم، إلى أنّ المضاف والمضاف إليه
بمثابة الشيء الواحد، إذ يترتب عليهما أحكام تدلّ على ذلك، كما في عدم جواز
الفصل بينهما بأيّ لفظ آخر، إلا ما جاء خلافه في الضرورة^(١).

ولعلني أميل إلى أنّ العلماء كان أولى بهم لو أرادوا البقاء في محيط تفكيرهم
الذي بنوا عليه قواعد النحو، أن يروا أنّ المعطوف قد عطف على تركيب الإضافة
ككلّ، لا على أحد أجزائه.

ولا نعدم بناء على الفكرة التي نتمسك بها خروج تركيب العطف على القاعدة
النحويّة، إذ إنه بهذه الصّورة الواردة في البيت، وقراءة الحسن بالرفع في كلمة
(الملائكة) يخالف ما نصّ عليه جمهور العلماء من وجوب اتّباع المعطوف تابعه في
العلامة الإعرابيّة.

(١) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج ٢: ٧٧ - ٨١، وحسن، النحو الوافي، ج ٣: ٥٣.

الفصل الرابع حروف المعاني

1.4 تمهيد

يقسّم العلماء عادةً الحروف في العربيّة إلى قسمين معروفين: حروف المباني وحروف المعاني، أمّا حروف المباني فهي حروف الهجاء التي تؤلّف أجزاء الكلمة، لتدلّ مجتمعةً على معنى جزئيّ بسيط، كما في الأحرف التي تشكّل بنية (عَمَل)، إذ لا يدلّ كلّ حرف منها وحده على أيّ معنى يُذكر، كما تعدُّ أيضًا همزتا القطع والوصل ضمن هذا النوع من الحروف، وعلى أيّ حال لا تدخل مثل هذه الحروف في نطاق الدّراسة التي بين أيدينا؛ كونها لا تشكّل أيّ ملمح تركيبيّ، يُعتمد عليه في دراسة السّياق الذي يبدأ من حدود الكلمة مرتبطةً بكلمات أخرى، تسهم جميعًا في بناء الجملة، وينتهي عند طائفة من الجمل التي تشكّل معناه الكليّ العام.

أمّا حروف المعاني فهي الحروف التي تؤدّي وظيفة الرّبط بين الكلمات في التّركيب، ويقوم فهم التّركيب في الغالب على الكيفيّة التي يستخدم فيها المتكلم هذا النوع من الحروف في كلامه، كما في حروف الجرّ، وحروف النّصب، وحروف الشّروط، وغيرها كثير.

وسنقف في هذه الدّراسة على بعض الصّور التي خرجت فيها بعض هذه الحروف على القاعدة النّحويّة، معتمدين في ذلك على المادّة المتوافرة عند ابن الشّجريّ في كتابه الأمالي.

وقد قسّمنا تلك المادّة إلى العناوين الرّئيسة الآتية: تناوب حروف الجرّ فيما بينها، وورود الجارّ مكان الظّرف، ومسائل متفرّقة في حروف المعاني عامّة، وسنعرض لمسائلها عند الحديث عن كلّ عنوان منها.

2.4 تناوب حروف الجرّ فيما بينها

من الجدير ذكره تحت هذا العنوان من الدّراسة أنّنا لا نقصد من ورائه الوقوف على جميع الشّواهد التي تمثّله وتكشف جوانبه جميعها، بل يكفي أن نشير إلى جزء

منها يبيّن للدّارس هدف الدّراسة، وإلا لو أخذنا على أنفسنا ذلك السبيل لتضخّم العمل، ممّا قد يضرّ بمنهجية الدّراسة، ويضعف من اتساق أجزاءها، فضلاً عن أنّ هذا الموضوع يصلح لدراسة مستقلة، يسهل فيها تتبّع أجزاءه كلّها والوقوف عليها.

ولعلّ مفهوم تناوب حروف الجرّ على المعاني يندرج تحته فكرتان تركيبيتان، ترجعان إلى أشهر مذهبين نحويين في تراثنا، هما مذهب البصرة والكوفة، أمّا البصريّون فقد فسّروا هذه الظاهرة النحويّة على أنّها ضرب من ضروب التّضمين، الذي يلامس الفعل مع حرف الجرّ الذي يرافقه، وهو عندهم من الشُّذوذ الذي لا يُقاس عليه، وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ الأمر لا يتعدّى أن يكون تناوباً بين الحروف نفسها على المعاني^(١)، وهو الرّأي الذي اشتهر فيما بعد، فأصبح يُعبّر به في الغالب عن هذه الظاهرة في العربيّة، حتى راق كثيراً من الدّارسين المتأخّرين استخدام مصطلح (التّناوب بين حروف الجرّ) في دراساتهم.

وقد اعتمدنا في حكمنا على خروج حرف الجرّ على قاعدته التركيبيّة بمغادرته معناه الأصليّ الذي اشتهر به ولازمه إلى معنىّ تركيبيّ آخر، يُعبّر به عادة بحرف آخر على وجه الأصالة، بعيداً عن الاعتماد على رأي أحد الفريقين السّابقين في إثبات ذلك، وإن كان رأي الكوفيّين فيما يبدو الأقرب، لحدّ ما، إلى صورة خروج التّركيب على القاعدة.

ويرى بعض الدّارسين المُحدثين أنّ حروف الجرّ لا يحلّ بعضها محلّ بعض لا بالتّضمين ولا بالتّناوب، بل إنّ كلّ ما يرد على ذلك من باب دلالات الأفعال، إذ تختلف بحسب ما عدّيت به، ويرى أيضاً أنّ رأي النحويّين في ذلك مبنيّ على أصالة الألفاظ وفرعيّتها، وهو ما يعسر الحكم به لقدمه في اللّغة^(٢).

(١) انظر: السّمراي، فاضل صالح، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، عمان، ط١، ج٣: ٦-٧.

(٢) انظر: عواد، محمّد حسن، (١٩٨٢م)، تناوب حروف الجرّ في القرآن، دار عمّار، عمان، ط١: ص٥.

ويرى آخر قريباً من ذلك بقوله: "والحقُّ أنَّ الأصلَ في حروف الجرِّ أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، وقد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى"^(١).
ثمَّ يعود في موضع قريب ليقول: "إنَّ الأصلَ ألا تنوب حروف الجرِّ بعضها عن بعض، بل إيقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة"^(٢).

وسنحاول أن نقف هنا على المسائل الآتية: ورود حرف الجرِّ (إلى) مكان الحرف (في) للدلالة على معنى الظرفية، و(الباء) مكان (على) للدلالة على الاستعلاء، و(على) مكان (الباء) للدلالة على الإلصاق، و(في) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية، و(عن) مكان (من) للدلالة على ابتداء الغاية، و(اللام) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية، و(من) مكان (اللام) للدلالة على العلة^(٣). وهي المسائل التي أمكننا رصدها في أمالي ابن الشجري.

1.2.4 ورود (إلى) مكان (في) للدلالة على معنى الظرفية

تجيء (إلى) في أصل وضعها للدلالة على عدة معانٍ تركيبية، لعلَّ أشهرها وأكثرها التصاقاً بها معنى (انتهاء الغاية)، سواء أكانت للمكان أم للزمان، غير أنَّها وردت في بعض كلام العرب مكان (في) للدلالة على معنى الظرفية، كما في قول النابغة^(٤):

(١) السَّمرائي، معاني النَّحو، ج ٣: ٧.

(٢) السَّمرائي، معاني النَّحو، ج ٣: ١١.

(٣) سيلاحظ القارئ أننا اعتمدنا في عناوين "تناوب حروف الجرِّ" جميعها على إرجاع معنى حرف الجرِّ الواقع مكان حرف الجرِّ الآخر إلى المعنى الأصلي في الحرف المتروك على اعتبار أنه أصل المعنى في دلالة تركيبه.

(٤) انظر: النابغة، الديوان، ص: ٢٨، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧٣، وابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ٦٠٨.

فلا تتركني بالوعيد كَأَنْتَ يَـ إلى الناسِ
مَطْلِيُّ به القارُّ أَجْرَبُ

ويرى ابن الشَّجَرِيَّ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدِ اسْتَبْدَلَ حَرْفَ الْجَرِّ (إِلَى) بِحَرْفِ الْجَرِّ (فِي)، إِذِ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: أَي فِي النَّاسِ مَطْلِيُّ بِه القارُّ أَجْرَبُ^(١).

ونلاحظ أَنَّ دَلَالَةَ الْبَيْتِ تَشِيرُ إِلَى أَنَّ (إِلَى) دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ، الَّذِي يُؤَدِّيهِ فِي أَصْلٍ وَضَعِ اللُّغَةِ فِي الْغَالِبِ حَرْفَ الْجَرِّ (فِي)، فَالشَّاعِرُ، كَمَا يُفْهَمُ، لَا يَرِيدُ أَنْ يُتْرَكَ بَيْنَ النَّاسِ وَوَسْطِهِمْ مَنْبُودًا كَالْبَعِيرِ الْمَطْلِيِّ بِالزَّرْفَتِ مِنَ الْجَرْبِ. وَمِثْلُ الْبَيْتِ السَّابِقِ فِي حُلُولِ (إِلَى) مَحَلَّ (فِي) قَوْلِ طَرْفَةَ^(٢):

وإن يلتق الحَيِّ الْجَمِيْعُ تُلاَقَتِي
إلى ذروة البيت الكـريمِ
المُصمَدِ

ويقف ابن الشَّجَرِيَّ عِنْدَهُ مُوضِحًا مَوْطِنَ الشَّاهِدِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: "أَي فِي ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الَّذِي يُصمَدُ فِيهِ"^(٣).

إِذْ يَرِيدُ طَرْفَةَ فِي بَيْتِهِ التَّعْبِيرَ عَنِ مَكَانَتِهِ، وَطَيْبَ نَسْبِهِ وَحَسْبِهِ فِي قَوْمِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوْفَرِ أَفْرَادِ قَبِيلَتِهِ فِي هَذِهِ الصَّفَّةِ، فَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَيَجِدُونَهُ فِي بَيْتِ الْقَصْدِ وَالْأَسَاسِ، فَأَنْتَ تَرَى بِوَضُوحٍ كَيْفَ أَنَّ (إِلَى) حَلَّتْ مَكَانَ (فِي) لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ الْمَجَازِيَّةِ، فَالْبَيْتُ أَوْ الْمَنْزَلُ فِي نَظَرِ الشَّاعِرِ رَمَزٌ لِلْمَكَانِ الَّذِي يَسْتَقَرُّ وَيُنْتَبِثُ فِيهِ مَعْنَى السَّدَادِ وَالْمَرْوَةِ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ أَنَّ (إِلَى) حَرْفَ الْجَرِّ هَذَا قَدْ خَرَجَ عَلَى قَاعِدَتِهِ التَّرْكِيبِيَّةِ وَتَنَحَّى عَنْهَا بِتَعْبِيرِهِ عَنِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ الْخَاصِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ (فِي)، إِذْ إِنَّ غَالِبَ التَّرَاكِيِبِ النَّحْوِيَّةِ لَا يَأْتِي فِيهَا هَذَا الْحَرْفُ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، بِصَرْفِ

(١) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمَالِي، ج ٢: ٦٠٨.

(٢) من معلقته، انظر: طرفة بن العبد، عمرو بن العبد البكري، (ت ٥٥٨م)، (٥١٤٢٤-٢٠٠٣م)، الديوان، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ٣٢، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧٤، ويمثَّلُ هناك الهرويُّ أيضًا عَلَى (إِلَى) بِهَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: جَلَسْتُ إِلَى الْقَوْمِ: أَي فِيهِمْ. وَابْنُ الشَّجَرِيَّ، الأُمَالِي، ج ٢: ٦٠٨.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيَّ، الأُمَالِي، ج ٢: ٦٠٨.

النَّظَرُ عن الخِلافِ القائمِ بينَ علمائنا القدامى في هذا المضمارِ، فيكفينا من كلامهم ما يمكن أن يُستأنس به ويُركن إليه هو أنهم اتَّفَقوا في أكثرِ حروفِ الجرِّ على المعاني الأصليَّةِ الخاصَّةِ بها، وأنَّها قد تخرُجُ على هذه المعاني بحسبِ السِّياقِ الذي تردُّ فيه، إنْ كان بالتَّضمينِ كما يرى البصريُّونَ، أو بالتَّناوبِ كما يرى الكوفيُّونَ.

وقد وقفَ عبدُ الخالقِ عضيمةٌ على هذه المسألةِ في كتابه: (دراساتٌ لأسلوبِ القرآنِ الكريمِ)، يبيِّنُ فيها رأيَ ابنِ الشَّجَرِيِّ السَّابِقِ ذَكَرَهُ، وغيره من آراءِ العلماءِ، كابنِ مالِكٍ وابنِ هشامٍ، من حيثِ إنَّهم يجيزونَ جميعاً مجيءَ (إلى) بهذا المعنى^(١).

2.2.4 ورود (الباء) مكان (على) للدلالة على الاستعلاء

لعلَّ أشهرَ المعاني النَّحويَّةِ التي تَغْلُبُ على (الباء) في التَّركيبِ معنى (الإلصاقِ)، وهو ما يفهم من عباراتِ العلماءِ في ذلك، وقد وردت أيضاً في بعضِ السِّياقاتِ للدِّلالةِ على بعضِ المعاني التَّركيبيَّةِ الأخرى التي تعود في الواقعِ إلى ذلك المعنى، معنى (الإلصاقِ)، كما في معاني: (الاستعانة والسببية والظرفية وغيرها). وقد صرَّحَ سيبويه بهذا الرَّأيِ في كتابه بقوله: "وباء الجرِّ إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به، وضربتُه بالسَّوطِ: ألزقتَ ضربك إياه بالسَّوطِ، فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله"^(٢).

ويرى ابنُ هشامٍ أيضاً أنَّ معنى الإلصاقِ لا يفارقُ الباءَ إطلاقاً، لذلك اقتصر عليه سيبويه دون غيره^(٣).

وقد وردتِ الباءُ في بعضِ كلامِ العربِ بقلةٍ للدِّلالةِ على معنى الاستعلاء المرتبطِ غالباً بحرفِ الجرِّ (على)، ممَّا يخالفُ الأصلَ المشهورَ فيها، كما في قولِ الشَّاعرِ^(٤):

(١) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج ١: ٣٧٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤: ٢١٧.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢: ١١٧.

(٤) اختلفت مصادر الشَّاهد في اسمِ قائله، فقد نُسبَ إلى غاوي بنِ ظالمِ السُّلَميِّ، وإلى أبي ذرِّ الغفاريِّ، وكذلك للعبَّاسِ بنِ مرداسٍ، ويُروى البيتُ بفتحِ النَّاءِ في (التَّعلبان) على التَّثنية، انظر فيه: المرادي، الجنى الدَّاني في حروفِ المعاني، ص: ٤٣، وابنِ هشامٍ، مغني اللبيب،

أَرَبُّ يُبُوُّ الثُّعْلَبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ
بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ^(١)

ويفسر ابن الشَّجَرِيّ ورود الباء في عبارة (برأسه) على أنها من باب حلول الباء مكان (على) للدلالة على معنى الاستعلاء^(٢).

ويمكن فهم هذا التبادل في الوظيفة التركيبية بين (الباء) و(على) في الدلالة على معنى الظرفية عن طريق استحضار معنى الفعل وكيفيته، فلا يُمكننا فهم الاستعلاء إلا عن طريق تخيل أن الفعل تمَّ على فروة الرأس دون أن ينفذ إلى الدَّاخل، آخذًا بالسَّيلان على أطراف الرأس وأجزاء أخرى من الجسد.

وفكرة خروج الباء على قاعدتها التركيبية ورودها على هذه الصورة في البيت، إذ خالفت معناها الأصيل المرافق لها في الغالب، المتمثِّل في دلالة الإلصاق، لتجيء دالة على معنى الظرفية، الذي يَغْلُبُ أن يُعبَّر عنه بـ (في) بصورة أقوى من غيرها من حروف الجرِّ.

3.2.4 ورود (على) مكان (الباء) للدلالة على الإلصاق

تأتي (على) في كلام العرب للدلالة أصالةً على معنى (الاستعلاء)، حقيقياً كان أو مجازياً، وفي أحرف بنيتها الصَّرْفِيَّة دلالة واضحة على هذا الاستعلاء، فالشَّبه كبير بينها وبين مكونات المادَّة اللُّغويَّة (علا)، وهذا سيبيويه يرى أنها دالة على استعلاء الشيء، كما في قولك: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه، وعليه مال^(٣).

ج٢: ١٣٩، وابن منظور، اللسان، مادَّة (ثعلب)، ج١: ٤٨٤-٤٨٥، وحدَّاد، معجم شواهد

النحو الشعريَّة، ص: ٢٩، وتخريجه في ص: ٢٦٨.

(١) والثُّعْلَبَان: بضمَّ الثاء ذكر الثُّعْلَب الأُنثى، وقيل الأُنثى ثُعْلَبَة والذَّكر ثُعْلَب وَثُعْلَبَان، انظر: ابن

منظور، لسان العرب، مادَّة (ثعلب)، ج١: ٤٨٤.

(٢) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج٢: ٦١٥.

(٣) انظر: سيبيويه، الكتاب، ج٤: ٢٣٠-٢٣١.

وقد ترد دالة على معانٍ أخرى، لا تتجرّد في الحقيقة كما يذهب النحاة من معنى الاستعلاء المستقرّ فيها، وأشهر هذه المعاني: (المصاحبة والمجازة والظرفيّة) وغيرها^(١).

ومن المعاني التي جاءت عليها (على) مجاوزةً أصل وضعها، حلولها محلّ (الباء) للتعبير عن معنى الإلصاق، ومثال ذلك، كما ورد في الأمالي، قول أبي ذؤيب الهذلي^(٢):

وكأنَّهُ _____ نَ رَبَابَ _____
وكأنَّهُ _____ يَسْرُ يَفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ^(٣)

ويوضّح ابن الشجريّ ذلك باللّجوء إلى مفهوم التّضمين، حيث يعدُّ لفظ (يفيض) بمعنى (يضرب)، أي يضرب بالقداح، كما يضرب مثلاً على هذا المعنى من كلام العرب قولهم: اركب على اسم الله، أي باسم الله^(٤).

فـ(اليسر) في واقع الأمر حين يتحرك داخل الوعاء يضرب القداح بعضها ببعض، فيباريها، ويلتصق بها، ثمّ يفرّقها.

واعتماداً على الرأى الغالب في هذا الحرف، وهو دلالاته على معنى الاستعلاء، وإن جاء في بعض السياقات يدلُّ على معنى آخر، فقد فارق أصل وضعه في دلالاته المتأصلة على معنى الاستعلاء ليدلُّ على معنى حرف الجرّ (الباء)، بحلوله محلّه.

4.2.4 ورود (في) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية

تفيد (في) في أصل وضعها معنى (الظرفيّة)، مكانيّة كانت أو زمانيّة، كما في قولنا: الماء في البئر، ونحن في البيت، وفي قولنا: لقد جنّتك في اليوم الذي عيّنته

(١) انظر في تفصيل هذه المعاني: السامرائي، معاني النحو، ج ٣: ٤٩-٥٣.

(٢) والربابة: رقعة جلد تُجمع فيها القداح، غير أنّ الشاعر أراد بها القداح نفسها، والبيت في وصف أتن وحمار وحشيّ.

(٣) انظر: السكّريّ، شرح أشعار الهذليّين، ج ١: ١٨، والهرويّ، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧٧، وابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٠.

(٤) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٠.

في دلالتها على الظرفية الزمانية، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(١).

وما سبق من أمثلة فهو على الظرفية الحقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية، نحو قولنا: سأمضي في الدفاع عن حقوقك، وغرقت أحلامي في آمالك، إذ جعل الدفاع مكاناً للمضي، والآمال محلاً للغرق.

ويقول سيبويه في خصوصها: "وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك هو في الغل^(٢)، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله"^(٣).

ويقف المبرّد عند معناها، وكيف أنها تغادره إلى غيره مع دلالتها عليه بالتضمن بقوله: "وأما (في) فإنما هي للوعاء، نحو: زيد في الدار، واللص في الحبس، فهذا أصله. وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإن كان ما بدأنا به الأصل، نحو قولك: زيد ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن، وإنما هذا كقولك: قد دخل عبد الله في العلم، وخرج ممّا يملك، ومثل ذلك: في يد زيد الضيعة النفيسة، وإنما قيل ذلك لأنّ ما كان محيطاً به ملكه، بمنزلة ما أحيطت به يده"^(٤).

غير أنها قد تخرج على هذا الأصل إلى معنى آخر، يؤدي عادة بحرف آخر على وجه الأصالة، كما في حلولها محلّ (إلى) للدلالة على معنى انتهاء الغاية، يقول تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥)، أي إلى أفواههم^(٦).

(١) البقرة: ٦٥.

(٢) الغلّ: طوق من حديد أو جلد يُجعل في عنق الأسير أو المجرم أو في أيديهما. انظر: مصطفى، المعجم الوسيط، مادة (غلّ)، ج ٢: ٦٦٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤: ٢٢٦.

(٤) المبرّد، المقتضب، ج ٤: ١٣٩.

(٥) إبراهيم: ٩.

(٦) ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ٦٠٧.

فالمتملّ معنى الفعل (ردّ) في الآية الكريمة يلاحظ أنّه حدث يقع في حيّز له بداية وله نهاية؛ ونهاية حركة الأيدي ورجوعها إلى غايتها هي الأفواه، وليس المراد معنى الظرفيّة الحقيقيّة على الرّغم من وجود (في)؛ إذ إنّها تدلّ على معنى انتهاء الغاية المكانيّة الخاص بـ (إلى)، وإن كان يُفهم منها معنى الظرفيّة غير أنّه ليس المقصود لذاته.

ويذكر ابن الشّجريّ عليها بهذا المعنى أيضاً قول علقمة بن عبدة^(١):

طحا بك قلب في الحسان طروباً بُعيد الشباب عصر
حسان المشيب

حيث يفسّره على حلول (في) محلّ (على) بتضمين (طحا بك) معنى (ذهب بك)، يقول: "أي إلى الحسان، وطحا بك: ذهب بك"^(٢).

ويظهر أنّ قصد الشاعر أنّ المخاطب يتنازعه إلى التعلّق بالنساء الحسان قلباً يستهويه الجمال ويقلقه، على الرّغم من أنّ العمر لا يسعف على مثل هذا الميل والانجذاب، فسنة تجاوزت الشباب وأقبلت على المشيب، لذا يبدو معنى انتهاء الغاية المكانيّة بالمجاز واضحاً عند هذا الحرف في البيت، وليس هذا ممّا يدلّ عليه (في) في أصل وضعه، بناء على أكثر الشواهد الواردة في كلام العرب، وعلى ما أقرّه العلماء في قاعدته كما مرّ بنا. فعليه يمكن الحكم بخروج (في) على القاعدة بدلالاتها على معنى انتهاء الغاية الخاصّ بـ (إلى).

5.2.4 ورود (عن) مكان (من) للدلالة على ابتداء الغاية

تفيد (عن) معنى المجاوزة، وهو الابتعاد عن الشّيء، فنقول مثلاً: انقطع فلان عن عمل السوء أو انصرف عنه، أي: تركه وتجاوزته ولم يعد إليه. ويشتهر قولهم:

(١) من قصيدة يمدح فيها الحارث بن جبلة، انظر: الأعلام الشننمريّ، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن علي، (ت ٥٤٧٦هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت-لبنان، ط ١، ص: ٢٣، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦٠٧.

(٢) ابن الشّجريّ: الأمالي، ج ٢: ٦٠٧.

رغب عنه ورغب فيه، فالأوّل على معنى ابتعد عنه وتركه، والثاني على معنى: التزم به وحلّ فيه.

ويذكر سيبويه في كتابه "أنها لما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه... وتقع (من) موقعها، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة"^(١).

ويفرّق فاضل السامرائي بين الاستخدامين بقوله: "والحق أنّ المعنى مختلف بين قولك: أطعمه عن جوع وأطعمه من جوع، فقولك: أطعمه عن جوع بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام، وقولك: كساه من عري، أبعد العري عنه بالكسوة، وأمّا قولك: أطعمه من جوع فمعناه أنّ ابتداء الإطعام كان من الجوع..."^(٢).

إنّ فالأصل في (عن) أن تدلّ على المجاوزة، وهو المعنى الأصليّ المستقرّ فيها، غير أنّها قد تأتي لمعانٍ أخرى، كما في ورودها مكان (من) للدلالة على ابتداء الغاية، وهذا ما وقف عليه سيبويه وغيره، ومن أمثلته في أمالي ابن الشجريّ قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٣)، أي من عباده^(٤).

ولم يذكر ابن الشجريّ في هذا المعنى شيئاً من الشعر في كتابه، فضلاً عن أنّ أكثر المصادر القديمة تخلو، في حدود ما أعلم، من شواهد الشعر في هذا الجانب أيضاً.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤: ٢٢٦، والعيمة: شدة الشهوة إلى اللبن وشدة العطش، وبكسر العين: الخيار من كل شيء، انظر: مصطفى، المعجم الوسيط، مادة: (عام)، ج ٢: ٦٤٠.

(٢) السامرائي، معاني النحو، ج ٣: ٥٤.

(٣) الشوري: ٢٥.

(٤) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٠، وانظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٥٢٧٦هـ)، (١٣٩٣-١٩٧٣م)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة،

ط ٢: ص: ٥٧٧، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧٨.

ويذكر أحد الدارسين المُحدثين مثلاً عليها من القرآن قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾^(١)، بدليل قوله: ﴿فَنَقُوبَ مَنْ أَدَّهَمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخِرِ﴾^(٢)، أي نتقبَّل منهم^(٣).

فسياق الآيتين الكريمتين يبرز إلى ذهن القارئ حرف الجرّ (من) الذي شغل محله (عن) تاركاً أصله ومخالفاً قاعدته، بعيداً عما يمكن أن يجالبه (عن) من معنى إضافيٍّ، لم يكن ليوجد لولا هذا النوع من العدول عن الأصل.

6.2.4 ورود (اللام) مكان (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية

ذكر سيبويه أنّ (اللام) تأتي لمعنى (المُلك والاستحقاق)^(٤)، وبيّن المتأخرون أكثر المعاني التي تأتي عليها، وقالوا إنّها تعود في أكثرها إلى معنى الاختصاص أو الاستحقاق، وأشهرها على الإطلاق: (الملك) كما في قولنا: الكتاب لمحمد، و(شبهه الملك)، كما في جملة: النافذة للبيت، و(التَّمْلِيك)، كما في عبارة: وهبت لك من أرضي هكتارا، و(شبهه التَّمْلِيك) كما قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٥)؛ لأنّ الوليَّ، وهو الولد لا يملك حقيقة^(٦).

وعلى الرّغم من المعاني المختلفة التي تكتنف (اللام)، إلا أنّها ترجع في جملتها عند التأمل إلى معنى (الاختصاص أو الاستحقاق)، كما مرّ.

(١) الأحقاف: ١٦.

(٢) المائدة: ٢٧.

(٣) انظر: سعد، محمود، (١٩٨٨م)، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، منتدى سور الأزبكيّة، ص: ٢٩١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤: ٢١٧.

(٥) مريم: ٥.

(٦) السّامرائي، معاني النحو، ج ٣: ٦٤.

غير أنها قد خرجت على هذا المعنى المتأصل فيها، والمرتبطة بها في الغالب لتحمل معنى (انتهاء الغاية)، الذي أفردت له العربية في تراكيبها حرفاً خاصاً، هو الجار (إلى)، ومن مواضع ذلك في الأمالي قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾^(١) وقوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾^(٢)، وكذلك قوله: ﴿ بَانَ رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾^(٣) أي: إلى الإيمان، وإلى هذا، وإليها، على التوالي^(٤).

ويذكر ابن الشَّجَرِيّ أيضاً على ورود (اللام) مكان (إلى)، وورود (إلى) موضعها الأصلي في سياق واحد قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَيْهِ الْحَقُّ ﴾^(٥)، إذ جاءت متواليين، في استعمالين مغايرين في سياق واحد^(٦).
ومن الشعر يذكر قول عنترَةَ العبسي^(٧):

سَتَعَلَّمُ أَيُّنَا لِلْمَمَوْتِ أَدْنَى
لِي الْأَسَلِ الْحَرَارَا
إذ أراد الشَّاعِر: إلى الموت أدنى^(٨).

ويقف السَّامِرَائِيّ عند بعض الآيات الكريمة التي ذكرها ابن الشَّجَرِيّ، وآيات أخرى توافقت في التركيب، مفسراً (اللام) فيها على أنها للاختصاص، وليس في موضع (إلى)، كما ذهب الأخير فيما أشرنا^(٩).

(١) آل عمران: ١٩٣.

(٢) الأعراف: ٤٣.

(٣) الزلزلة: ٥.

(٤) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٥-٦١٦.

(٥) يونس: ٣٥.

(٦) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٦.

(٧) من أبيات قالها في ردِّ على عُمارة بن زياد العبسيّ، انظر: العبسيّ، عنترَةَ بن عمرو بن شدَّاد بن معاوية، (ت ٦٠٨م)، (١٩٦٤م)، ديوان عنترَةَ، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ص: ٢٣٦، والرواية فيه (بي) بدل (لي). والطَّبْرِيّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ١١: ٢٨٣، والفارسيّ، كتاب الشعر، ١١٨.

(٨) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ٣١.

(٩) انظر: السَّامِرَائِيّ، معاني النحو، ج ٣: ٦٥.

وقد استوقفنتني في (اللام) قضية، وقف عندها السامرائي من قبل، وهي اللام الزائدة، التي يرى النحاة أنها تزداد لتقوية العامل الضعيف بسبب تأخيرها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو بسبب أنه فرع في العمل، على العامل الأصلي، كما في قوله: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾، فيرى أنها ليست لتقوية العامل، بل هي لتقوية الاختصاص وتوكيده، فتقديم محمد في عبارة: محمداً أكرمت، لتخصيصه، وإن أردت توكيد هذا الاختصاص جلبت اللام الدالة على الاختصاص، فقلت: لمحمد أكرمت^(١).

ويرى كذلك أن دخول (اللام) على المفعول ظاهرة أيضاً في بعض اللغات السامية، كالعبرية والآرامية والحبشية^(٢)، معتمداً على ما ذكره براجشتراسر في هذا الشأن، من أن وقوعها على هذه الشاكلة في العربية نادر جداً^(٣). ويبدو لي أن رأي براجشتراسر فيما يتعلّق بعده هذه الظاهرة نادرة في العربية يشوبه شيء من التسرع وعدم التحقّق، إذ تسعنا الشواهد الكثيرة التي تمثلها على القول إنها تشكّل ظاهرة واضحة في العربية، وإن كانت في الواقع أقلّ وروداً في الاستعمال من التراكيب التي تخلو منها هذه اللام.

7.2.4 ورود (من) مكان (اللام) للدلالة على العلة

من أشهر المعاني التركيبية التي تدلُّ عليها (من) ابتداء الغاية، سواء كان ابتداءؤها للمكان أو للزمان، ويرى البصريون أنها لا تكون لابتداء غاية الزمان، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو: سرت من البصرة، أو غيره، نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو.

(١) انظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٣: ٧٣-٧٤.

(٢) السامرائي، معاني النحو، ج ٣: ٧٤.

(٣) انظر: براجشتراسر، التطور النحوي، ص: ١٥٧.

أما الكوفيون وجماعة^(١) فيرون أنها تكون لابتداء غاية الزمان مستدلين بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٢)، وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣)، وغيرهما من التراكيب التي يُمكن أن يتبع فيها (من) لفظ يدلُّ على الزمان^(٤).

والبصريُّون يتأولُّون عادة كلَّ موضع جاء فيه ما بعد (من) دالا على الزمان، كما فعلوا في قوله تعالى السابق: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، فهو عندهم على تقدير: من تأسيس أول يوم^(٥).

ويشتهر فيها أيضا معانٍ أخرى كالتبويض وبيان الجنس وغيرها، وقد ذكر ابن الشَّجْري أنها قد تخرج عن معانيها الثلاثة المشهورة بها، (الابتداء والتبويض والتبيين)، إلى معنى لام العلة كقولك: جنبت من أجلك ولأجلك، وأكرمته من خوفه ولخوفه^(٦).

ويستشهد على ذلك بقول يعمر الأيادي:

يا دارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الجَرَعا
والوَجَعَا^(٧) هاجت لي الهمَّ والأحزانَ

إذ يقصد أنَّ علة هيجان الهمِّ والأحزان والوجع استقرار دار عمرة موقع الجرعا، وهو معنى يؤدِّية أصالة حرف (اللام)، الذي يكثر فيه هذا المعنى^(٨).

(١) وهم: الأخفش والمبرد وابن درستويه، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨: ١٠،

والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢: ٦٣٨.

(٢) التوبة: ١٠٨.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) انظر: الرضي، شرح كافيّة ابن الحاجب، ج ٢: ١١٣٧-١١٣٨. وابن يعيش، شرح المفصل،

ج ٨: ١٠.

(٥) انظر: المرادي، الجنى الذاني في حروف المعاني، ص: ٣٠٩.

(٦) انظر: ابن الشَّجْري، الأمالي، ج ١: ٦٣.

(٧) سبق هذا الشاهد في الفصل الثاني، ص: ١٠١.

(٨) انظر: ابن الشَّجْري، الأمالي، ج ١: ٦٣.

ونلاحظ أنّ ابن الشَّجَرِيّ يستخدم تعبير الخروج في تركيب (من) الدّالة على معنى العلة في هذا الموضع، ممّا يدلّ على مغادرتها أشهر معانيها التركيبيّة الملازمة لها غالباً، وهو معنى ابتداء الغاية كما قلنا.

وليس يقصد ابن الشَّجَرِيّ من وراء هذه العبارة أن يؤطّر لفكرة مخالفة بعض التراكيب النحوية قواعدها المشهورة باصطلاح أو تعبير معيّن، كما حاولنا نحن فعل ذلك في ثنايا الدّراسة، ولكنّه توسّع منه في استعمال العبارات المختلفة في كلّ موضع عند التّعبير عن هذه الظّاهرة، ظاهرة الخروج على الأصل.

3.4 من مواضع ورود الجارّ مكان الظرف

يرد حرف الجرّ مكان الظرف في العربيّة في حدود ضيقة جدّاً، لا ترقى إلى حدّ ورود حروف الجرّ بعضها في مكان بعض، ولا شكّ أنّ مثل هذه التراكيب التي تحمل هذه الدّلالة تحتلّ من الأنماط الاستعماليّة حيزاً أقلّ بكثير من الحيز الذي تحتله حروف الجرّ التي تنوب فيه بعضها عن بعض، وبدرجة أقلّ وروداً بكثير من الأنماط الاستعماليّة التي تأتي فيها حروف الجرّ موافقة أصلها من الوضع اللّغويّ. وسنحاول في هذا العنوان أن نقف على ثلاثة أحرف، تمثّل مظهرًا من مظاهر تتحيّ بعض حروف الجرّ عن سياقها الأصليّ، لتحلّ محلّ الظرف، وهي على النّحو الآتي:

1.3.4 ورود (إلى) مكان (مع)

سبق أن أشرنا إلى المعنى الأصليّ في (إلى)، وهو دلالتها على انتهاء الغاية مطلقاً، للزمان كان أو للمكان^(١)، وكما أنّها تغادر أحياناً هذا المعنى لتأدية معانٍ أخرى، أو أنّها تحلّ مكان حرف الجرّ للدّلالة على معناه، فإنّها قد تأتي كذلك بقلّة مكان الظرف المتمثّل في كلمة (مع)، لتتنحّى بهذه الكيفيّة عن أصل تركيبها، وتعطينا صورة من صور الخروج على القاعدة النحوية في العربيّة.

(١) في مسألة ورود (إلى) مكان (في) من هذا الفصل.

وقد أمدنا كتاب الأمالي بشاهدين قرآنيين، يضربهما المؤلف على هذه القضية، وهما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَىٰ اللَّهِ﴾^(٢)، أي: مع الله، ومع شياطينهم، وأتبعهما كذلك بشاهد تمثيلي من صنعه على المعنى نفسه، بعد أن ذكر معنى آخر فيها، مما أوقعه في تكرار يوحى بعدم مراجعته جيداً هذا الموضوع من كتابه أثناء تصنيفه، وهو قوله: جلست إلى القوم، أي: معهم^(٣).

ويقف ابن جني عند دلالة (إلى) في الآية الثانية بعبارة يفهم منها أنها لم تغادر معناها الأصلي الدال على انتهاء الغاية إلى معنى (المعية)، الذي يذهب إليه أكثر العلماء، ومنهم المفسرون، بل المراد في اعتقاده أنها غير ذلك، ألا تراك لا تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد سرت مع زيد، هذا لا يعرف في كلامهم، إنما جاز هذا التفسير في هذا الموضوع؛ لأن النبي إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمين إلى الله؛ كما تقول: زيد إلى خير، وإلى دعة وستر، أي أو إلى هذه الأشياء، ومنضم إليها، فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة^(٤).

ويمرّ محمد عبد الخالق عزيمة بهاتين الآيتين، ذاكراً رأي ابن جني ورأي ابن الشجريّ فيهما، معقبا إياهما رأي العكبري، الذي يوافق فيه ابن جني على اعتبار (إلى) في تقدير الحال، إذ المراد من أنصاري مضافا إلى الله، أو إلى أنصار الله، وهو الإعراب الذي لا يوافقه أن تكون إلى بمعنى (مع)، إذ لا قياس يعضده^(٥). وعلى ما ذهب إليه ابن الشجريّ وآخرون في حلول (إلى) مكان (مع)، ظرف المكان هذا، تخرج (إلى) على حدّ تركيبها، وتغادر قاعدتها، فهي فضلاً عن دلالتها على المعية، قد انتقلت من معنى الحرفية إلى معنى الاسمية بحلولها مكان الظرف.

(١) البقرة: ١٤.

(٢) الصف: ٢٤.

(٣) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦٠٨.

(٤) ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦٠٨.

(٥) عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ١: ٣٨٠-٣٨١.

2.3.4 ورود في مكان مع

ومن الحروف التي تحل محلّ (مع) الدّالة على معنى الظرفية (في) حرف الجرّ الذي يدلّ في أصل وضعه على معنى الظرفيّة مطلقاً، سواء كان للزمان أو المكان. ويذكر ابن الشّجريّ على ذلك قول الشاعر^(١):

إِذَا أُمُّ سِرْبَاحٍ غَدَتْ فِي ظَعَائِنِ جَوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتْ الْعَيْنُ
تَدْمَعُ^(٢)

أي مع ظعائن، يقال جلس فلان، إذا أتى نجدًا، ويقال لنجد الجلس^(٣).

ويكمل في المضمّار نفسه: "ويقال: فلان عاقل في حلم، أي مع حلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمِّ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٤)، أي: مع أمم قد خلت من قبلهم^(٥).

ولعلّ (في) تكون في هذا التّركيب عند النّحاة أقلّ مخالفة وخروجاً على قاعدتها التّركيبية؛ إذ لا نجد في كلامهم حول هذين الشّاهدين عبارات، يفهم منها حكم، يفضي إلى غرابة استعمالها في السّياق قياساً إلى ما ذكروه في حقّ (على) حين خالفت أصلها في الاستعمال، كما مرّ سالفاً.

غير أنّ النّظرة القائمة على وصف التّراكيب النّحويّة في اللّغة كما ترد، وبناء على ما وضعه النّحويّون من القواعد إزاءها، تدفع إلى المساواة في الحكم النّحويّ القائم على وصف تركيب هذين الحرفين اللذين يحلّان محلّ الظرف في استعمالهما،

(١) درّاج بن زُرْعَة الضّبّانيّ، انظر في بيته: أبو تمّام، الوحشيّات ص: ٣١، والمبرد، المقتضب، ج ٢: ١٧٨، والهرويّ، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٦٩، وابن منظور، لسان العرب، مادة (سرح)، ج ٣: ١٩٨٧، وقد نسبه ابن منظور أيضاً لبعض أمراء مكّة، والسّرباح والسّرياح هو الطّويل من الرّجال، والجراد.

(٢) وقد صرفت (ظعائن) ضرورة. انظر: الهرويّ، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٧٠.

(٣) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦٠٧.

(٤) الأحقاف: ١٨.

(٥) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦٠٧.

فهما في الواقع يمثلان صورة من صور الخروج على القاعدة التركيبية بالتساوي، استناداً إلى ما استطاع العلماء استقراءه من نصوص اللغة، واستخلاص القواعد والأحكام والحدود منها.

3.3.4 ورود (عن) مكان (بعد)

تحدثنا عن هذا الحرف، وقلنا الأصل فيه أن يدلّ على المجاوزة، وهذا هو المعنى الملازم له، وقد يأتي لمعانٍ أخرى، هي في الواقع فروع على ذلك المعنى، ومما يمكن عدّه ابتعاداً عن القاعدة، وتجاوزاً لحدودها في هذا الجارّ وروده مكان الظرف (بعد)، كما في البيت الذي ينشده ابن الشّجريّ للعجاج^(١):

ومنهـلٍ وردتـه عن

منهـلٍ

إذ أراد الشّاعر بعد منهل، ومثله قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٢)، أي حالاً بعد حال^(٣).

ويذكر أيضاً على هذا النمط من الاستعمال عبارة تشتهر عن العرب، ويكثر الشعراء من استخدامها في قوافي أشعارهم^(٤)، وهي قولهم^(٥):

سادوك كابرًا عن كابرٍ

أي سادوك كابرًا بعد كابرٍ^(٦).

(١) انظر: العجاج، الديوان، ص: ١٨١، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٨٠، وابن الشّجريّ، ج ٢: ٦١٢، وابن هشام، معني اللّيب، ج ٢: ٣٩٩.

(٢) الانشقاق: ١٩.

(٣) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٢.

(٤) ومنه قول كعب بن زهير رضي الله عنه:

ورث السيّادة كابرًا عن كابرٍ

والأعشى: وكابرًا سادوك عن كابرٍ

انظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ج ١٠: ١١٨ - ١٢٤.

(٥) انظر: البغداديّ، خزنة الأدب، ج ١٠: ١١٨.

(٦) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٢.

ويذكر كذلك في المعنى نفسه قول الحارث بن عبّاد^(١):

قَرَّبَا مَرْبَبِي نَعْمَةً مِّنِّي
لَقِحَتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنِّ حِيَالِي

أي بعد حِيَال، أراد: هاجت بعد سكونها، فاستعار لها اللقّاح والحِيَال^(٢).

ويمكن الحكم بخروج (عن) على قاعدتها في هذا النمط القليل من الاستعمال من خلال أمرين: أولهما ورودها مكان بعد للدلالة على معناه، وهو ما يخالف أصل وضعها في الدلالة على المعنى في التّركيب، وثانيهما خروجها من دائرة الحرفيّة إلى دائرة الاسمية، بحسب التّقسيم الثّلاثي للكلمة في العربيّة.

4.4 مسائل متفرّقة في الحروف عامّة

يتناول هذا العنوان طائفةً من المسائل التّركيبية، التي يبدو فيها خروج بعض حروف المعاني على القاعدة واضحاً، وهي في مجملها مسائلٌ، لا تتدرج تحت باب واحد من أبواب النّحو، بل ترجع في الواقع إلى أبواب نحويّة متعدّدة، ضمن مفهوم ما يسمّى بـ (حروف المعاني)، إذ نتناول فيه على سبيل المثال حرف الجرّ حين يعمل وهو محذوف، وحين يدخل على الفعل بدلا من الاسم، وكذلك لام الأمر حين تعمل الجزم في الفعل مضمرّة، وحذف الفاء من جواب الشرط خلافاً للأكثر في الاستعمال، وهكذا ممّا لا يجمعه في الواقع إلا اسم الحرف، والاتصاف في سمة الخروج على القاعدة.

وسنقف فيه على المسائل الآتية: بقاء عمل الجارّ بعد إسقاطه، ودخول حرف الجرّ على الفعل، وعمل (لام الأمر) في الفعل محذوفة، وعمل (أن) في الفعل

(١) وهو بيت سيّار، انظر: الأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، (ت ٢١٦هـ)، (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م)، الأصمعيّات، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣، ص: ٧١، الهرويّ، الأزهية في علم الحروف، ص: ٢٨٠، وابن سيّدة، أبو= الحسن عليّ بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، (د.ت)، المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ج ١٤: ٦٧.

(٢) ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ٦١٢.

محذوفة أيضاً، وحذف (الفاء) من جواب الشرط، وحذفها من جواب أمّا، وعدم الجزم بـ (لم)، والجزم بـ (لو)، والإجابة عن الخبر الموجب بـ (الفاء)، وعدم الفصل بين (أن) والفعل بفاصل، وهي أن التي اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

1.4.4 بقاء عمل الجارّ بعد إسقاطه

لقد تحدّث العلماء عن مسألة حذف الخافض مع بقاء عمله في الاسم بعده بوضوح، بين من عدّه سماعاً لا يقاس عليه، وحصره في ضرورة الشعر، وبين من عدّه قياساً مطّرداً في مواضع معيّنة^(١).

ولعلّ أشهر حروف الجرّ التي ترتبط بهذه المسألة وتوضّحها حرفا (ربّ ومن)، وتعدّ (ربّ) منهما أشدّ التصاقاً بمصطلح القياس، الذي يلحقه النحويّون عادةً بالتركيب النحويّة، التي تكثر وتفيض بالقياس إلى بعض التراكيب الأخرى التي تكون أقلّ استعمالاً وتداولاً.

ويعدّ حذف (ربّ) مع بقاء عملها عند النحويّين جائزاً وموافقاً للقياس، وقد اشتهر حذفها بعد الواو مع بقاء أثر الجرّ في الاسم الذي يلحقها^(٢)، كما في قول الشّاعر^(٣):

وليلٍ كمّوجِ البحرِ أرخى سُذولهُ
على
بأنواعِ الهُمومِ ليبتلي

وقد ورد حذفها في غير هذا الموضع على قلة، كما في حذفها مع (الفاء) أو (بل)، وأمّا حذفها في غير هذه المواضع فيعدّ نادراً وقليلاً جداً.

ويلاحظ أنّ حذفها جاء مرافقاً في الغالب لهذه الأحرف الثلاثة التي ذكرناها، وهو ما دفع أكثر النحويّين إلى عدّها في هذه الكيفيّة عوضاً عن (ربّ)، لذا عدّ حذف (ربّ) عندهم قياساً، وموافقاً للسائد في كلام العرب، وما حذف في غير هذه

(١) انظر: الأشمونيّ، شرح الألفيّة، ج ٢: ٣٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر: الأشمونيّ، شرح الألفيّة، ج ٢: ٣٠٠.

(٣) انظر: امرؤ القيس، الديوان، ص: ١٨، والأشمونيّ، شرح الألفيّة، ج ٢: ٣٠٠.

المواطن بلا عوض، فيعدّ سماعاً، لا يُقاس عليه، سواء كان السِّيَاق سياق (رب)، أو غيرها من حروف الجرّ^(١).

وقد ورد الجرّ بها محذوفة دون عوض، وهو نادر، وقد شكّلت بهذه الصّورة خروجاً واضحاً على القاعدة، إذ اتّصفت في الواقع بمخالفتين تركيبيتين ثنتين، هما: عدم اتكائها على عوض، وجرّها الاسم بعدها محذوفة، ومن شواهد ذلك^(٢):

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ
جَلِّهِ

وأما (من) فقد جاء الحديث عنها في قول ابن الشّجري: "وبالجملّة إنّ إضمار الجارّ وإعماله بغير عوض ضعيف، وإنّما استجازوا إضمار (من) بعد (كم) لأنّه قد عُرف موضعها، وكثُر استعمالها فيه، كما كثر استعمال (الباء) في جواب قولهم: كيف أصبحت؟ فقيل ذلك لرؤبة فقال: خير عافاك، فحذف الباء وأعملها، وسوِّغ له ذلك ما ذكرته من كثرة استعمالها مع هذا اللفظ"^(٣).

ويفهم من كلام ابن الشّجري السّابق أنّ حذف (من) مع إعمالها يخالف القياس وهو ضعيف، وإن كثر استعماله في تركيب (كم التّكثيريّة)، وذكر في كلام عن رؤبة في جوابه عن سؤال: كيف أصبحت؟ فقال: خير.

وقد وردت محذوفة عاملة أيضاً في موضع يعدّ خارجاً على القياس، ومخالفاً لأصل تركيبها، كما في قول أبي حيّة النّميري^(٤):

(١) انظر: الأشموني، شرح الألفيّة، ج ٢: ٣٠٠ وما بعدها.

(٢) لجميل بثينة، انظر: ابن معمر، جميل بثينة، (ت ٧٠١م)، (١٤٠٢-١٩٨٢م)، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص: ٥٢، والمرادّي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٤٥٥، وعدّه المرادّي رجزاً، وهو ليس كذلك، فهو من الخفيف. والأشموني، شرح الألفيّة، ج ٢: ٣٠٠، وابن هشام، مغني اللّبيب، ج ٢: ٢٤٦.

(٣) ابن الشّجري، الأمالي، ج ٢: ١٣٢.

(٤) انظر: الجبوري، يحيى، (١٩٧٥م)، شعر أبي حيّة النّميري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص: ١٦٧، والفارسي، كتاب الشعر، ص: ٥١، وفيه نُسب إلى أبي حيّة، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٤٤،

رَأَيْنَ خَلِيصًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ بِفَوْدَيْهِ سَبْعُونَ السَّنِينَ الْكَوَامِلِ

أراد من السنين، فحذفها وأعملها^(١).

وملخص المسألة أنّ وجود أثر حرف الجرّ، في ظاهر التّركيب محذوفاً يعدّ مخالفاً للأصل والقياس، وخارجاً على القاعدة، إلا في بعض مواضع ربّ المعوض عنها ومن.

2.4.4 دخول حرف الجرّ على الفعل

لعلّ من أبرز المسائل النحويّة التي تصادفنا في هذا المجال مسألة الحكم على (نعم وبئس) من حيث الاسمية أو الفعلية، وهي من المسائل التي احتدم الخلاف فيها بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، إذ ذهب البصريّون إلى فعليتّهما، وتابعهم على ذلك عليّ بن حمزة الكسائيّ، وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان، مستنداً كلّ من الفريقين إلى طائفة من الأدلّة والحجج، التي تؤيّد ما ذهب إليه كلّ منهما، وهي كثيرة، ممّا لا مجال لذكرها^(٢).

وربّما إذا كان رأي البصريّين الأكثر رواجاً، والأكثر قبولاً في الدّراسات اللّغويّة المتأخّرة، قد لاقى استحسان أكثر العلماء، حتى المحدثين منهم، فلا يعني هذا أنّ ما ذهبوا إليه هو الصّواب أو الأقرب إلى الصّواب، إن جاز لنا التّعبير، وأنّ ما ذهب

(١) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٣٢.

(٢) انظر: الأنباريّ، كمال الدّين عبد الرحمن بن محمّد، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤١٨م-١٩٩٧م)، أسرار العربيّة، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط ١، ص: ٦٩، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٨٦ وما بعدها، والعكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت ٥١٦هـ)، (١٣٩٦م-١٩٧٦م)، كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص: ١٩١ وما بعدها.

إليه الكوفيون لا يمثل إلا خطأ وتفسيراً غير صحيح لأنماط اللغة^(١)، بل على العكس تماماً، فقد يبدو في رأي الأخيرين قرباً إلى روح اللغة، وتعبيراً عن واقعها واستعمالها، وإن كان في جوهره يمثل الاتجاه المقابل لمفهوم الخروج على القاعدة الذي ننشده في هذه المسألة.

والحق أننا نلجأ في إصدار أحكامنا إلى القاعدة النحوية السائدة والمستفيضة عن النحويين، تلك القاعدة التي أخذت تشكل ملامحها مع الزمن، وتستقطب من مؤيديها وأنصارها الكثير من العلماء والدارسين.

وإذا انطلقنا في بحثنا عن فكرة هذه الدراسة من رأي البصريين وأكثر المتأخرين في فعلية (نعم وبئس)؛ فإننا حتماً سنجد ما يدعم رأينا من خلال بعض الشواهد التي يضمنها ابن الشجري كتابه، فهو يورد على ذلك^(٢):

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُولِفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلَةٍ أَوْ مُعْدَمِ
الْمَالِ مُصْرِمًا

وقد ذكره على أنه مما استدل به الفراء على اسمية (نعم) بدخول الجار عليها، كما أورد عن العرب قولهم أيضاً: (مما زيماً بنعم الرُّجُل) وقولهم: (نعم السَّيرُ على بئس العير)^(٣)، فدخول (الباء) و(على) عليهما يحقق لهما الاسمية^(٤).

(١) تحاول الدراسات اللغوية الوصفية دائماً الابتعاد عن الأحكام اللغوية التي توحى بالمعيارية، والتي تحكم على اللغة بأحكام في الغالب بعيدة عن واقعها واستعمالها.

(٢) قول حسّان بن ثابت، انظر: ابن ثابت، حسّان بن المنذر، (ت ٥٥٠هـ)، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، الديوان، شرحه وكتبه هوامشه وقدم له: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص: ٢١٨، ورواية عجزه فيه:

لذي العرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمًا

والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٨٦، والأنباري، أسرار العربية، ص: ٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧: ١٢٧، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ٩: ٣٨٩.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٨٦، والأنباري، أسرار العربية، ص: ٧٠، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: ١٩٢.

(٤) انظر: ابن الشجري، الامالي، ج ٢: ٤٠٤-٤٠٥.

ومن المعروف أنّ حرف الجرّ لا يوالي، أو لا يلاصق إلا الاسم، إذ إنّ من متطلباته الجرّ فيما بعده، والجرّ من خصائص الأسماء وحدها، غير أنّنا نلاحظ في الشواهد السابقة كيف أنّه دخل على الفعلين الجامدين (نعم وبئس)، وكان من حقّهما ألا يُدرجا في هذا النوع من التّركيب، فينجرّا بالحرف.

فظاهر السّياق يدلّ على خروج التّركيب النّحويّ الخاصّ بالفعل في سياق (نعم وبئس) على القاعدة، التي تنصّ على عدم جواز دخول الجارّ على الفعل مطلقاً، وهذا أحد الأسباب التي دفعت بعض العلماء إلى الحكم عليها بالاسمية كما مرّ سابقاً. والحقيقة أنّ البصريّين يؤوّلون ورود الفعل على هذه الكيفيّة بوقوع الحكاية، فما الفعل في الواقع عندهم إلا مقترن باسم محذوف بعده، أدّى إسقاطه إلى التصاق الجارّ بالفعل^(١).

ويبدو أنّ الفريقين على حدّ سواء لم يقفوا عند حدود وصف تراكيب اللّغة في هذا المضمار كما هي، ليخرجوا من الخِلاف الدائر بينهما، إذ كان يكفي القول منهما: إنّ الغالبية العظمى من تراكيب اللّغة، لا تدخل فيها حروف الجرّ على الأفعال، بل هي ميزة تفرّدت بها الأسماء، غير أنّه قد تدخل بعض هذه الحروف في القليل النادر على بعض الأفعال، كما في نعم وبئس.

ومن شواهد دخول الجرّ على الأفعال أيضاً قول الرّاجز^(٢):

والله ما ليلى بنام صاحبُهُ
ولا مخالٍ ط
الليان جانبُهُ

وربّما رأى الكوفيون في هذا الشاهد حجّة أقوى ممّا ذكره في الشواهد السابقة؛ لدخول الباء على فعل لا يختلف العلماء جميعاً في فعليّته، غير أنّ البصريّين لا

(١) انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص: ٧٠.

(٢) لم تنسبهما المصادر إلى قائل معيّن، انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص: ٧٠، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٩٥، والعكبري، التّبيين عن مذاهب النّحويّين، ص:

٢٠٠، وابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدّي، ص: ٢٩.

يرون فرقاً بين هذا الفعل وبين نعم وبئس، لأنها كلّها في تراكيبها على تقدير الحكاية عندهم كما أسلفنا^(١).

3.4.4 عمل (لام الأمر) في الفعل محذوفة

من الأمور التي لا تروق النحويين، ويعدّونها مخالفة للأصل والقياس حذف الحرف العامل مع بقاء عمله في المعمول بعده، سواء كان المحذوف حرف جرّ أو غيره^(٢)، حتى إنّ بعض العلماء عدّ حذف الجازم مع بقاء عمله أقبح من حذف الجارّ مع بقاء عمله^(٣).

وقد لخص إبراهيم السامرائيّ آراء العلماء في تأويل اللام الجازمة محذوفة، إذ يرى الجمهور أنّها على تقدير شرط محذوف، ورأى آخرون أنّها تابعة إلى قول أمر قبلها، وهو ما تبناه السامرائيّ وأخذ به^(٤).

ومن ضروب الحذف هذه حذف لام الأمر التي تعمل الجزم في الفعل بعدها، وقد صرح ابن الشجريّ في هذا الخصوص بقوله: "ومما أضمره من عوامل الأفعال، وأجاز النحويون ذلك في الشعر لام الأمر"^(٥). ويذكر على ذلك قول الشاعر^(٦):

(١) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) وقد ألمحنا لشيء من هذا في: "حذف الجارّ مع بقاء عمله" من هذا الفصل.

(٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٤٩.

(٤) انظر: السامرائيّ، معاني النحو، ج ٤: ٢١.

(٥) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٥٠. وانظر في هذا الرأى من المصادر أيضاً: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٨، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٥٢-٥٣، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٤٩، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٩: ١٣.

(٦) اختلفت المصادر في نسبته إلى شاعر بعينه، فقد نسب إلى أبي طالب عمّ الرسول صلّى الله عليه وسلم، وإلى الأعشى، وإلى حسّان بن ثابت، انظر: الأعشى، الصبح المنير في شعر أبي بصير، ملحق أشعاره، ص: ٢٥١، وسيبويه، الكتاب، ج ٣: ٨، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٥٢-٥٣، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٤٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ٣: ٢٢٧، ج ٦: ٤٩٢، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٩: ١١.

محمّدٌ تَفَدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتَ مِنْ شَيْءٍ
تَبَالًا

ويشرحه بقوله: "أراد لتفد، فاضطره الوزن إلى حذف اللام، لأنّ تبقية الجزم يدل على أنّ ثمّ جازماً، وقال بعضهم هو خبر يراد به الدعاء، وأصله: تفدي نفسك كل نفس... فاحتاج إلى حذف الياء إن كان المراد به الخبر... كما حذف في التنزيل من نبغي في قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾" (١).

ويورد كذلك في القضية نفسها قول: مُتَمِّمٌ بِنُؤْيِرَةٍ (٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبِكُ مِنْ بَكِي
إِذَا أَرَادَ الشَّاعِرُ: أَوْ لِيَبِكُ، فَحَذَفَ اللَّامَ لِلضَّرُورَةِ (٣).

ويرى المبرّد أنّ الفعل في البيت ليس على حذف اللام الجازمة، وإنّما هو على حمل المعنى، لأنّه إذا قال فإخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى (٤).

وبناءً على رأي أكثر العلماء في عدّه إياه من التراكيب النحويّة التي أضمر فيها لام الأمر الجازمة مع بقائها تعمل في الفعل بعدها، يمكن الحكم بخروج السياق على قاعدته التركيبيّة في حقّ الجوازم مع الأفعال، خاصّة في إشارة بعضهم إلى أنّ حذف الجازم أقبح في الضرورة من حذف الجار (٥).

(١) الكهف: ٦٤. انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٩، والمبرّد، المقتضب، ج ٢: ١٣١، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ج ٢: ١٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧: ١٦٠، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٩: ١٢.

(٣) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٥٠-١٥١، وانظر في هذا الرأى قبله أبو بكر السّراج، إذ أشار ابن الشّجريّ إليه، الأصول في النّحو، ج ٢: ١٥٧.

(٤) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٢: ١٣١.

(٥) انظر: رأى ابن عصفور السّابق.

4.4.4 عمل (أن) في الفعل محذوفة

يرى البصريون أن حذف (أن) قبل الفعل المضارع من الضرورة، كما أنهم يتشدّدون في قبول حذفها ونصب الفعل بعدها دون عوض، ومن أشهر ما يحلّ عوضاً عنها بعد حذفها الفاء، كما في قولنا: لا تهمل فتندم على ما فاتك. أمّا الكوفيون فيرون أنه يجوز أن تحذف (أن) مع نصب الفعل بعدها دون الفاء أو غيرها من أدوات العوض^(١).

ومن شواهد ابن الشجريّ على حذفها ورفع الفعل بعدها، ممّا هو خارج عن دائرة الاستشهاد، زمانياً ومكانياً، قول المتنبيّ^(٢):

يا حادِيَّ عِيْهَا وَأَحْسَبُنِي أَوْجَدُ مِيْتًا
قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

فتقدير الكلام: قبيل أن أفقدها، فقد اضطر الشاعر إلى حذف (أن)، دون أن يرتكب مخالفة، لا يجيزها البصريون، فينصب الفعل بعدها^(٣).

وممّا حذف فيهِ وقد نصب الفعل بعدها، على رواية الكوفيين، قول طرفة بن العبد^(٤):

ألا أيْهذا الزّاجريّ أحضَرَ الوغَا وأنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أنتَ
مُخْلِدي

حيث نصب الشاعر الفعل (أحضر) رغم سقوط الناصب قبله، وهو ما لم يُجزه البصريون، إذ ينشدون البيت في رواية أخرى على رفع الفعل توافقاً مع القياس^(١).

(١) انظر في هذه المسألة، سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٩٩ وما بعدها، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٤٤٨ وما بعدها،

(٢) انظر: البرقوقيّ، شرح ديوان المتنبيّ، ج ١: ٣١٣، وابن الشجريّ، الأمالي، ج ١: ١٢٤، ج ٣: ٢٠٩، وابن هشام المغني، ج ٣: ٢٨٤.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٣: ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر: طرفة بن العبد، الديوان، ص: ٣٣، وسيبويه، الكتاب، ج ٣: ٩٩، والزوزنيّ، شرح المعلمات السبع، ص: ٨٦، وابن الشجريّ، الأمالي، ج ٣: ٢١٠، وهو كثير الدوران في كتب النحو، وروايته في الديوان وشرح المعلمات، بلفظ: "اللائمي" مكان "الزّاجري".

ويعود ابن الشَّجْرِيّ إلى إيراد بيت آخر للمتنبّي، يتوافق مع ما ذهب إليه الكوفيّون، وهو قوله^(٢):

بيضاء يَمْنَعُهَا تَكَلَّمَ دَلَّهَا تَيْهَا وَيَمْنَعُهَا الحِيَاءُ
تَمِيسَا

فالتقدير: أن تكلم وأن تَمِيس^(٣).

وعلى كلِّ حال فـ(أن) سقطت قبل الفعل، سواء قال البصريّون بوجوب رفع الفعل بعدها حال لم يكن عنها عوض، أو رأى الكوفيّون خلاف ذلك. ونلاحظ كيف تخرج (أن) مع فعلها في البيتين السَّابِقِينَ على القاعدة النَّحْوِيَّة، فتتصب الفعل بعدها رغم إضمارها، وهو مخالف بلا شك معظم تراكيب اللُّغَةِ، التي تحتفظ في الغالب بنمط بقاء أن مع فعلها في التَّركيب سواء، عملت محذوفة أم لم تعمل.

5.4.4 حذف الفاء من جواب الشرط

يعدّ ربط جواب الشرط بالفاء عند النُّحَاة في بعض المواضع من الضَّرورات التي لا بدَّ منها لضمِّ أجزاء الأسلوب الشرطيِّ بعضها إلى بعض، وهو ما يتألَّف في الواقع من جملتين إسناديتين تشكَّلان المعنى الممتدَّ لأسلوب الشرط. ويجب ربط جواب الشرط بالفعل إذا كان لا يصلح أن يقع شرطاً، فإن صلح وقوعه شرطاً لم يجب ذلك، ويحصره العلماء في عدَّة مواضع، سنقف على بعض منها لاحقاً، فضلاً عن أنَّهم يذكرون بعض المواضع التي يجوز فيها اقتران الجواب بالفاء ولا يجب^(٤).

(١) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ٣: ٢٠٩-٢١٠.

(٢) انظر: البرقوقيّ، شرح الدِّيوان، ج ١: ٥٠٥، وهناك يقف الشَّارح على موطن الشَّاهد، ويذكر رأي البصريّين والكوفيّين في المسألة مستعيناً ببعض الشَّواهد.

(٣) انظر: ابن الشَّجْرِيّ، الأمالي، ج ٣: ٢١٠.

(٤) انظر: السَّمرائيّ، معاني النَّحو، ج ٤: ١٠٥.

ومن مواضع وجوب اقترانها بالجواب، ممّا يتعلق بهذه المسألة، مجيء الجواب جملة اسميّة^(١).

ويذكر ابن الشَّجَرِيّ على ذلك قول حسان^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ
سَيَّانٍ

إذ كان الوجه أن يقول: فالله، على اقتران الجواب بالفاء كونه جملة اسميّة^(٣).
والحق أن الفاء تشكّل مظهرًا من مظاهر الرِّبْط، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الأساليب اللغوية عامّة، وخلوّ الجواب من الفاء في الشرط في الجملة الاسميّة يشكّل صورة من صور خروج أسلوب الشرط على القاعدة في هذا الموضع، وقد أكّد أحد الدّارسين ضرورة هذا الرِّبْط بقوله: "إنّه أسلوب لغويّ متكوّن من جزأين، يتحقّق الثّاني بتحقّق الأوّل، ولا يمتنع، ضرورة، بامتناعه، ويجب تأكيد الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب خلافًا لمن قال بإمكانية استقلال الثّانية عن الأولى، وهذا قد يجانب الصّواب، لأنّ معنى الثّانية مرتبط بالأولى"^(٤).

6.4.4 حذف الفاء من جواب أمّا

يقول المراديّ في معنى (أمّا)، ذاكراً آراء العلماء فيها: "حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤوّل بـ (مهما يكن من شيء)؛ لأنّه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط، ولذلك يجاب بالفاء، وقال ابن مالك وغيره: (أمّا) حرف تفصيل، وقال بعض

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٦٣-٦٤. والمبرّد، المقتضب، ج ٢: ٦٩.

(٢) ليس في ديوانه السّابق الذّكر، انظر مصادر أخرى: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٦٥، والمبرّد، المقتضب، ج ٢: ٧٠، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ج ٢: ١٩٥، والسّيرافي، ضرورة الشعر، ١١٥، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ١٦٠.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٢: ٩.

(٤) زروقي، أبو بكر، ٢٠١٠م، دلالة الارتباط في أسلوب الشرط، دراسة في نصوص من صحيح البخاري، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، عدد(٦)، التّمهيد، لم تذكر الصّفحة. جامعة محمد خضير.

النحويين: إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه، كقولك: أمّا زيد فمنطلق. ولذلك قال بعضهم: هي حرف إخبار مُضمّن معنى الشرط، فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق، فالأصل (إن أرت معرفة حال زيد فزيد منطلق)، حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأنبيت (أمّا) مناب ذلك^(١).

ويبدو في كلام العلماء حول تضمّن (أمّا) معنى الشرط بعض من الشطط والبعد عن ظاهر السياق، وانزواء عن وصف التركيب على حاله؛ ولست أعتقد أن اللجوء إلى مقتضى ما يدلّ عليه التركيب النحوي عمومًا من معنى يحلّ المسألة، لا بل يزيد من تعقيدها؛ فالاعتماد على مقتضى المعنى لا المعنى المباشر، الذي يمكننا فهمه من العلاقة الظاهرة للكلمات في النصّ قد يفضي إلى مشكلة، ويجعلنا نوجّه الكثير من الأسئلة إلى السلف من علمائنا، بسبب اتّباعهم في التّأويل غالبًا هذا الطريق.

وكان يكفيهم القول بأنّ (أمّا) تشبه في افتقارها إلى الفاء بعدها أسلوب الشرط في افتقاره إليها في الجواب أيضًا، دون اللجوء إلى قولهم بأنّها بمعنى: مهما يكن من شيء، بعبارة تدلّ على أسلوب الشرط، من طريق يبرز فيه التعسف والتكلف.

ويذكر ابن الشجريّ على حذف الفاء من جواب أمّا قول بشر بن أبي خازم^(٢):

وَأَمَّا بِنُومٍ عَامِرٍ بِالنَّسَارِ غَدَاةً
لَقُوا الْقَوْمَ كَانُوا نَعَامًا

والتّقدير: فكانوا نعامة، على وجود الفاء في الجواب^(٣).

ويرى أنّ الفاء في جواب (أمّا) لازمة، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر، كما جاز حذفها من جواب الشرط، وعلى الرّغم من هذا التّشديد في حذفها من الجواب فقد جاء حذفها في التّنزيل، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ

(١) المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٥٢٢.

(٢) انظر: الأسيديّ، بشر بن أبي خازم، (ت ٥٩٨م)، (١٥٤١٥-١٩٩٤م)، الدّيونان، دار الكتاب

العربيّ، بيروت- لبنان، ط ١، ص: ١٣٥، وعجزه هناك:

غداة لقونا فكانوا نعامة

وابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٠.

(٣) انظر: ابن الشجريّ، الأمالي، ج ٢: ١٠.

أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^(١)، والتقدير: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم، فحذفها هاهنا من أحسن مواضع الحذف، وأجراها في ميدان البلاغة^(٢).

ويعتبر ابن الشجري كذلك أن الذي سوَّغ حذف الفاء من جواب أمّا، وربما جعله حسناً وأجمل في ميدان البلاغة، هو تقدير حكاية القول^(٣).

وعليه يمكن استثناء حكاية القول من قاعدة الفاء مع أمّا من حيث جواز حذفها، أو إبقائها، كما ورد في سياق الآية الكريمة، وعدّ غير ذلك ممّا يخالف القاعدة التركيبية، ويخرج عليها، وهي ملازمتها لجوابها ووجوب ذكرها. ومثل البيت السابق قول الحارث بن خالد المخزومي^(٤):

فَأَمَّا الْقِتْلَ لَا قِتْلَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ
سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

فقد حذف الشاعر الفاء من الجواب للضرورة، إذ التقدير: فلا قتال لديكم^(٥).

7.4.4 عدم الجزم بلم

(لم) من الحروف التي تدخل على المضارع، فتتفي معناه وتقلب الزمّن فيه من الحاضر أو الاستقبال إلى الماضي، وهذا هو الوارد عن العلماء في هذا الحرف، بناء على النصوص الاستشهادية المتوافرة لديهم.

(١) آل عمران: ١٠٦.

(٢) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ١٠.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ١٠.

(٤) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢: ٦٩، والفارسي، كتاب الشعر، ص: ٦٤، ٨٤، ووالمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٢٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧: ١٣٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ج ١: ٣٥٤، والبغدادي، خزنة الأدب، ج ١: ٤٥٢. وغير هذه المصادر كثير.

(٥) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ٢: ١٠، وانظر أيضاً: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٥٢٤.

غير أنّ بعض المصادر القديمة حفظت لنا شواهد نادرة على ورودها غير جازمة، فجاء المضارع بعدها مرفوعاً، لا تظهر فيه علامة الجزم، وقد جاء في بعض هذه الشواهد الواردة على عدم الجزم بـ(لم) روايات أخرى تردّ هذه المخالفة التركيبية وتفتيها^(١).

ومن شواهد ابن الشَّجَرِيّ على عدم الجزم بها قول أحدهم^(٢):

لَم يَأْتِيكَ وَالْأَبْيَاءُ تُتْمِي بِمَا لَاقَتْ
لِبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فقد أثبت الشاعر الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن^(٣).

ولا ننس الإشارة إلى أنّ عدم الجزم في الفعل الوارد في البيت يتحقّق من ناحية صوتية بدرجة أكبر من تحقّقه من ناحية تركيبية، فما حدث في الواقع هو الإبقاء على الكسرة الطويلة (ii) دون تقصيرها، على الرّغم من مجيء الجازم قبل الفعل. ومثله، ممّا بقيت فيه الضمة على طولها دون تقصير (uu)، قول الآخر^(٤):

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَذِرًا مِّنْ هَجْوِ زَبَّانٍ
لَم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وعلق ابن الشَّجَرِيّ على البيتين بقوله: "ووجه ذلك أنّهما نزلاً الواو والياء منزلة الاسم الصحيح، فقدّرا فيهما الحركة، فكأنّ الجازم دخل ولُفِظَ الفعل: يَأْتِيكَ وَتَهْجُوْ بضمّ لاميهما، كقولك: يَضْرِبُكَ وَيَخْرُجُ، فأسقط الحركة المقدّرة كما يسقط الحركة

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٣٥١، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٢٠٤، والسّيرافيّ، ضرورة الشعر، ص: ٦١، وغيرها كثير.

(٢) وهو قيس بن جديمة بن رواحة العبسيّ، انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٣١٦، والفراهيديّ، كتاب الجمل المنسوب إليه، ص: ٢٠٤، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٢٠٤، والسّيرافيّ: ضرورة الشعر، ص: ٦١، وابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ١٢٦، وغيرها كثير.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ١: ١٢٨.

(٤) وهو الإمام أبو عمر بن العلاء، انظر: الفراهيديّ، كتاب الجمل المنسوب إليه، ص: ٢٠٣، والفارسيّ، كتاب الشعر، ص: ٢٠٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠: ١٠٤، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص: ٤٥.

المفوز بها، ويدلّ على أنّ الحركة في هذا النحو مرادة أنّ الشّاعر متى احتاج إليها أظهرها، كما أظهر الضّمة في ياء المنقوص والكسرة...^(١).

ويظهر كيف يذهب ابن الشّجريّ في تأويل عدم جزم الفعل، إلى أنّه بمثابة الصّحيح في تقدير الحركة في آخره، تأويلاً يلجأ فيه إلى إحكام العقل بحثاً عن مبرر يجيز به هذه المخالفة النّحوية.

والملاحظ أنّ الأمر في مثل هذه التّراكيب خاصّ بعلامة الجزم حين تكون علّة، كما يفهم من كلامه عن الشّاهدين، غير أنّه قد ورد عن بعض العرب عدم الجزم بـ(لم) في سياق الأفعال الخمسة أيضاً، ومن ذلك قول الشّاعر^(٢):

لولا فوارس من ذهلٍ وأسرتهم يوم الصّليفاء لم يوفون
بالجار

وكان الأصل أن يقول الشّاعر: لم يوفوا، بجزم الفعل بإسقاط النّون من آخره، وقد عدّ ابن مالك هذا النّمط من التّركيب لغة قوم من العرب في استعمال (لم)، غير أنّ بعضهم ذكره على أنّه ضرورة من ضرورات الشّع^(٣).

٨.٤.٤ الجزم بـ(لو)

أجمع النّحويّون على أنّ (لو) أداة من أدوات الشّرط المهملة غير الجازمة التي تحتاج إلى جواب، وتدلّ على معنى امتناع الشّيء لامتناع غيره، غير أنّها قد ترد لمعانٍ أخرى يجلبها السيّاق، لم تجر العادة أن تلتصق بها، فتدلّ عليها، كدلالتها على معنى (الامتناع) المتأصل فيها^(٤).

(١) انظر: ابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ١٢٨.

(٢) لم تنسبه مصادره إلى قائل، انظر: ابن جنّيّ، المحتسب، ج ٢: ٤٢، والمراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٦٦، وابن يعيش، المفصل، ج ٧: ٨، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (صلف)، ج ٤: ص: ٢٤٨٤، والبغداديّ، خزنة الأدب، ج ٩: ٣.

(٣) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٦٦.

(٤) انظر: الرّمانيّ، كتاب معاني الحروف، ص: ١٠١، المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٧٢.

ومن هذه المعاني التي ذكرها العلماء في حقّ (لو) أنّها قد ترد حرف وجوب لوجوب كما في قولهم: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو، حين تدخل على جملتين منفيّتين، وعلى معنى الامتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثمّ منفيّة، كما في قولهم: لو يقوم زيد لمّا قام عمرو، وعلى معنى الوجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثمّ موجبة، كما في قولهم: لو لم يقم زيد لقام عمرو^(١).

وقد عدّ المرادي ما ذهب إليه أكثر العلماء من أنّها تدلّ على معنى الامتناع لامتناع عبارة ظاهرها غير صحيح؛ لأنّها تقضي كون جواب لو ممتنعاً، غير ثابت دائماً، وذلك غير لازم، لأنّ جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع، كقولك لطائر: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، فإنسانيّته محكوم عليها بامتناعها، وحيوانيّته ثابتة، ثمّ يذكر بعد ذلك كلاماً طويلاً، يدعم فيه رأيه، ذاكراً فيه آراء بعض العلماء في معناها^(٢).

والنحويون يعدّونها من الحروف الخاصّة بالأفعال، فهي لا تدخل إلا عليه ظاهراً كان أو مضمراً، كما أنّ جوابها قد يحذف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّ مَبْهَمٍ أَلْتَمَسَهُ﴾^(٣)، أي: لكان هذا القرآن^(٤).

وقد وردت عن العرب في شواهد قليلة تخالف الغالب المشهور في حكمها من الإهمال وعدم الجزم، كما في بيت لامرأة من بني الحارث بن كعب^(٥):

(١) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٧٧-٢٧٩، والمالقيّ، رصف المباني في حروف المعاني، ص: ٣٥٨-٣٦٠.

(٢) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: ٢٧٢-٢٧٦.

(٣) الرّعد: ٣١.

(٤) انظر: الرّماني، كتاب معاني الحروف، ص: ١٠١.

(٥) وقد نسبه بعضهم كذلك إلى علقمة الفحل، انظر فيه: الأعم الشنتمريّ، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، زيادات الديوان، ص: ٩٦. وفيه الرواية بتخفيف الفعل من الهمز (يشأ)، والمرزوقيّ، شرح ديوان الحماسة، ج ٢: ١١٠٨، وابن الشّجريّ، الأمالي، ج ١: ٢٨٨.

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ نَوْمٌ مِيعَةً لَأَحِقُّ
الْأَطَالِ نَهْدٌ نَوْمٌ خُصْلٌ

وقد جزم بـ (لو) وحقها إلا يجزم بها، لأنها كما يقول العلماء مفارقة لحروف الشرط، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه إن الشرطية، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرجت غداً خرجنا، ولا تفعل ذلك لو، وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنا^(١).

ومثله قول الرضي^(٢):

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنَّ حَيًّا إِذَا
مَمَّا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ

ولو حافظ الشاعر في كلامه على أصل الاستعمال في (لو) لقال: فلو تكون، غير أنه جزم بها، وليس حقها الجزم^(٣).

وهي في هذه الصورة التي وردت عليها تخالف القاعدة التركيبية لأسلوب الشرط الذي تشكل فيه أدواته، سواء حكمنا على سبب هذه المخالفة بالضرورة التي لجأ إليها الشاعر، أم لم نحكم بذلك.

ولا يخفى أن الشريف الرضي من الشعراء الذين يخرجون بشعرهم عن دائرة الاستشهاد عند العلماء، تلك التي يعتمدون في تطبيقها على شواهد اللغة على عنصر الزمان والمكان، وقد أشرت في غير موضع إلى أن ابن الشجري لم يكن يتحرّج من الاحتجاج بأشعار المحدثين وأقوالهم.

(١) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٧-٢٨٨، وانظر أيضاً: الرماني، كتاب معاني الحروف، ص: ١٠٢.

(٢) انظر: الشريف الرضي، الديوان، ج ١: ٣٨٥، وابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٧.

(٣) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٢٨٧.

9.4.4 الإجابة عن الخبر الموجب بـ (الفاء)

الفاء حرف مهمل عند جمهور النحاة، خلافاً لمن قال إنها تجرّ إذا نابت عن ربّ، ولمن ذهب إلى أنها تنصب المضارع في الأجوبة، وهي على ثلاثة أنواع: عاطفة وجوابية وزائدة^(١).

ولعلّ الفاء التي نقصدها في هذه المسألة (فاء الجواب)، وهي الفاء التي تقوم بوظيفة الربط، وتدلّ على معنى السببية في الغالب، وهي إمّا جواب للشرط، أو ما فيه معنى الشرط^(٢).

ومن أحكامها كما ينص ابن الشجري في كتابه أنه لا يُجاب بها الخبر الموجب، وقد زعم بعضهم كما يقول بأنها أجابت عن الخبر المثبت حين جاءت في جواب التمنيّ، معتبرين أنّ التمنيّ داخل في الخبر، لأنّه إذا قيل: ليت لي مالاً، فقد أخبر بأنه تمنى ذلك، وهو ما ردّه ابن الشجري ولم يقبله، لأنّ التمنيّ ممّا أجابته العرب بالفاء^(٣)، كما أجابوا الأمر والنهي والاستفهام^(٤).

وقد رصد صاحب الأمالي شاهداً على مخالفتها النمط الاستعمالي المشهور فيها، بجوابها عن الخبر المثبت، حين عدّ ذلك من قبيل الضرورة الشعرية. وهو قول الشاعر^(٥):

سَأْتُرْكُ مَنْزَلِي لِبِنِي تَمِيْمٍ
وَأَحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

(١) انظر: المرادي، الجنى الذاني في حروف المعاني، ص: ٦١.

(٢) انظر: المرادي، الجنى الذاني في حروف المعاني، ص: ٦٦.

(٣) ومن أمثله في القرآن الكريم: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، النساء: ٧٣.

(٤) انظر: ابن الشجري، الأمالي، ج ١: ٤٢٦، وقد عدّ كثير من العلماء قبله الإجابة عمّا هو غير نفي ضعيفاً، بل وصفه بعضهم بالقبيح، انظر في ذلك: البغدادي، خزنة الأدب، ج ٨: ٦٠١.

(٥) وهو المغيرة بن حبناء التميمي، انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج ٨: ٥٢٤، وهو بلا نسبة

في: سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٣٩، والمبرد، المقتضب، ج ٢: ٢٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢: ١٨٣، ج ٣: ٤٧١، والسيرافي، ضرورة الشعر، ص: ١٩٥..

وموطن الشَّاهد في عبارة: (فأستريحا)، إذ دخلت الفاء في جواب الخبر المثبت قبلها، ويُفهم معنى الضَّرورة في البيت في إسقاط الشَّاعر الواو وجلب الفاء مكانها، كي يتمكن من نصب الرُّوي وإطلاقه.

وهذا نمط تركيبِي يخالف ما أجمع عليه كثير من العلماء، ويخرج علىه، إذ دخلت الفاء على جواب المثبت، ممَّا هو ليس بنفي ولا استفهام ولا تمنٍ ولا أمر، ولا بشيء ممَّا يدل على معانيها.

10.4.4 عدم الفصل بين (أن) و(الفعل) بفاصل

ويقصد بـ(أن) في هذا المقام تلك التي يكون اسمها ضمير الشَّأن محذوفاً، إذ إنَّها تعمل في هذا الضمير مقدِّراً، وتقع بعدها الجملة خبراً عنها، ولا يجوز عند الجمهور أن يليها الفعل مباشرة دون أن يكون بينه وبينها فاصل، وعادةً ما يكون الفاصل بينهما بعد إسقاط الضمير واحداً من الأحرف الآتية: السين وسوف ولا وقد، فنقول على سبيل المثال: علمت أن سيعمل، وأن سوف يعمل، وأن قد يقوم، وأن لا تقوم^(١).

ويذكر ابن الشَّجري على مخالفتها القياس وخروجها على الأصل قول الشاعر^(٢):

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

إذ رفع الشَّاعر الفعل لأنه أراد: أنك تهبطين، على تقدير ضمير الشَّأن المحذوف^(٣). ويرأى أن هذا امتداد لرأي البصريين في اعتبارهم (أن) مخففة من التَّثْقِيلَة، وأن تخفيفها ضرورة، وأن الضمير فيها ضمير الشَّأن محذوفاً^(٤).

(١) انظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٦٥، وابن الشَّجري، الأمالي، ج٣: ١٥٦.

(٢) أنشده الفراء عن القاسم بن معن، معاني القرآن، ج١: ١٣٦، وابن جنِّي، الخصائص، ج١:

٣٨٩، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص: ٦٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٧:

٩، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٨: ٤٢١.

(٣) انظر: ابن الشَّجري، الأمالي، ج٣: ١٥٧.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧: ٩.

ويعدُّ الكوفيون مثل هذا التَّركيب بين أن والفعل ممَّا وردت فيه أن مصدرية مهمله غير عاملة، كما هو الحال في ما المصدرية^(١).

وقد جاء الفعل موالياً لـ (أن) هذه في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢)، ويعدُّ ابن الشَّجَرِيّ هذه الموالاة حسنةً لضعف ليس في الفعلية؛ وذلك لعدم تصرفها^(٣).

وربما تكمن الحقيقة في (ليس) أن النِّحاة عاملوها معاملة الأفعال الصَّريحة المتصرفّة التي تنتمي إلى مادّة لغوية معروفة، فأخذت في نظرهم لهذا السبب كثيراً من صفاتها، على الرِّغم من أننا يمكننا أن ندرسها، وندرس غيرها مما يشبهها من الأنماط اللغوية الثابتة دراسةً وصفيةً خاصة، تكشف لنا عن اضطلاعها بدور محدّد في التراكيب النحويّة، دور لا يمكن تمثّلة في ألفاظ اللّغة المتصرفّة الأخرى، وليس القصد من كلامنا أننا نوافق ابن الشَّجَرِيّ في تأويله هذا، بل نقصد إلى أنه لم يذهب إلى رأيه هذا من نظرة تحدّد وظائف ليس التَّركيبية، وأنّها في الواقع أداة تفيد الجملة معنى النفي، شأنها في ذلك شأن الأدوات النحويّة الأخرى، التي تأتي لتؤدّي دوراً محدّداً في السِّياق، كأدوات الاستفهام والتّمني والشرط وغيرها.

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧: ٩.

(٢) النّجم: ٣٦.

(٣) انظر: ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، ج ٣: ١٥٧.

الخاتمة

توصّلت هذه الدّراسة إلى كثير من النّاتج، ندرج أهمّها:
أولاً: اشتمال كتاب (أمالي ابن الشّجريّ) على مادّة تركيبية، تمثّل صوراً من الخروج على القاعدة النّحويّة، المعبّرة عن الكثير من أبواب النّحو؛ ممّا يجعلها صالحة لأنّ تقوم عليها هذه الدّراسة.

ثانياً: تمثيل ابن الشّجريّ في كتابه على القاعدة النّحويّة بشواهد شعريّة، تقع خارج دائرة الاستشهاد اللّغويّ، مكانياً وزمانياً، ممّا يدخلها في نطاق الاستثناس النّحويّ، الذي يتبع الشّاهد الأصليّ المتوافر على هذين الشّرطين، إمّا إثباتاً للقاعدة، وإمّا إيراداً لما يضعفها، أو يشكّل خروجاً عليها، وقد استأثر المتنبّي من المُحدثين بالقسط الأكبر من هذه الشّواهد، حتى إنّ الدّراسة لتعجّ بالكثير من أبياته، ممّا يفهم منه إعجاب ابن الشّجريّ الشّديد بهذا الشّاعر ونتاجه.

ثالثاً: مراوحة ابن الشّجريّ في التعبير عن ظاهرة الخروج على القاعدة النّحويّة بين استخدام مصطلح (الضّرورة الشعريّة) تارةً، والتّسمية بـ (الشّاذ أو النّادر أو القليل) تارةً أخرى، دون أن يعتمد على معيار واضح، نتبيّن خلاله سبب لجوئه إلى هذا التّوجيه أو ذلك.

رابعاً: يعدّ كتاب (أمالي ابن الشّجريّ) من أهمّ كتب الأمالي على الإطلاق، فهو فضلاً عن ضخامة حجمه واتّساع مادّته، يضمّ بين دفتيه سيلاً من الآراء النّحويّة، وألواناً من المعارف اللّغويّة والأدبيّة المختلفة.

خامساً: بروز ملامح الظّاهرة الإعرابيّة عند ابن الشّجريّ في كتابه؛ فقد كان يقلّب الأوجه المختلفة من الإعراب في الشّاهد، كأنّ يقول في تأويله: يروى بالنّصب، ويجوز فيه الرّفْع، وهو الوجه الذي يصحّ به المعنى والإعراب، وغير ذلك، ممّا يمهدّ بهذه الطّريقة التي يتّبعها في غالب أجزاء كتابه للتّأسيس لما يمكن تسميته بـ (النّحو التّطبيقيّ التّعليميّ).

سادساً: حرص ابن الشّجريّ دائماً على الرّبط بين الإعراب وصحة المعنى أو فساده، والمتأمّل عبارته في الأمالي يدرك ذلك.

سابعاً: تنبّه ابن الشّجريّ لقضيّة قديمة جديدة في الشّاهد اللّغويّ، كان قد أثارها بعض العلماء من قبل، وهي قضيّة صنّع الشّاهد والشّك في صحّته؛ إذ يورد أحياناً بيتاً قبله وبيتاً بعده ليدلّ على أنّه من قصيدة أو مقطوعة مروية ثابتة، تنفي مظنة الشّك في صنعه أو تكلفه.

ثامناً: إنّ السّبب الذي أدّى إلى ظهور صور من الخروج على القاعدة النّحويّة في معظم الأبواب النّحويّة هو اعتماد النّحويّين في الغالب على المعيارية، وتضييق القاعدة بالتّعبير عنها بعبارات مُقتضبة، تسمح بخروج كثير من التّراكيب عليها ومخالفتها.

تاسعاً: خروج تركيب الفاعل مع فعله على القاعدة النّحويّة في مسألة المطابقة بينهما في العدد، وهي المسألة التي تحدّث عنها القدماء تحت مسمّى: (لغة أكلوني البراغيث)، أو لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة).

عاشراً: خروج بعض الأدوات النّحويّة على وظيفتها التّركيبية في الرّبط بين المتلازمات في الجملة، كما في خلوّ جواب الشرط من الفاء حال كونه جملة اسمية، وغير ذلك.

المصادر والمراجع

ابن الأبرص، عبيد بن حشم بن عامر، (ت ٢٥ق.هـ) (١٤١٤هـ) —————
١٩٩٤م)، الديوان، شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت
————— لبنان، ط ١.

الأحوص، محمد بن سلام، (ت ١٠١هـ)، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، شعر الأحوص
الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة
الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، ط ٢.
الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت ٩٠٥هـ)، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على
التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان، ط ١.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م)، تهذيب
اللغة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة.
الأسدي، بشر بن أبي حازم، (ت ٥٩٨م)، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، الديوان، دار الكتاب
العربي، بيروت- لبنان، ط ١.

الأسدي، الكميت بن زيد، (ت ١٢٦هـ)، (٢٠٠٠م)، الديوان، جمع وتحقيق وشرح:
محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط ١.

الإسقرائيني، تاج الدين محمد بن أحمد، (ت ٦٨٤هـ)، (١٩٩٦م)، اللباب في علم
الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان،
ط ١.

الأشموني، علي بن محمد أبو الحسن، (ت ٩٠٠هـ)، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م)، شرح
الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان،
ط ١.

الأصفهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت ٣٥٦هـ-٩٧٦م)، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)،
الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخرين، دار صادر، بيروت- لبنان، ط ٣.

الأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، (ت ٥٢١٦م)، (١٣٨٧-١٩٦٧م)،
الأصمعيّات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف،
مصر، ط ٣.

الأعلم الشنتمريّ، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت ٥٤٧٦م)، (١٤١٤-
١٩٩٣م)، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدّم له ووضع هوامشه
وفهارسه: حنا نصر الحتيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط ١.

الأعلم الشنتمريّ، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت ٥٤٧٦م)، (١٤٢٠-
١٩٩٩م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح
أبياته وغريبه، مطبعة فضالة، زنقة بن زيدون، المحمدية- المغرب.

امرؤ القيس، ابن حُجر بن الحارث، (ت: حوالي ٥٦٥م)، الديوان، تحقيق: محمد
أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٥.

الأمين، السيد مُحسن، (ت ١٣٧١هـ)، (١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م)، أعيان الشيعة.
الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤١٨-
١٩٩٧م)، أسرار العربيّة، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار
الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)،
الإتصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة:
جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي،
القاهرة ————— مصر، ط ١.

الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧هـ)، (١٤٠٥هـ
————— ١٩٨٥م)، نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم
السّمرائي، مكتبة المنار، الزرقاء ————— الأردن، ط ٣.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، شرح القصائد السبع الطوال
الجاهليّات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة،
ط ٥، المعارف، القاهرة، ط ٣.

الأنصاريّ، يوسف بن عبد الله، (٥١٤٢٤هـ)، من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء (١٦)، العدد (٢٨)، من صفحة ٧١١ إلى ٧٦١.

أنيس، إبراهيم، (ت ١٩٧٧م)، (١٩٦٥م)، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط ٣.

الإياديّ، لقيط بن يعمر، (ت ٢٤٩ق.هـ)، (١٣٩١هـ-١٩٧١م)، تحقيق: عبد المعين خان، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

الباروديّ، محمود سامي، (ت ١٩٠٤هـ)، (١٩٩٣م)، مختارات الباروديّ، تحقيق: حسن عبّاس والسيد إبراهيم محمد، الهيئة العامة المصرية.

البخاريّ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، (١٤٠٠هـ)، صحيح البخاريّ، تحقيق: محبّ الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي، وراجعاه: قسي محبّ الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط ١.

براجشتراسر، (١٤١٤هـ ————— ١٩٩٤م)، التطور النحويّ للغة العربية، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ————— مصر، ط ٢.

البرقوقيّ، عبد الرّحمن بن عبد الرّحمن بن سيّد، (ت ١٣٦٣هـ)، (د.ت)، شرح ديوان المتنبيّ، تحقيق وتقديم: عمر فاروق الطّباع، دار الأرقم للطباعة والنّشر، بيروت- لبنان.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (ت ٩٠٣هـ)، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، خزّانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ————— مصر، ط ٢.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (٩٠٣هـ)، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) شرح أبيات مغني اللّبيب، تحقيق: عبد العزيز ربّاح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للنّزّات، دمشق- بيروت، ط ١.

البنّا، أحمد بن محمّد، (ت ١١١٧هـ)، (١٤٠٧-١٩٨٧م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١.

البهنساوي، حسام، (١٤٣٢-٢٠٠٣م)، أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق القاهرة- مصر، ط ١.

التبريزي، زكريا بن يحيى بن عليّ، (ت ١١٠٩هـ)، شرح ديوان أبي تمام، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٥.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، (ت ٢٢٨هـ)، (١٩٨٧م)، الودحيّات، المسمّى الحماسة الصغرى، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الراجكواني، وزاد في حواشيه: محمود محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٣.

ابن ثابت، حسان بن المنذر، (ت ٥٠هـ)، (١٤١٤-١٩٩٤م)، ديوانه، شرحه وكتبه هوامشه وقدم له: عبدأ مهنا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، (د.ط).

ثعلب، أبو العبّاس، أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ)، (١٩٢٧م)، شرح ديوان الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، (ت ٧هـ)، المسمّى، الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشى الآخرين، مطبعة آدلف هلز هوسن.

ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ)، (١٤٠٩-١٩٨٨م)، شرح ديوان الخنساء، تحقيق: أنور أبو سويلم، نُشر بدعم من جامعة مؤتة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط ١.

ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ)، (١٩٦٠م)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ————— مصر، ط ٢.

الجبوري، يحيى، (١٩٧٥م)، شعر أبي حية النّميري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق.

ابن الجزريّ، الحافظ أبو الخير مُحمّد بن محمد الدمشقيّ، (ت ٨٣٣هـ)، (د.ت)، النّشر في القراءات العشر، إشراف عليّ محمّد الضبّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢هـ)، (د.ت) الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكبة العلميّة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢هـ)، (١٣٥١٤١٣م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٣.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢هـ)، (٢٠٠٤م)، الفسر، شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٣٩٢هـ)، (د.ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النّجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، ط٢.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت ٥٢٩٢هـ)، (١٣٧٣-١٩٥٤م)، المُنصف شرح كتاب التصريح لأبي عثمان المازنيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط١.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (ت ٥٦٤٦هـ)، (١٤٠٩هـ — ١٩٨٩)، أمالي ابن الحاجب، مقدّمة التّحقيق، دراسة وتحقيق: فخر صالح قداره، دار عمّار، عمّان — بيروت، دار الجيل، بيروت لبنان.

الحاوي، إيليا، (١٩٨٣م)، شرح ديوان الفرزدق،، دار الكتاب اللّبنانيّ، مكتبة المدرسة، بيروت- لبنان، ط١.

ابن حبيب، محمد، (ت ٥٢٤٥هـ)، شرح ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

حدّاد، حنا جميل، (١٤٠٤-١٩٨٤م)، معجم شواهد النّحو الشعريّة، دار العلوم للطباعة والنّشر، الرّياض- المملكة العربيّة السّعوديّة، ط١.

الحروب، ياسر، (٢٠١٠م) دراسة نصيّة جديدة في قضيّة الابتداء بالنّكرة في التّركيب اللّغويّ "مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد(٥)، عدد(١). من صفحة ٩٩ إلى ١٢٢.

حسّان، تمّام، (١٩٩٤م)، اللُّغة العربيّة معناها ومبناها، دار التّقافة، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء- المغرب.

حسن، عباس، (د.ت)، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٥.
حسين، محمد محمد، (١٩٥٠م)، شرح ديوان الأعشى، مكتبة الآداب، القاهرة.
الحَمويّ، ياقوت شهاب الدّين أبو عبد الله، (ت٦٢٦هـ)، (١٩٩٣م)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط١.
أبو حيّان، محمد بن يوسف التّوحيدي، (ت٤١٤هـ)، (١٩٩٨-١٤١٨م)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

أبو حيّان، محمد بن يوسف التّوحيدي، (ت٤١٤هـ)، (د.ت)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزّين، دار مكتبة الحياة.

أبو حيّان، محمّد بن يوسف التّوحيدي، (ت٤١٤هـ)، (١٩٨٦-١٤٠٦م)، تذكرة النُّحاة، تحقيق: عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١.

أبو حيّان، محمد بن يوسف التّوحيدي، (ت٤١٤هـ)، (١٩٩٣-١٤١٣م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت٣٧٠هـ)، (١٩٧٩م)، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، والقاهرة، ط٣.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت٣٧٠هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذّ القراءات من كتاب البديع، نشره: براجستراسر، قدم له: آثر جفري، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

خليفة، حاجّي الملا كاتب الجلي، (ت١٠٦٨هـ)، (١٩٨٢-١٤٠٢م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر.

الذّهبيّ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت٧٤٨هـ)، (١٤٣٢هـ) _____ (٢٠١١م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، دمشق
_____ سوريا، بيروت _____ لبنان، ط ٢.

ذو الرُّمَّة، أبو الحارث غيلان بن عقبة، (ت ١١٧هـ)، (١٤١٥-١٩٩٥م)، **الدِّيوان**،
قَدَّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط ١.
رؤبة، ابن العجَّاج، (ت ١٤٥هـ)، (د.ت)، **ديوانه**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن
الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

الرافعي، مصطفى صادق، (ت ١٣٥٦هـ)، (١٣٩٤هـ _____ ١٩٧٤م)، **تاريخ**
آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت _____ لبنان، ط ٤.

ابن أبي الرِّبيع، عبيد الله بن أحمد، (ت ٦٨٨هـ)، (١٤٠٧-١٩٨٦م)، **البيسط في**
شرح جمل الزجَّاجي، تحقيق ودراسة: عيَّاد بن عيد الثبتي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ١.

ابن أبي ربيعة، عمر، (ت ٩٣هـ)، (١٣٥٣-١٩٩٤م)، **الدِّيوان**، طبع وتصحيح:
بشير يموت، المطبعة الوطنيَّة، بيروت- لبنان، ط ١.

ابن ربيعة، ليبيد، (توفي أواخر خلافة معاوية)، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، **ديوانه**،
اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط ١.

الرَّضِي، محمد بن حسن الإسترابادي، (ت ٦٨٦هـ)، (١٤١٧-١٩٩٦م)، **شرح**
كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، الإدارة العامة للثقافة
والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ط ١.

الرَّقِيَّات، عبيد الله بن قيس، (ت ٧٥هـ)، (د.ت)، **الدِّيوان**، تحقيق: محمد يوسف نجم،
دار صادر، بيروت.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ) (١٤٠١-١٩٨١م)، **كتاب معاني**
الحروف، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة-المملكة
العربية السعودية، ط ٣.

الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت ٣١١هـ)، (١٤٠٨-١٩٨٨م)، **معاني**
القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب،
بيروت- لبنان، ط ١.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٥٣٤٠هـ)، (١٤٠٧هـ) _____ (١٩٨٧م)، **أمالى الزجاجي**، تحقيق وشرح: عبد السلام

محمد هارون، دار الجيل، بيروت _____ لبنان، ط٢.

زروقي، أبو بكر، (٢٠١٠م)، دلالة الارتباط في أسلوب الشرط، دراسة في نصوص من صحيح البخاري، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (٦)، جامعة محمد خضير.

الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

الزوّزني، عبد الله الحسن بن أحمد، (ت ٤٨٦هـ)، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، شرح **المعلقات السبع**، حقّقه وأتمّ شرحه: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

السامرائي، فاضل صالح، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط١.

سحيم، عبد بني الحساس، (ت حوالي ٣٥هـ)، (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م)، **الديوان**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت ٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ) _____ (١٩٩٦م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد

الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت _____ لبنان، ط٣.

سعد، محمود، (١٩٨٨م)، **حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه**، منتدى سور الأبيكية.

السّكري، أبو سعيد الحسين، (ت ٢١٢هـ)، (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م)، شرح **أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، ومراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، ط١.

السّكري، أبو سعيد الحسن، (ت ٢٩٠هـ)، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، **مُسْتَدْرِك ديوان أبي الأسود**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال،

بيروت - لبنان، ط٢.

السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسيّ، (ت ٥٨١هـ)، (١٩٧٠)، أمالي السّهيليّ، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السّعادة، مصر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ) ————— الخانجي، القاهرة ————— مصر، ط٣.

ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، (د. ت)، المخصّص، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

السّيرافي، أبو سعيد، (ت ٣٦٨هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التّواب، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط١.

السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، (١٤٠٧-١٩٨٧م)، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق: أحمد مختار الشّريف، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة، دمشق.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، (١٤٢٦-٢٠٠٦م)، الاقتراح في علم أصول النّحو، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، (١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م)، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة ————— مصر، ط٣.

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرحمن، (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط١.

ابن الشَّجَرِيّ، هبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ، (ت ٥٤٢هـ)، (١٤٢٧هـ
_____ ٢٠٠٦م)، أمالي ابن الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود محمد

الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة _____ مصر، ط٢.

ابن الشَّجَرِيّ، هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ (ت ٥٤٢هـ)، (١٤١٣هـ
_____ ١٩٩٢م)، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق: عطية

رزق، دار المناهل، بيروت _____ لبنان، ط١.

ابن الشَّجَرِيّ، هبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ، (ت ٥٤٢هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٤م)، ما
لم ينشر من الأمالي الشَّجَرِيَّة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة

الرسالة، بيروت _____ لبنان، ط١.

الشَّريف الرّضيّ، أبو الحسن محمد بن الحسين، (ت ٤٠٦هـ)، (١٣٨٠-١٩٦١م)،
الديوان، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين، (ت ١٣٣١هـ)، (١٤١٩-١٩٩٩م)، الدرر اللوامع على
همع الهوامع، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب

العلميّة، بيروت- لبنان، ط١.

الصّبّان، محمد بن عليّ الشّافعيّ، (ت ١٢٠٦هـ)، (١٤١٧-١٩٩٧م)، حاشية
الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ضبطه وصحّحه

وخرّج شواهد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان،
ط١.

ابن أبي الصلّت ، أمية ، (ت ٥٩هـ)، (١٩٩٨م)، ديوانه، تحقيق: سجع جميل
الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١.

الصّيمريّ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، (١٤٠٢هـ _____
١٩٨٢م)، التبصرة والتذكيرة، تحقيق: فتحى أحمد مصطفى عليّ الدين، دار

الفكر، دمشق _____ سوريا(د.ط).

الضّبّيّ، أبو المفضّل محمد بن يعلى، (ت ١٧٨هـ)، (١٩٧٩و)، المفضليّات، تحقيق:
أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

ضيف، شوقي، (ت ٢٠٠٥م)، (١٩٦١م)، تاريخ الأدب العربي "العصر الجاهلي"،
دار المعارف، القاهرة- مصر.

ابن طباطبا، محمد أحمد العلوي، (ت ٣٢٢هـ)، (١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م) عيار
الشعر، شرح وتحقيق: عباس عبد السّاتر، مراجعة نعيم زرزور، دار
الكتب العلميّة، بيروت — لبنان، ط ٢.

الطّبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، (د.ت.)، جامع البيان عن تأويل آي
القرآن، تحقيق: محمود محمّد شاكر وأحمد محمّد شاكر، مكتبة ابن تيمية،
القاهرة- مصر.

طرفة بن العبد، عمرو بن العبد البكري، (ت ٥٥٨م)، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، الديوان،
اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط ١.

أبو عاصي، حمدان رضوان، (٢٠٠٨م)، تراكيب أسلوب النداء في العربيّة، دراسة
وصفيّة تحليليّة في ضوء علم اللّغة التّوليدي، مجلة الجامعة الإسلاميّة،
سلسلة الدّراسات الإنسانيّة، المجلد (١٦)، العدد (١)، كلية فلسطين التّقنيّة-
دير البلح، من صفحة ٢١١ إلى ٢٤٢.

عبابنة، يحيى، (د. ت.) في النحو العربي المقارن (دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو
العربيّة واللّغات السّاميّة) (د.ن.)، (د.م).

العُبّادي، عدي بن زيد، (ت ٣٥٥هـ)، (١٣٨٥هـ-١٩٦٥)، الديوان، تحقيق وجمع:
محمد جبّار المعبيد، شركة دار الجمهوريّة للنّشر والطّبع، بغداد.

عبد التّواب، رمضان، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، بحوث ومقالات في اللّغة، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط ٣.

عبد التّواب، رمضان، (١٩٨٠م)، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة
_____ مصر، ط ٢.

عبد التّواب، رمضان، (ت ١٤٢٢هـ)، (١٩٩٧م)، المدخل إلى علم اللّغة
ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣.

عبد الدايم، محمد هاشم، (١٣٨٨هـ — ١٩٦٩)، ابن الحاجب في كتابه
الأمالّي النّحويّة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب.

العبيسيّ، عنتره بن عمرو بن شدّاد بن معاوية ، (ت ٦٠٨م)، (١٩٦٤م)، ديوان
عنتره، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت ٥٢١٠هـ)، (د.ت)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد
سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
عتيق، عبد العزيز، (د.ت)، في البلاغة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت-
لبنان.

العجاج، عبدالله بن ربيعة، (ت ٥٩٠هـ)، (١٤١٦هـ ————— ١٩٩٥م)،
الديوان، رواية الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق
العربي، بيروت ————— لبنان، حلب- سورية.

عدرة، أشرف أحمد، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، شرح ديوان عبيد بن الأبرص، دار
الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط ١.

ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، (ت ٥٦٦٩هـ) (١٤٠٠هـ ————— ١٩٨٠م)، شرح جمل
الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٥٦٦٩هـ)، (١٩٨٠م)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيّد
إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١.

ابن عصفور، عليّ بن مؤمن (ت ٥٦٦٩هـ)، (١٣٩٢هـ ————— ١٩٧٢م)،
المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاريّ وعبد الله الجبوريّ، رئاسة
الأوقاف العراقيّة، ط ١.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث،
القاهرة- مصر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (ت ٥٧٦٩هـ)، (١٤٢١هـ ————— ٢٠٠٠م)،
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق
شرح ابن عقيل لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا.

العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت ٥٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن،
تحقيق: علي محمد البجاويّ.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، (١٣٩٦-١٩٧٦م)، التبيين
عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن
السليمان العثيمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز،
السعودية.

عواد، محمد حسن، (١٩٨٢م)، تناوب حروف الجر في القرآن، دار عمار، عمان،
ط ١

الغامدي، سعد بن حمدان، (١٤٢٤هـ)، " الضمير المتصل بعد لولا "، مجلة جامعة أم
القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المجلد
(١٥)، العدد (٢٦). من صفحة ٦٥٣ إلى ٦٨٨.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ)، (١٤١٨-١٩٩٧م)، الصحابي
في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه
ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،
ط ١.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٨هـ — ١٩٨٨)
كتاب الشعر، تحقيق و شرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي،
القاهرة — مصر، ط ١.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٥م)، المسائل
البصريّات، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة-
مصر، ط ١.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٢٤-٢٠٠٤م)، المسائل
الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا للتوزيع
والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط ١.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (٢٠٠٢م)، المسائل العسكريّات
تحقيق: علي منصور الجابري، دار الثقافة، عمان- الأردن.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م)، المسائل
العضديّات، تحقيق: علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، دار النهضة
العربيّة، بيروت - لبنان، ط ١.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت ٣٧٧هـ)، المسائل المُشكلة المعروفة
بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدّين عبدالله الشيكاي، مطبعة العاني، بغداد
_____ العراق.

الفراء، أبو زكريا يحيى زياد، (ت ٢٠٧هـ)، (١٤٠٣-١٩٨٣م)، معاني القرآن،
تحقيق: محمّد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت -
لبنان، ط ٣.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، (١٩٨٦م)، المنقوص والممدود، ومعه
كتاب: التنبيهات على أغاليط الرّواة، الكسائيّ، علي بن حمزة، (١٨٩هـ)،
تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة - مصر،
ط ٣.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، (ت ١٧٥هـ)، (١٤٠٥ هـ _____ ١٩٨٥م)، الجمل
في النّحو المنسوب له، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت
_____ لبنان، ط ١.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرّي، (ت ٧٧هـ)، المصباح المنير في غريب
الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشناوي، دار
المعارف، القاهرة _____ مصر، ط ٢.

القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، (ت ٣٥٦هـ)، أمالي القالبيّ، دار الكتب العلميّة،
بيروت _____ لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، (١٣٩٣-١٩٧٣م)، تأويل مُشكّل القرآن،
شرحه ونشره: أحمد صقر، دار التّراث، القاهرة، ط ٢.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، (١٣٧٧ هـ _____ ١٩٥٨م)،
الشّعْر والشّعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة
_____ مصر، ط ٢.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ)، (١٤٠٥-١٩٨٤م)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١.

القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ، (ت ٦٧١هـ)، (١٣٥٣-١٩٣٥م)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط ٢.

القرّاز القيروانيّ، محمد بن جعفر التميميّ (ت ٤١٢هـ)، (د.ت)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التّواب وصلاح الدّين الهادي، نشر دار العروبة، الكويت، إشراف دار الفصحى بالقاهرة.

القُطاميّ، عمير بن شُييم بن عمر، (ت ١٠١هـ)، (١٩٦٠م)، الدّيوان، تحقيق: إبراهيم السّامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، ط ١.

القُفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت ٦٤٦هـ)، (١٤٠٦هـ) —————
١٩٨٦م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت —————
لبنان، ط ١.

القوزيّ، عوض حمّد، (١٤٠١-١٩٨١م)، المصطلح النّحويّ، نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، الرّياض- المملكة العربيّة السّعوديّة، ط ١.

قيس بن الخطيم، أبو زيد، (د.ت)، (١٩٦٧م)، الدّيوان، ما نسب لقيس، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت- لبنان.

القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله، (١٤٠٧-١٩٨٧م)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدّعجانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت- لبنان، ط ١.

الكاتب، سيف الدّين وأحمد عصام الكاتب(د، ت) ، شرح ديوان أميّة بن أبي الصلّت، دار مكتبة الحياة للطباعة والنّشر، بيروت- لبنان.

الكُبيسيّ، علي أحمد، (١٩٩٥)، "ظاهرة القلب في الإعراب، مفهومها أنماطها أثرها في معنى التّركيب"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانيّة، العدد (٧)، جامعة قطر، من صفحة ١٣ إلى ٦٩.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقيّ، (ت ٥٧٧٤هـ)، (١٤٠٥هـ) —————
١٩٨٥م)، البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو سليم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ————— لبنان، ط١.

الكسائيّ، علي بن حمزة، (١٨٩هـ)، (د، ت)، التّنبّهات على أغاليط الرّواة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الرّاجكواني، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٣.
لوسركل، جان جاك، (٢٠٠٥م)، عنف اللّغة، مقدّمة المترجم، ترجمة: محمد بدوي مراجعة سعد مصلوح، الدّار العربيّة للعلوم، المركز الثقافي العربيّ، بيروت ————— لبنان، ط١.

المالقيّ، أحمد بن عبد النّور، (ت ٥٧٠٢هـ)، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، ط٣.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين الأندلسيّ، (ت ٦٧٢هـ)، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح الكافية الشّافية، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للنّترات، ط١.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين الأندلسيّ، (ت ٦٧٢هـ)، (د.ت)، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة- مصر، ط٣.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ). (١٤١٥هـ ————— ١٩٩٤)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة، القاهرة ————— مصر، (د. ط).

المتلمس، جرير بن عبد المسيح، (ت ٥٨٠م)، (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م)، ديوان شعر المتلمس، مقدمة التحقيق، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرمي، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر.

مراد، يحيى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، معجم تراجم الشعراء الكبير، دار الحديث، القاهرة، ط ١.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت ١٢٠٦هـ)، (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط ١.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد الحسن، (ت ٤٢١هـ)، (١٩٩٥م)، أمالي المرزوقي، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد الحسن، (ت ٤٢١هـ)، (١٤١١هـ) —————
١٩٩١م)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق ونشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ————— لبنان، ط ١.

مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، (ت ٢٦١هـ)، (٢٠٠٥)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١.

مصطفى، إبراهيم وآخرون (١٣٩٢هـ — ١٩٧٢)، المعجم الوسيط، مَجْمَع اللّغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، المكتبة الإسلامية، استانبول ————— تركيا، ط ٢.

مَعْدِي كَرَب، عمرو، (ت ١٥٥هـ)، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، شعر عمرو، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢.

المعري، أبو العلاء أحمد بن سليمان، (ت ٤٤٩هـ)، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، الصّاهل والشّاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، ط ٢.

ابن مَعَمَر، جميل بثينة (ت ٧٠١م)، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

المفضّل بن سلّمة (ت ٢٩١هـ)، (٢٠١١م)، الفاخر في الأمثال، اعتنى به ووضع
حواشيه: محمّد عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ١.

مكيّ بن أبي طالب، أبو محمد القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ)، (١٣٩٤-١٩٧٤م)، الكشف عن
وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان،
مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق.

مكيّ بن أبي طالب، أبو محمد القيسيّ، (ت ٤٣٧هـ)، (١٣٩٤-١٩٧٤م)، مشكل
إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، مطبوعات مجمّع اللّغة
العربيّة، دمشق.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن عليّ، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله
على الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة ——— مصر.
الموسى، نهاد، (١٩٧٣م) في الظّاهرة النّحوية بين الفصحى ولهجاتها، مجلة كلية
الآداب الأردنيّة، المجلد (٤)، العدد (١-٢)، من صفحة ٦٢ إلى ٨٩.

ابن ميّادة، الرّماح بن أبرد المرّيّ، (ت ٢٥٦هـ)، (١٤٠٢-١٩٨٢م)، شعره، جمع
وتحقيق: حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف: قدرى الحكيم، مطبوعات
مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق.

النّابغة الجعديّ، قيس بن عبد الله، (ت نحو ٥٥٠هـ)، (١٩٩٨م)، الديوان، تحقيق:
واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط ١.

النّابغة الذّببانيّ، زياد بن معاوية، (ت ٦٠٤م)، (١٤١٦-١٩٩٦م)، الديوان، شرح
وتقديم: عبّاس عبد الستار، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط ٣.

ابن النّازم، بدر الدّين محمّد بن محمّد، (ت ٦٨٦هـ)، (١٣١٢-١٨٩٤م)، شرح ألفية
ابن مالك، اعتنى به وصحّحه: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس
جاورجيوس، بيروت.

أبو النّجم، الفضل ابن قدامة، (ت ١٢٠هـ)، (١٤٢٧-٢٠٠٦م)، الديوان، جمعه
وشرحه وحققه: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمّع اللّغة
العربيّة، دمشق.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت ٣٣٨هـ)، (١٤٢٩-٢٠٠٨م)، إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط ٢.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت ٣٣٨هـ)، (١٤٠٦-١٩٨٦م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت- لبنان، ط ١.

الهرويّ، عليّ بن محمّد، (ت ٤١٥هـ)، (١٤١٣-١٩٩٣م)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجّمع اللّغة العربيّة، دمشق- سوريا، ط ٢.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدّين، (ت ٧٦١هـ)، (١٤٠٠-١٩٨٠م)، الجامع الصّغير في النّحو، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، (١٤٢٤هـ)، شرح شذور الذهب، تأليف: محمد عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق: نوّاف جزاء الحارث، ط ١.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ، (ت ٧٦١هـ) (١٣٨٣هـ) _____ (١٩٦٣م)، شرح قطر الندى وبل الصّدى، تحقيق: محمد مُحي الدين عبد الحميد باسم: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، دار السّعادة، مصر، ط ١١.

ابن هشام، أبو محمّد عبد الله ابن جمال الأنصاريّ، (ت ٧٦١هـ)، (١٤٢١-٢٠٠٠)، مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: عبد اللّطيف محمد الخطيب، مطابع السّياسة، الكويت، ط ١.

ياقوت، محمود سليمان، (د.ت)، إعراب القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة.